وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر –بسكرة–

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية–قطب شتمة–

قسم العلوم الانسانية

شعبة التاريخ

عنـــوان المـــذكـــــرة

الصنــاعة الاستخــراجية الفــرنسية في الجــزائر وأثرها عــلى الاقتصــاد الكولون يالي–المنطقــة الحــدودية الشرقيــة أنموذجا-(1830م – 1962م)

مذكرة مكمَلة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر

إعداد الطالبة:

وردة ناصر

إشراف الأستاذ:

رضا حوحو

الموسم الجامعي:2016/2015 م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أولا اشكر وإجلالي لله عز وجل الذي هداني لي هذا ووفقني في انجاز هذا العمل المتواضع .

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والاحترام إلى أستاذي الفاضل "حوحو رضا " الذي كان خير سند طيلة الموسم الجامعي جزاه الله خير هذا العمل وجعله في موازين حسناته في موازين حسناته .

كما أتقدم بالشكر إلى كل أستاذة قسم التاريخ لكلية العلوم الانسانية شتمة - بسكرة -

وأتقدم بالشكر والعرفان إلى أسرتي التي مدت لي يد العون والمساعدة طيلة المسار الدراسي .

و إلى كل من ساهم في انجاز هذا البحث من قريب أو بعيد.

مقدمة

مقدمة

لقد كانت الجزائر من أولى ضحايا المد الاستعماري الذي ظهر في القرن 19 م وذلك بسب غنى أرضها وموقعها الاستراتيجي، مما جعلها محل أطماع للدول الاستعمارية وفي مقدمتها فرنسا، هذه الأخيرة التي كانت لها سياسة خاصة تجاه الأرض عامة والشعب الجزائري خاصة، فمنذ احتلالها للجزائر سنة1830م عملت على تطبيق سياسة تعسفية مفادها استغلال ونهب كل الطاقات الطبيعية والبشرية للجزائر حيث أنها كانت ترى أن في إبقاء تلك الأملاك في أيدي أصحابها تشكل خطرا كبيرا عليها. فعملت على سلب ما بأيدي الشعب الجزائري عن طريق مجموعة من القوانين والمراسيم الجائرة في حق الشعب الجزائري وبشتى الوسائل وأبشع الطرق ومنحها للمهاجرين من فرنسا وأوروبا، والملاحظ أن المشروع لاحتلالي لم يتوقف فقط عند أعمال العنف العسكري بل تعدى ذلك إلى البنية الجيولوجية للأراضي الجزائرية وذلك بإتباع سياسة التفكيك والاستغلال لثروات البلاد، لما تتمتع به هذه الأخيرة من ثروات باطنية فعمدت منذ دخولها الجزائر إلى تطبيق سياسة اقتصادية مفادها الاستغلال للجميع الموارد الزراعية، التجارية والصناعية للجزائر، فقطاع المناجم على سبيل المثال لا الحصر من بين القطاعات والمصادر الهامة التي طبقت عليها الإدارة الفرنسية هذه السياسة الاستغلالية البشعة حيث كانت من أهم مصادر الثروة المعدنية التي مولت الأسواق الأوروبية و فتحت مجال الاستغلال أمامها وخاصة في المنطقة الحدود الشرقية للوطن، هذه الأخيرة التي عرفت استغلالا مكثفا من طرف شركات الامتياز الفرنسية منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر، فقد خصصت الإدارة الفرنسية لهذا الغرض فرنسا مشاريع اقتصادية كبرى قصد استغلال هذه الثروة المنجمية تمثلت في مشروع شبكة السكة الحديدية، وشق الطرقات المعبدة من اجل نقل هذه الثروة نحو الموانئ التي شهدت هي الأخرى ترميمات و توسيعات كبرى حتى تتحول إلى وسيط تجاري بين مصادر الثروة في الجزائر وأوروبا حيث كانت تشهد ثورة صناعية وحاجة ضرورية للموارد الطبيعية، وعلى هذا

مقدمة

الأساس عمل المستعمر الفرنسي على تحويل الجزائر إلى مستوطنة أوروبية وقاعدة اقتصادية مرتبطة كل الارتباط بفرنسا .

أسباب اختيار الموضوع :

أسباب ذاتية

– الميول الشخصي للدراسات التاريخية ذات الطابع الاقتصادي ،و محاولة إثراء رصيد مكتبة العلوم الانسانية لافتقارها لمثل هذه المواضيع .

– هذا بالإضافة إلى الكشف عن المنطقة وما تتميز به على مستوى القطر الجزائري من ثروة منجمية ومميزات اقتصادية لاسيما الباطنية منها واقتناعي الخاص بضرورة القيام بدراسة شاملة للمنطقة ولفت الانتباه إلى ضرورة استغلال الموارد المنجمية التي تزخر بها المنطقة .

أسباب موضوعية

– جدية وحداثة الموضوع المدروس.

– قلة الدراسات في هذا المجال ومحاولة إثبات القيمة التاريخية له .

– تسليط الضوء على بعض الجوانب التاريخية و خاصة الاقتصادية منها والتي تتناول منطقة الحدود الشرقية الجزائرية بصفة خاصة..

– محاولة إبداء مشاركة أكاديمية لرصد فترة تاريخية هامة في تاريخ المنطقة الحدودية الشرقية الجزائرية وإبراز مكانتها الاقتصادية أثناء الاحتلال الفرنسي.

أما بالنسبة لأهداف الدراسة

-التعرف على الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تخلف فرنسا على الركب الصناعي .

- محاولة الفهم الحقيقي لمحركات واليات الاقتصاد الفرنسي وإبراز الدور الذي لعبته الثروة المعدنية الجزائرية في هذا المجال.

- الكشف عن حقيقة الاستعمار الفرنسي للجزائر وطبيعته العدوانية والتسلطية والاستغلالية.

- محاولة الإلمام بالتحولات الاقتصادية التي شاهدتها المنطقة في تلك الفترة .

- إبراز المكانة الاقتصادية والمستوى العيش للعامل الجزائري بصفة عامة وللعامل الأوروبي في قطاع المعادن بصفة، للمنطقة الحدودية الشرقية الجزائرية

ولمعالجة هذا الموضوع ارتأينا إلى طرح الإشكالية الآتية:

ما مدى مساهمة المنطقة الحدودية الشرقية في تدعيم قطاع الصناعة الاستخراجية الفرنسية في الجزائر؟

وتندرج تحت التساؤل العام مجموعة من الأسئلة الفرعية :

ما هي أهم الأسباب والعوامل التي أدت بفرنسا أن تتأخر على الركب الصناعي؟ وما هي أهم النتائج التي ترتبت على ذلك ؟

ما هي أهم الدخائل الاقتصادية التي فرضتها الإدارة الفرنسية على الجزائر في القرن 19 م؟

مقدمة

فيما تكمن الإمكانيات الطبيعية للمنطقة الحدودية الشرقية ؟وكيف ساهمت في جدب رأس المال الصناعي الفرنسي إليها ؟ وكيف كانت الوضعية العامة للعمال الجزائريين داخل قطاع المعادن خاصة ؟

ولمعالجة هذه الإشكالية خصصنا خطة منهجية تتكون من مقدمة و ثلاث فصول وخاتمة للموضوع:وهذا وفق ما تقتضيه الخطوات المنهجية للبحث العلمي

1–المقدمة حيث تطرقنا فيها إلى تمهيد للموضوع وأسباب اختيار الموضوع، وأهداف الدراسة ثم طرح الإشكالية العامة للموضوع و مجموعة من الأسئلة الفرعية، ثم شرح الخطة والمنهج المتبع واهم المصادر والمراجع المعتمدة وفي الأخير الصعوبات التي واجهتنا في انجاز هذا البحث.

2– الفصل التمهيدي بعنوان الثورة الصناعية عوامل التأخر ونتائجها على فرنسا ،حيث ينقسم هو الأخر المطلبين هي كالأتي المطلب تناولنا الأول طبيعة النظام الملكي في فرنسا الذي كان سببا رئيسيا في تأخر فرنسا على الركب الصناعي الأوروبي ،أما المطلب الثاني فخصصناه لعدم الاستقرار السياسي الذي شهدته فرنسا في تلك الفترة . أما المبحث الثاني جاء بعنوان العوامل الخارجية ويتفرع عنه مطلبين حيث جاء المطلب الأول بعنوان عدم تمكن فرنسا من الآلة (قانون حق التملك الانجليزي) حيث أبرزنا فيه السيطرة البريطانية على الآلة الأوروبية التي كانت عصب الثورة الصناعية ، وأما المطلب الثاني فقد عنوناه ب فشل الحملة الفرنسية على مصر والتي كانت هي الأخرى من بين الأسباب الخارجية التي عملت على تخلف فرنسا لنختم هذا الفصل بمبحث ثالث تناولنا فيه نتائج الثورة الصناعية على فرنسا حيث خصصنا المطلب الأول للنتائج السياسية، أما المطلب الثاني

خصص للنتائج الاقتصادية، أما المطلب الثالث للنتائج الاجتماعية.التي ترتبت على هذا التأخر.

3- الفصل الأول الذي جاء تحت عنوان ب: السياسة الاقتصادية الفرنسية بالجزائر في القرن 19م ويضم ثلاث مباحث الأول، خصصنا الأول منها للسياسة الاقتصادية الفرنسية في المرحلة الاولى1830-1834 ويندرج تحته ثلاث مطالب حيث جاء المطلب الأول بعنوان مصادرة الأوقاف، أما المطلب الثاني خصص لمصادرة الأراضي، أما المطلب الثالث جاء بعنوان سياسة السلب والنهب، أما بالنسبة للمبحث الثاني عنون ب السياسة الاقتصادية الفرنسية في المرحلة الثانية 1834- 1840 ويقسم إلى ثلاث مطالب خصص الأول للتنظيمات الزراعية، و المطلب الثاني للسياسة التجارية، أما المطلب الثالث فخصص للسياسة الضريبية أما المبحث الثالث فتناولنا فيه التشريعات العقارية التي كانت من أهم الدخائل التي حطمت نظام الملكية في الجزائر في الفترة مابين 1840 - 1850 م.ويحمل في طياته مطلبين حيث جاء المطلب الأول بعنوان: المراسيم العقارية في الفترة مابين 1841- 1846، أما المطلب الثاني فجاء بعنوان مرسوم 1848.

4- الفصل الثاني وهو أخر فصل من هذه الدراسة بعنوان المشاريع الفرنسية لاستغلال المناجم في منطقة الحدود الشرقية الجزائرية والذي قسمناه إلى ثلاث مباحث ، حيث تطرقنا في المبحث الأول للموقع والرحلات الاستكشافية لمنطقة الحدود الشرقية الجزائرية، أما الثاني فعنون ب: بداية استغلال مناجم الحديد في منطقة الحدود الشرقية الجزائرية ويندرج عنه مطلبين خصص الأول منها للنشاط المنجمي في جبل الونزة ودوره في تدعيم السوق الأوروبية والثاني ل : اكتشاف منجم بوخضرة . أما بالنسبة للمبحث الثالث عنون ب الكشف

مقدمة

عن مناجم الفوسفات في المنطقة واستغلالها ويندرج عنه مطلبين خصص الأول للمشاريع الفرنسية في منجم الكويف أما المطلب الثاني فتناولنا فيه اكتشاف منجم جبل العنق ،أما

بالنسبة للمبحث الرابع تطرقنا فيه إلى اكتشاف مناجم الزنك الرصاص، ووضعية اليد العاملة واهم المشاريع الاتصالية المقامة لربط المنطقة بموانئ التصدير و ينقسم هو الأخر إلى ثلاث مطالب حيث تطرقنا في الأول منها لاكتشاف مناجم الزنك والرصاص والمطلب الثاني لعمال المناجم، أما المطلب الثالث عنون ب مشاريع السكك الحديدية لنقل المعادن.

ولانجاز هذا البحث اعتمدنا على المنهج التاريخي الوصفي من خلال عرض وتسلسل الأحداث التاريخية والمنهج التاريخي التحليلي الذي ساعدني في تحليل الحقائق والوصول إلى نتائج جديدة والمنهج التحليلي العلمي الذي ساعدني في استعمال بعض الوسائل التوضيحية من جداول وخرائط وصور.

ولقد اعتمدنا على مجموعة من المراجع نظرا لانعدام المصادر بالغة العربية لدى سنتناول بداية بالمراجع العربية ولعل من أهمها:

– صالح عباد الجزائر بين فرنسا و المستوطنين، حيث ربط المؤلف بين التطور الصناعي في النصف الأول من القرن التسع عشر باستغلال الجزائر والبحث عن المعادن فيها ونقلها في الستينيات من هذا القرن.

-عبد الرحمن، رزاقي.تجارة الجزائر الخارجية – صادرات الجزائر فيما بين الحربيين العالميتين حيث تطرق إلى صادرات الجزائر المعدنية بين الحربيين العالميتين والدول المستوردة لها بالتفصيل.

أما بالنسبة للمصادر والمراجع الفرنسية الخاصة بالمجالس الفرنسية العامة في الجزائر.

-Ardouin du Mazt, Etudes Algériennes , L'Algérie Politique et
-Economique a Travers la Province d'Orans , Lib. Guillaumin, Paris, 1882, p71.

والشركة المنجمية :

-Farfous : soseiter Des Mine De phosphate Djebel Onk.

- أما عن المراجع باللغة الأجنبية والتي تحصلت عليها مترجمة:- شارل روبير اجرون الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871 – 1919 ، ج1.
- بن اشنهو عبد اللطيف، تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر 1830 -1962 .

أما بالنسبة للصعوبات : فكاي بحث لا يخلو من الصعوبات:

- قلة الكتابات العربية والمتخصصة في هذا المجال وان وجد فهي موجزة ومتكررة في الكتابات الفرنسية مما يجعلنا نعالج الموضوع من وجهة نظر واحدة.وصعوبة ترجمتنا لها بالرغم من توفرها.

- الصعوبات الإدارية التي واجتني عندما حاولت الاتصال بأرشيف المنطقة المعنية بالدراسة.

الفصل التمهيدي

الثورة الصناعية في أوروبا عوامل تأخرها ونتائجها على فرنسا

أولا: العوامل الداخلية

ثانيا: العوامل الخارجية

ثالثا: نتائج الثورة الصناعية على فرنسا

تمهيد

لقد شهدت دول أوروبا د ثورة صناعية في القرن 19 م غيرت مجرى الحياة فيها ويقصد بالثورة الصناعية على مجموعة التغيرات الأساسية في طرق الصناعة وتطلق على ذلك العدد الكبير من الاختراعات التي اكتشفت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ومت ترتب عليها من إحلال الآلات في الصناعة محل أدوات الإنتاج المعروفة في ذلك الوقت بل محل الإنسان نفسه مما أدى إلى التغير في طرق الإنتاج تغيرا كاملا وشاملا مما زاد ضاعف من قوة دولها ، وزيادة طلبها للمواد الأولية والبحث عن أسواق خارجية لتصريف الفائض من منتجاتها.[1] إلا أن الثورة الصناعية لم تكن متزامنة في دول أوروبا وذلك نتيجة للظروف والأوضاع الداخلية والخارجية لكل دولة ، فمثلا في فرنسا كانت متأخرة ويرجع هذا التأخر إلى العديد من الأسباب التي اجتمعت لتكون عائقا في تأخر الثورة الصناعية في فرنسا.

[1] زين العابدين شمس الدين نجم ، موسوعة تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، دار المسيرة ، عمان : الأردن ، 1433هـ – 2012 م ، ص 411 .

الفصل التمهيدي: الثورة الصناعية في أوروبا عوامل تأخرها ونتائجها على فرنسا

أولا:العوامل الداخلية

1- طبيعة النظام الإقطاعي وضعف الملكية في فرنسا

كانت فرنسا في القرن الثامن عشر تحت حكم مستبد فيه الملك مطلق العنان فهو يضع ضريبة العقار كل عام ويجمع بواسطتها سدس واردات الدولة ثم يحفظها سرا ويصرفها كيف شاء ولم يكن هناك فرق بين وارده الشخصي وخزينة الدولة بعكس انجلترا حيث كان للملك راتب معين .

زد على ذلك أن الملك الفرنسي كان يستطيع إصدار ما شاءمن الأوراق والمالية ويجبر موضفي البلاط على دفعها مهما كان مقدار المبلغ المنصوص فيها ، كما كان يسجن من يشاء إلى أمد غير محدود .وبعد وفاة الملك لويس الخامس عشر ترك عرشه لحفيده لويس السادس عشر،الذي لم يتجاوز عشرين عاما من عمره[1].

حكم لويس السادس عشر فرنسا وكان سلطانه مطلق . كان يختار وزرائه وفق مرامه لم يكن هناك برلمان أو جمعية وطنية ولم يكن بواحد من النبلاء أو السادة- الذين فرضوا فيهم أن يصبحوا زعماء فرنسا أي رأيهم في الحكم ولكن بدلا من ذلك أخلدوا إلى الكسل وأضاعوا وقتهم من ذمة الملك أو لبثوا في قصورهم ومع دلك كانت لهم امتيازات .[2]

بدأ لويس السادس حياته العملية باتخاذ طريقة جدية للإصلاح ، فعين حالا (تركو) أكبر اقتصادي في فرنسا في ذلك الوقت ، وزير للمال فرأى أن أول خطوة يجب اتخاذها هي

[1] جفري برون ، تاريخ أوروبا الحديث ، تر علي المرزوقي ، الأهلية للنشر : بيروت ، 2006 ، ص 362 - 363 .

[2] ل . ج شيني ، تاريخ العلم الغربي، تر مجد الدين صفى ناصف ، مراجعة علي ادهم ، دار النهضة العربية : القاهرة ، 2003، ص 295 .

إصلاح مالية البلاد للانقاذها من شر الإفلاس،ولتحقيق وطأة الضرائب فيها . ثم قام بحذف بعض مصروفات البلاط في فرساي وكانت مصاريف الملك والملكة وحدها تبلغ 12 مليون دولار سنويا ومثل هدا المبلغ كان يذهب إلى جيوب المقربين منحا وجاء بعد تركو (نيكر)* وأول ما قام به هدا الأخير انه:

1) اقتراض مبالغ مالية كبيرة للقيام لحرب ضد انجلترا في أمريكا قصد مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية التي تحالفت مع فرنسا وهدا العمل اضر بالخزينة وكان سببا مباشر في الأزمة الاقتصادية التي سببت الثورة بصورة مباشرة .

2) فتح للأمة المجال للتطلع على أموال الخزينة العامة وطريقة صرفها إذ قدم إلى الملك تقرير عن الحالة الاقتصادية عام 1781، فعرفوا للأول مرة كم كانوا يدفعون إلى الحكومة من الضرائب، وكم كان الملك يصرف على نفسه وحاشيته صرفها من هذه الأموال.[1]

ولم تفلح محاولات الملك التي حظيت بموافقة الشعب لتنفيذ هده الإصلاحات بسبب عجزه عن مقاومة نفوذ حاشيته ولدى تخلى عنهما واندثرت أعمالهما وعادت الحالة إلى أسوء ما كانت عليه.هذا عن تخبطه في السياسة الداخلية أما عن السياسة الخارجية فيتضح عجزه عن منع بلاده من الاشتراك في حرب الاستقلال الأمريكية* بالرغم من إفلاس خزينة الدولة وشدة الحاجة إلى ضغط المصروفات العامة وخطر تحمل فرنسا لنفقات حرب كبيرة مع انجلترا.[2]

---

*وهو رجل سويسري من كبار الماليين نشا في مدينة جنيف ثم نزل بفرنسا وكانت صمعته الطيبة سببا في إسناد هذا المنصب إليه .انظر حسن جلال، الثورة الفرنسية، مطبعة دار الكتب المصرية: القاهرة ، 1346 هـ – 1997ص 78.

[1] جفري برون ، مرجع سابق ، ص 363.

*وقعت بين الإمبراطورية البريطانية وثلاثة عشرة مستعمرة من الولايات المتحدة الأمريكية 1775– 1783لعل من اهم أسبابها النظريات المتضاربة حول طبيعة الإمبراطورية البريطانية وعلاقة المستعمرات بها. للمزيد انظر عمر عبد العزيز عمر ، دراسات في التاريخ الأوروبي والأمريكي الحديث ، دار المعرفة الجامعية : الإسكندرية ، 1992 ،ص 339.

[2] زين العابدين شمس الدين نجم ، مرجع سابق ، ص274 .

وقدرت النفقات التي استلزمها اشتراك فرنسا في حرب الاستقلال الأمريكية بمليارين وقد غطاها نيكر بالقروض وفي سنة 1789 بلغ الدين حوالي 5 مليارات بينما كان النقد المتداول مقدارا مليارين ونصف لقد تضاعفت ثلاث مرات خلال خمسة عشر سنة من حكم لويس السادس عشر.

وكذلك من بين عوامل التي أدت إلى الأزمة سوء أحوال فرنسا المالية وافتقارها إلى وجود نظام مالي ثابت وسليم، فليس هناك فاصل بين المال المخصص للحكومة والمال المخصص للملك الذي كان يعيش وحاشيته في ترف وبذخ شديد مما أدى إلى كثرة المصروفات وفداحتها بالرغم من كثرة التي تحملتها الدولة بسبب الحروب.[1]

2 – عدم الاستقرار السياسي

تعرضت فرنسا لثورات وحروب طاحنة في الفترة (1789–1815) شغلتها عن الالتفاف للثورة وفي مقدمتها الثورة الفرنسية التي كان من أبرز أسبابها العامل الاقتصادي [2] والأزمة المالية على الرغم من أنها كانت تملك موارد زراعية هائلة ومنذ وفاة لويس الرابع عشر اخدت تجابه معضلات داخلية خطيرة.[3]وقد دخلت الثورة في فرنسا من بعد عجز الدولة المالي ، ذلك أن الإجراءات التي اتخذت لمواجهة التكاليف حروب القرن الثامن عشر الكبرى ، كانت قد ألقت بالنظام المالي الفرنسي في حالة من الفوضى ميئوس منها وكانت الحاجة الرئيسية هو موازنة الدخل والمصروفات .

[1] ألبير سوبول ، تاريخ الثورة الفرنسية، ترجمة جورج كوسى ، ط4 ، منشورات بحر المتوسط وعويدات: بيروت – باريس ، د. س.ن، ص 85 .

[2] سليمان نوار عبد العزيز و محمود جمال الدين ، التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الاولى ، دار الفكر العربي ، 1419هـ – 1999 م ، ص 278 .

[3] اكرم عبد علي، تاريخ أوروبا الحديث ، دار الفكر ،عمان : الأردن ، 1419 هـ–2010 م ، ص 73 .

ويعود ذلك بالدرجة الاولى إلى عدم دفع الفئات الغنية للضرائب بسب امتيازاتها الموروثة عن الإقطاع فكانت مصاريف الدولة قبل الثورة 629 مليون فرنك فرنسي في حين كانت واردات البلاد تقرب من 503 مليون فرنك فقط ، أي مقدار العجز 126 مليون فرنك ما يعادل 20% من الميزانية.

ومن الأسباب المهمة لازمة المالية التي كانت تعاني منها فرنسا عدم فرض ضرائب على أراضي الإقطاعيين والكنيسة الدين كانوا يملكون معظم الأراضي الصالحة لزراعة.[1]

ففي الوقت الذي اتسعت فيه امتيازات الأشراف وكبار الملاك فإنهم معفون من الضرائب أما صغار الملاك هم الدين تحملوا عبئ هذه الامتيازات فقد انفردوا وحدهم يتحمل عبئ دفع الضرائب .

– ضريبة الملح : كانت تحتكر الملح وتحدد له اسعارا مختلفة باختلاف الاقاليم و تلزم كل فرد رجلا أو امرأة صغيرا جاوز سن الثامنة بشراء قدر معين من الملح سنويا وغيرها.

–ضريبة العقار : ويتحملها العامة فقط على ما يمتلكون من حقول ومساكن وتزايد حاجات الحكومة مع مغالاة المحصلين فهي تقدير قيمتها وفق للاهوائهم .

أما الضرائب الغير مباشرة فكانت كثيرة ومنها الضرائب الجمركية والضرائب على السلع المحتكرة.[2]ويرجع هذا التأخر إضافة إلى ما سبق أن الصناعة بفرنسا كانت يدوية متأخرة وذلك لقلة رؤوس الأموال الفرنسية وبكثرة التي كانت تقيد حرية العمل والعمال . ولم تختلف أحوال التجارة في فرنسا الذي كان راجعا إلى تأخر الصناعة التي ظلت يدوية وقليلة الإنتاج

[1] المرجع السابق، ص 74

[2] زين العابدين شمس الدين نجم، مرجع سابق، ص283.

فلم يتوفر الكثير من السلع المصنوعة سواء من حيث الجودة أو الكمية لما يمكن فرنسا من أن تصدره إلى الخارج.[1]

فقد كانت الحالة المالية غاية في الارتباك.وعلى حد تعبير المؤرخ كرين برنيتون فإن فرنسا 1789 كانت انموذجا ناجحا رائجا في مجتمع غني له حكومة فقيرة.[2]

وكان لذلك تدهور الصناعة والتجارة أثره الواضح على سكان المدن في فرنسا حيث زاد سخطهم وتدمرهم بسبب سوء أحوالهم الاقتصادية وإصلاح الأحوال المتدهورة وإزالة العوائق التي تعترض سبيل التقدم وزيادة الإنتاج.[3]

وبالإضافة إلى الضرائب كانت النظم المتبعة في الزراعة سيئة ، كما فرضت قيود على حرية التنقل رؤوس الغلال بين إقليم وأخر ، وفرضت المكوس الجمركية داخلية على القمح حتى أصبح الشعب يشكو من ندرة الخبر.[4]

كما أن الصناعة في فرنسا لم تلقى ما لقيته في انجلترا كالسبق في الاختراع ،فقد أقيم أول مصنع نسيج على الطراز الحديث عام 1784 ولكن هده الصناعة لم تتطور بسبب معارضة المشتغلين بالغزل والنسيج اليدوية ولكثرة الاضطرابات والحروب التي شهدتها منذ

قيام الثورة الفرنسية فيها حتى نهاية عصر نابليون الأول باعتباره حلقة من حلقات بين فرنسا وانجلترا فان هذه السياسة عرقلت استراد الآلات الحديثة من انجلترا .[5]

كذلك قلة المواد وفي مقدمتها الفحم حيث كانت تتكبد نفقات كثيرة في استخراجه من حقول الفحم في الشمال الشرقي في فرنسا بالقرب من الحدود البلجيكية.

---

[1] زين العابدين شمس الدين نجم ، المرجع نفسه ، ص 283.

[2] أكرم عبد علي ، مرجع سابق ، ص 73 .

[3] زين العابدين شمس الدين نجم، المرجع السابق،ص284-285.

[4]عبد العزيز سليمان نوار و محمود جمال الدين ، مرجع سابق ، ص 90 .

[5] زين العابدين شمس الدين نجم ، المرجع نفسه، ص 228.

فقد تميزت النهضة الصناعية في فرنسا بالتركيز على الصناعات المنزلية كصناعة العطور وأدوات التجميل وغيرها [1] وصنع الكماليات وأدوات الترف التي يتعذر إنتاجها في المصانع الكبيرة ولما تتطلبه هذه الصناعة من مهارة يدوية أكثر من استعمال الآلة.

ولم ينجح نظام المصانع في القضاء على الصناعة اليدوية كما حدث في انجلترا وكانت صناعة التعدين والصناعات المعدنية اسبق من غيرها ، أما صناعة المنسوجات فلم تتأثر بها إلا أخيرا .[2]

ثانيا:العوامل الخارجية

بالإضافة إلى العوامل الداخلية كان هناك عوامل خارجية أدت إلى تأخر الثورة الصناعية في فرنسا نذكر من بينها .

1 -الحظر الانجليزي على الآلة

وهو الحظر الذي سبق أن فرضته انجلترا على تصدير الآلات وتقليدها وكان القانون الانجليزي قد حافظ على حق الاختراع والتملك للان انجلترا كانت مهد انقلاب الصناعة الميكانيكية في القرن 19المعتمدة على الطاقة المحركة.[3]نتيجة للظروف المساعدة ، فبينما كانت تحري الحوادث التي سبق ذكرها في فرنسا كانت انجلترا في أثبت حال من الاستقرار والهدوء ودلك لتمتعها بقوانين معتدلة وحكيمة فكان الناس بوجه عام يتمتعون بحق المساواة أمام القانون.وكانت حرية الرأي مكفولة لهم.

[1]شوقي عطا الله جمل و عبد الله عبد الرازق، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات: القاهرة ، 2000، ص 212 .

[2] زين العابدين شمس الدين نجم ، مرجع سابق ص، 429.

[1] عبد العظيم رمضان ، تاريخ أوروبا والعلم الحديث من ظهور البرجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة ، ج 2 ، الهيئة المصرية للكتاب : القاهرة ، 1346هـ – 1997، ص 68 .

وكانت طبقة الاشراف عندهم منتشرة في طول البلاد وعرضها تتولى بنفسها زعامة الرأي العام فيها وكان التعليم منتشرا في أنحاء البلاد وكان من أقوى مميزات الشعب الانجليزي تفوقه على كافة الشعوب في ولائه لملكه واحترامه للقانون على عكس ذلك كانت الحال في فرنسا.[1]حيث تمكن الانجليز في أثناء حروب الثورة ونابليون من إتقان مخترعاتهم الآلية .ويرجع دلك التطور إلى العوامل الآتية :

–**طبيعيا** – ملائمة الجو في بعض جهاتها مما شجع على غزل القطن في مقاطعة لانكشير.

–توفر بعض المواد الخام والوقود مثل الحديد والفحم .

–توفر الصوف بكثرة مما جعلها من أشهر دول العالم في إنتاج المنسوجات الصوفية.

سياسيا – أن نابليون لم يستطع غزوها أثناء الصراع بين فرنسا وانجلترا في حين انه تمكن أن يرفع علم فرنسا على اكبر العواصم الأوروبية.

–أن انجلترا خرجت منتصرة في منازعاتها الاستعمارية في القرنيين 17م و18م فوسعت تجارتها وزاد الطلب على البضائع وسعى الانجليز وراء إنتاج البضائع بسرعة اكبر وتكلفة اقل – انحلال نظام الإقطاعي فيها قبل غيرها من الدول .[2]

ثقافيا –ظهور العديد من المؤسسات العلمية مثل : جامعتي كلاسكو وأدنبرة حيث كان هناك اهتمام كبير بالعلوم النظرية والتطبيقية ، ومنحت الجمعيات العلمية مكافآت مالية للمخترعين ،كما اهتم أصحاب رؤوس الأموال بالاختراعات الحديثة وأبدو استعدادهم لتطبيقها واستثمارها وكان هدا التشجيع واطمئنان المخترعين إلى اختراعاتهم ستدخل في حيز التطبيق قد دفعهم لمواصلة العمل والجهد في ميدان الابتكار.

[1] حسن جلال، الثورة الفرنسية، مطبعة دار الكتب المصرية : القاهرة ، 1346 هـ – 1997 ، ص 10 .

[2]عبد العظيم رمضان ، مرجع سابق ، ص 69.

اجتماعيا تميز اشراف انجلترا عن غيرهم من النبلاء وخاصة في فرنسا بأنهم لم يكونوا يترفعون عن كسب المال عن طريق المصانع والمناجم وظهور المخترعين الذين كان لاختراعاتهم دور بارز في حدوث تغيير في وسائل الصناعة ، ومن بين هؤلاء جيمس واط هرجريف[1].

لقد اجتمعت مجموعة من العوامل والظروف في نشوء الثورة الصناعية في انجلترا دون غيرها من دول قارة أوروبا وأهمها الاستقرار السياسي الدي شهدته الدول في تلك الفترة.

2 –فشل الحملة الفرنسية على مصر

الحملة الفرنسية على مصر كانت احتلالا واستعمارا وهي عبارة عن عملية سياسية واقتصادية وعسكرية ، بل مشروعا حقيقيا للإنشاء مستعرة ، وعمل ثورة حقيقية في الحياة الاقتصادية لشعوب الغرب وتعويض فرنسا فقدانها المستعمرات الأمريكية[2]

وقد أسندت قيادة الحملة للجنرال نابليون بونابرت* في 1798 والتي كان من أهدافها الاقتصادية التي يوضحها فرنسوا شال أن فرنسا ستحصل من وراء هذه الحملة على الزراعات التي كانت تمارس في مصر كالقمح والحبوب والأرز ومختلف الفواكه ،والتي سيؤدي إليها إدخال نظام استخدام مياه النيل بشكل أفضل وقصب السكر والكتان وتصدير المنتجات التي تنقص مصر والتي تقوم عليها الصناعة الفرنسية كالمنسوجات والحديد والرصاص والخشب ...الخ وإن الاستغلال العقلاني لهده الموارد المتعددة سيطلب أعمالا تؤدي ازدياد ثروة البلد ومنها أعمال الري بالنسبة للزراعة ،بالنسبة للتجارة ، ربط البحر

[1] مفيد الزيدي، موسوعة تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، دار أسامة :عمان ، 2004، ص740–741.

[2] زينب عبد العزيز ، مائتا عام على حملة المنافقين الفرنسيين ب.د.ن ، 1998 ، ص36.

* ولد نابليون في 5اوت 1769 في جزيرة كورسيكا ,وقيل أن أصل عائلته من ايطاليا رحلت إلى كوساريكا في القرن 16 على اثر الاضطرابات السياسية في الجمهورية الايطالية ، كان شغوف بقراءة التاريخ ودخل المدرسة الحربية والتحق بالجيش الفرنسي كضابط. انظر ل . ج شيني ، تاريخ العلم الغربي،مرجع سابق ،ص 299.

الأبيض المتوسط بالبحر الاحمر عن طريق قناة صالحة للملاحة .كما سيتم إقامة أو توسيع علاقات تجارية مع شبه الجزيرة العربية وفارس والهندوسيتان وإفريقيا.[1]

فبعد فشل نابليون بونابرت في حملته على مصر سنة 1789 أصبحت لغة الحملات العسكرية على الدول الضعيفة حلقة مهمة من حلقات الفكر الفرنسي لدرجة جعلت السلطات

الفرنسية المتعاقبة على الحكم تفكر مجددا بغزوة ثانية وبظروف أفضل من ظروف غزوة نابليون على مصر.[2]

ثالثا: نتائج الثورة الصناعية على فرنسا

1 –سياسيا

انتشار القومية لنتيجة لانتشار الانقلاب الصناعي في هذا القرن في الوقت الدي ظهرت فيه الدول القومية نتيجة صراعها مع الإمبراطوريات الرجعية ،إن هذه الدول بعد أن أصبحت دولا صناعية اخدت تناضل فيما بينها من اجل الاستيلاء على الأسواق التجارية والمستعمرات اللازمة لتسويق منتجاتها وقد ارتبطت الرغبة في الاستيلاء على الأسواق برغبة لاتقل عنها خطورة وهي رغبة التمتع بارتفاع السمعة السياسية وخاصة في عهد ملك فرنسا شارل العاشر (1824–1830) حيث عرفت فرنسا في عهد الملك عهدا جائر وحاكما ظالما فعاشت أياما صعبة وعانت فرنسا أوضاعا داخلية مفجرة بسبب الحالة الاجتماعية التي كان يشكو منها الشعب الفرنسي، كل ذلك بسبب الطابع الرجعي التقشفي الظالم الذي كان يمارسه القادة الفرنسيين الذين كانوا من حاشية الملك نتيجة لما تميز به هدا الملك من روح رجعية حتى أحس بسخط الشعب الفرنسي عليه وخاصة أن الشعب كان ينظر إليه انه أتى

[1] زينب عبد العزيز ، مرجع سابق ، ص 42 -43

سسس

[2] صلاح الدين هريدي ،أوروبا من الثورة الفرنسية حتى الحرب العالمية الاولى ، دار الوفاء :الإسكندرية ، 2007 ، ص 79 .

الحكم بتاييد من الاجانب[1]. ذلك نتيجة لنمو الشعور القومي كما أثرت الثورة الفرنسية على الحياة الفرد وتوجيه فكره. فقد أثر الانقلاب الصناعي في أسلوب حياة الفرد من الناحيتين السياسية والاقتصادية كان من أهم نتائج الثورة الصناعية هو سيادة الطبقة البرجوازية (الرأسمالية الصناعية) فلقد قام الصراع بينها وبين الرأسمالية الزراعية (النبلاء) وانتهى بفوز البرجوازية وامتلاكها السيطرة السياسية على المجتمع والدولة.

-تكتل الطبقة الكادحة فقد أدرك العمال هدا الظلم والاستقلال ل الدي يعانونه وساعد تجمعهم واشتراكهم في المصانع والمؤسسات على تفهم أوضاعهم ومشاكلهم فنظموا صفوفهم

وشكلوا النقابات والجمعيات الثورية والأحزاب السياسية التي راحت تنتهز كل فرصة للمطالبة بحقوقها وكثيرا ما كانت تصطدم بالحكومة المتمثلة للطبقة البرجوازية ومصالح.[2]

2-اقتصاديا

من نتائج الثورة الصناعية أن تحولت أوروبا إلى عالم الصناعي سريع الحركة مملوء بالمعامل الجبارة التي اخدت تنتج البضائع أكثر مما يحتاج الأوروبيين كما أدى الانقلاب الصناعي إلى تطورات اقتصادية واجتماعية سياسية وفي مقدمتها ظهور الرأسمالية الأوروبية كنتيجة للتغيرات الاقتصادية في أوروبا ثم اتجاه الدول الأوروبية للاستعمار كمجال للاستثمار الفائض من رأس المال وللبحث عن مصادر جديدة للمواد الخام ولتصريف الفائض من إنتاجها.[3]

---

[1] حليم ميشال حداد ، موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية-تاريخية وجغرافية حضارية وأدبية ، تونس-الجزائر،ب. د. ن ،1998، ص128.

[1]فائق طهبوب و محمد سعيد حمدان ، تاريخ العالم الحديث والمعاصر، جامعة القدس المفتوحة : القاهرة ، 2008 ، ص160.

[3] شوقي عطا الله الجمل ، مرجع سابق ، ص175.

-البحث عن مواطن المواد الاولية اللازمة للصناعة فعملت على سبط نفوذها على بعض المستثمرات الفنية تلك الموارد وقامت بفتح أسواق لتصريف منتجاتها مما أدى إلى زيادة ثرواتها واتساع نفوذها التجاري والاستعماري بدرجة كبيرة وازدياد التنافس بين هده الدول على الاستعمار الذي أصبح نتيجة حتمية للتطور الصناعي.[1]

وكانت فرنسا تعتمد على السوق الجزائر في تصريف جانب كبير من منتجاتها ولذلك فإنها لم تكن بحاجة إلى أنباء أسطول تجاري كبير لنقل تجارتها إلى ما وراء البحار ومع مرور الوقت شهدت فرنسا الصناعات الكبيرة والشركات ذات رؤوس الأموال الكبيرة مما أدى إلى وفرة الإنتاج وبالتالي زيادة البحث عن مناطق المستعمرات للحصول على مواد الخام ومما ساعد على :

-انتشار السكك الحديدية واستخدام التجار النقل المائي مما أدى إلى سهولة الاتصال وسرعة في داخل الوطن الواحد ، وبينه وبين الأقطار المختلفة التي توجد بها الأسواق التي تجري لتسويق المنتجات فيها. ولما كان المتعذر نقل الآلات الضخمة من أماكنها ، فقد نشأت مراكز الصناعة الجديدة كالأماكن الغنية بمواردها الخام خصوصا الفحم والحديد وجدبت هذه المراكز السكان من مكان واستقر هؤلاء بجوار مصانعهم ومعاملهم.[2]-ظهور الاستعمار الحديث : التسابق بين المستعمرات للوصول إلى المواد الخام الأزمة للصناعة وللسيطرة على الأسواق الضرورية لتصريف الفائض من الإنتاج حيث عملت على بسط نفوذها على بعض المستعمرات الغنية بتلك الموارد وقامت بفتح أسواق لتصريف منتجاتها مما أدى إلى زيادة ثرواتها واتساع نفوذها التجاري، والاستعماري بدرجة كبيرة وازدياد التنافس بهذه الدول نتيجة حتمية للتطور الصناعي.

[1] زين العابدين شمس الدين نجم ، مرجع سابق ، ص 428 .

[1] عبد العظيم رمضان، مرجع سابق ، ص75.

-تراكم الإنتاج السلعي الصناعي: بلغ التراكم الصناعي ذروته في أوروبا الرأسمالية فيفي النصف الثاني في القرن 19. وقد وصل هدا التراكم إلى درجة كم يعد متكافئا مع القدرة الشرائية الأوروبية لدا اقتضى الأمر التفتيش حتى أسواق جديدة لتصريف الفائض من جهة وتوفير المواد الخام الضرورية للصناعة من جهة ثانية .[1]

3-اجتماعيا

-ارتفاع معدلات النمو السكاني حيث ترافق هدا النمو مع بطالة حادة بسبب حلول الآلة محل الإنسان الأمر الدي بدأ يؤدي إلى تواترت اجتماعية سياسية فزاد الخارجون عن القانون وزادت معدلات الجريمة.

-هجرة عدد كبير من سكان الرين الزراعي للعمل في المناجم والمصانع والموانئ التي انشئت حولها أو بالقرب منها المصانع الحديثة ، وقد أدى دلك إلى زيادة أعداد السكان في هده المناطق زيادة خطيرة ترتب عنها ازدحام السكان في المناطق الصناعية ظهور أثار اجتماعية سلبية حيث اضطرت اسر العمال إلى التجمع في أماكن ضيقة مظلمة صحية

في وقت تفشى فيه الجهل والمرض وكانت الأسر المكونة من ثمانية أفراد تعيش في غرفة واحدة.[2]كما أدت الثورة الصناعية إلى ظهور طبقتين اجتماعيتين جديدتين وكانا متناقضتين هما الطبقة الرأسمالية الصناعية والطبقة الثانية هي طبقة العمال وحصلت الاولى على النصيب الأكبر من الأرباح التي احتكرتها النبلاء والأشراف ومالكي الأراضي وحاول الرأسماليون والصناعيون أن يزيدوا ثرواتهم من اجل الاستثمار والسيطرة خارج دولهم كاسيا وإفريقيا.[3]

[2] زين العابدين شمس الدين نجم، مرجع سابق، ص 42

[2] محمد مرار ، تاريخ أوروبا من الثورة الفرنسية إلى العولمة – الاقتصاد – الايدولوجيا- الأزمات ، دار المنهل اللبناني : بيروت ، 2010 ، ص55.

[3] مفيد الزيدي ، مرجع سابق ، ص746.

-تدهور الأوضاع الصحية لعمال المصانع، وفرض ساعات غير محدودة في العمل ،كما أن هده المصانع كانت تفتقد للشروط الصحية ووسائل الوقاية من الحوادث ،كما تدنى المستوى الصحي للعمال بسبب سوء التغذية وانعدام الرعاية الصحية ،وضالة الأجور وإقامتهم في مساكن مكتظة بالسكان .[1] لقد شكلت هذه الأوضاع مجتمعة أسبابا مختلفة

الجوانب وحلقة رئيسية في سلسة الحروب التي شنتها دول أوروبا المسيحية عامة، وفرنسا خاصة، هذه الأخيرة التي كانت الجزائر من نصيبها نتيجة للظروف والنتائج التي ذكرناها

سابقا.بالإضافة إلى سعي حكومة شارل العاشر الرجعية 1824 – 1830 إلى الهاء الرأي العام الفرنسي عن مشاكل فرنسا الداخلية بقضية خارجية ، وتحقيق نصر سياسي على المعارضة الليبرالية ، وإبعاد الضباط المشكوك في ولائهم .

إن تطلع فرنسا إلى ثروات الجزائر الزراعية والمعدنية وأسواقها التجارية كان وراء الغزو خاصة بعد انطلاق ثورتها الصناعية 1825 م، وهو العام الذي رفعت فيه بريطانيا الحظر الذي كانت تفرضه على تصدير الآلات الجديدة إلى الخارج ما سمح لفرنسا الإفادة منها. وذلك ما يستشف مما ورد في تقرير وزير الحرب الفرنسي الجنرال كليرمونتونير إلى شارل العاشر في سبتمبر 1827 :

"... توجد في الجزائر مراسي عديدة على السواحل الجزائرية الطويلة التي يعتبر الاستيلاء عليها مفيدا لفرنسا. وتحوي أراضي الجزائر مناجم غنية بالحديد والرصاص وتزخر بكميات هائلة من الملح والبارود.كما توجد في سواحلها ملاحات غنية.والى جانب كل هذه الثروات ، توجد الكنوز المكدسة في قصر الداي ، وتفوق قيمتها 15 مليون فرنك..." ومن تصريح

[1] فائق طهبوب ومحمد السعيد حمدان، مرجع سابق، ص158-159.

وزير الحرب الفرنسي الجنرال جيرار : فور نزول القوات الغازية ببلادنا " إن هذا الاحتلال يستند إلى ضرورات هامة ، ويرمي إلى فتح منفذ واسع لتصريف بضاعتنا".[1]

[1] رابح لونيسي وبشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1989 م ،ج 1 ، دار المعرفة: الجزائر،2010 ،ص 59

الفصل الأول

مظاهر السياسية الاقتصادية الفرنسية في الجزائر في القرن 19 م

المبحث الأول: السياسة الاقتصادية الفرنسية في المرحلة الاولى 1830 – 1834 .

المبحث الثاني: السياسة الاقتصادية في المرحلة الثانية1834 - 1840.

المبحث الثالث: التشريعات العقارية في المرحلة ما بين 1840 – 1850.

تمهيد

منذ أن وطِأت أقدام الاحتلال الفرنسي ارض الجزائر ادعت حقوق لها بغير حق، وذلك بسن التشريعات والقوانين العقارية التي وضعت لتدعيم النظام الاستيطاني ، ولما أدركت فرنسا بان مستقبلها مرتبط بشيء واحد وهو الاستيطان وانه لا استيطان بدون الارتباط بالأرض لذلك أصبح مشروعها الأساسي البحث عن سبل الاستيلاء على الأرض والاستئثار بها تحت شعارها الدائم (القانون) ومن ثم تمكين النظام الرأسمالي من إيجاد النمو والتطور في ظل الظروف والعوامل الجديدة التي هيأتها . ومن ثم ضاعت اغلب الأراضي الجزائريين وتم إبعادهم عنها ومنحها للمستوطنين الأوروبيين من مختلف الجنسيات.

الفصل الأول : مظاهر السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر مابين 1830-1850م

أولا: السياسة الاقتصادية الفرنسية في مرحلة التردد1830-1834م

1- مصادرة الأوقاف

لقد تميزت الفترة العثمانية بكثرة الأوقاف وانتشارها وكانت موزعة على سائر أنحاء،لكل مسجد أو مدرسة لها أوقافها من العقار ينفق منها بواسطة مسيرين لها، وتحت مراقبة رجال الدين والقضاة.[1]وأضحت مؤسسة الأوقاف بوجه عام إحدى المؤسسات الهامة من حيث إسهاماتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بل والإدارية أيضا،[2] وكان لكل مسجد أو مدرسة أوقافها الخاصة من العقار ينفق منها بواسطة مسيرين لها تحت مراقبة رجال الدين والقضاة.[3] وهي قسمان:

الأوقاف الخاصة أو العائلية: وتعرف كذلك بالوقف الأهلي.

الأوقاف العامة: وتعرف بالوقف الخيري، ويحبسها أهل الخير لأغراض خيرية دينية مثل التي تخصص للتعليم والعناية بالحج واستصلاح المساجد ومساعدة الأيتام.[4]

أنواع الأوقاف: لقد كانت الأوقاف عشية الاحتلال الفرنسي للجزائر على الرغم من كونها أملاك عامة إلا أنها كانت غنية ومتعددة منها:

---

[1] عثمان سعدي ، الجزائر في التاريخ، دار الأمة : الجزائر ، 2013 ، ص 473 .

[2]عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954: الجزائر،2007 ، ص 242 .

[3]عثمان سعدي عثمان ، المرجع السابق ، ص 473.

[4] منشورات وزارة المجاهدين ، أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830 - 1962)، الجزائر ، 2007 ، ص209.

– كانت أملاك أوقاف مكة والمدينة : وهي كثيرة وغية بلغ عددها 149وقفاخيريا.

– أوقاف الجامع الكبير: والتي قدرت ب:1558يوزع في شكل صدقات لفقراء مدينة الجزائر . – أوقاف سبل الخيرات: التي كانت تتوفر على 331وقفا.

– أوقاف أهل الأندلس: التي كانت تتجاوز 101 وقف.

بالإضافة إلى أوقاف الزوايا والأضرحة:وهي كثيرة بلغ عددها في مدينة الجزائر 18 وقف نذكر منها على سبيل المثال أوقاف زاوية سيدي عبد الرحمن الثعالبي التي قدر ب:82 وقف وأوقاف الأشراف،أوقاف الانكشارية ،وأوقاف الطرق العامة يضاف إليها عيون المياه .[1]

وبالنظر إلى أهمية البنية العقارية الحبوسية والطرفية توجهت أطماع الحركة الاستعمارية إليها مباشرة وبسرعة من اجل كسر شوكة المقاومة الجهادية التي تبنتها التنظيمات الطرفية. وتجسيدا للسياسة الإجرامية بادر كلوز يل قرار يوم 8 سبتمبر 1830ميقضي بمصادرة أملاك الأوقاف الإسلامية والاستيلاء عليها جاء نصه كما يلي:"إن كل الدور والدكاكين والمخازن والحدائق والأراضي المحلات والمؤسسات مهما كانت،التي يشغلها والداي والبايات والأتراك الذين خرجوا من ايالة الجزائر،والتي كان يشغلها الآن أناس باسمهم ،بالإضافة إلى المؤسسات التابعة لمكة والمدينة ،كل ذلك يدخل في أملاك الدولة الدومين ويجب أن تستثمر لحسابها".[2] وادعى لنفسه حقوق ليست له على ارض الجزائر. فبعد مرسوم8 سبتمبر المصادر لأملاك الحرمين صدر مرسوم ديسمبر 1830الذي تحول بموجبه لجحافل المعمرين الوافدين الاستيلاء على أراضي الحبوس وضمها إلى مزارعهم . ومرسوم 25 أكتوبر الذي أنهى تقريبا البنية العقارية الحبوسية.لقد فتحت هذه الإجراءات باب التفقير والاجتثاث الاجتماعي الذي حول الكتل الفلاحة الجزائرية إلى متسولين.[3] ومرسوم

[1] عمار عمورة ، الجزائر بوابة التاريخ من ما قبل التاريخ إلى 1962،ج 2 ، دار المعرفة : الجزائر ، 2009 ،ص223.

[2] إبراهيم مياسي ، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830–1962، غرناطة للنشر والتوزيع : الجزائر ، 2013 ، ص122.

[3] محمد الطيبي ، الجزائر عشية الغزو ألاحتلالي، ابن النديم للنشر والتوزيع : الجزائر ، 2009 ، ص192.

الفاتح مارس 1833، الذي يلزم كافة الملاك الحائزين ، والهيئات الدينية على إيداع سندات على مستوى إدارة الأملاك الأمة ، ضمن أجال محددة .[1]

كما عمدت سلطات الاحتلال إلى طمس وتحويل بعض هذه الممتلكات حيث قامت بتغيير أسماء الشوارع ، وتهديم المنازل والسواق القديمة وإحداث الساحات مكانها ،وتحويل الدور والفيلات والقصور إلى مؤسسات عمومية للجيش والمستشفيات ونحو ذلك، كما جرى تحويل المساجد إلى كنائس ومخازن .ونفس الموقف كان مع المدارس والزوايا.[2]

ويذكر حمدان خوخة في كتابه المرآة: عندما كنت عضو في مجلس البلدية في عهد برمون طلب منا شيخ البلدية أن نسمح بتحويل عدد من المساجد إلى مستشفيات للجيش فأجبناه بان تلك الأماكن معدة لأمور لا نستطيع تغييرها وعليه لن نوافقه لمحض إرادتنا،ولكنه استعمل القوة للاستيلاء عليها فإننا نكون عاجزين عن منعه ،وبعد قليل من المحادثات رفضت ملاحظتنا ووقع الاستيلاء ظلما على المساجد.[3]

ومن آثار التغيير أيضا تبديل الشوارع والمؤسسات بإعطائها أسماء رومانية وأوروبية ودينية مسيحية وتاريخية وهذه بعض الأسماء التي أصبحت متداولة خلال سنتي 1830-1833 :شارع يوبا، شارع شارل الخامس،شارع وكين ،شارع دوريا،كليبر .وكذلك تسمية المرسى (باب الجهاد)باسم باب فرنسا أو أسماء فرنسية شارع اورليان،وتروكولار (الألوان الثلاثة) وكذلك أسماء أوروبية مثل سيدني سميث...[4]

[1] محفوظ قداش والجيلالي صاري ، الجزائر صمود ومقاومات 1830- 1962، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون: الجزائر ، 2012 ، ص155.

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية (1830-1900)، ج1 ، دار الغرب الإسلامي بيروت : لبنان ،1992 ، ص 76.

[3] حمدان بن عثمان خوجه ، المرآة ، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري ، سلسلة التراث ، 2005 ، ص248 .

[4] أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية 1830-1900 ، ج 1 ، المرجع السابق ، ص70 .

والواقع أن هناك هدفين من مصادرة الأملاك الأول سياسي والثاني اقتصادي فأما الأول فهو خوف الفرنسيين من أن بقاء المسلمين على أملاكهم وخصوصا أملاك التي هي مقدسة عند الجميع، سيجعل من وكلائها وعلمائها ومفتيها زعماء دينيين سياسيين معارضين للوجود الفرنسي والثاني أن بقاء تلك الأملاك في أيدي المسلمين سيبقيهم أغنياء ومستغنيين عن السلطة الجديدة ولن يحصل الأفاقون الفرنسيون الذين رافقوا الجيش والتحقوا به عن طريقة لشراء الأملاك والاستقرار في الجزائر.

وتذكر المصادر الفرنسية ذلك بكل وضوح، بينما تأميم الأملاك يسهل عملية نقل الملكية ويفقد المسلمين مصدر ثروتهم الاقتصادية والعلمية وقوتهم السياسية،ويحقق هدف الاستعمار.[1]

2-مصادرة الأراضي

إن أول خطوة شرعت فيها الإدارة الاستعمارية هي انتزاع الاراضى ومصادرتها وتركيزها في قبضة الإقطاع الاستعماري ، حيث كانت البداية بأراضي البايلك والوقف، وبعدها شرعت في سن العديد من القوانين الجائرة حتى تسهل عملية الاستيلاء على الأراضي ذات الملكية الجماعية مثل أملاك العرش والقبائل، ونتج عن ذلك تفاوت هائل بين الأوروبيين والملاك الجزائريين.[2] فمند بداية الغزو الاستعماري سعت الحكومات المتعاقبة إلى تهديم البنية الاجتماعية والاقتصادية للريف من خلال سلسلة من الإجراءات والقوانين التعسفية التي أعطت للأقلية الأوروبية مزايا عديدة ، وللسوق الفرنسية مواد مختلفة وكان ذلك نتيجة تشجيع الحكومة الفرنسية للحركة الاستيطانية وكذلك سلب واغتصاب الأراضي عنوة من أصحابها الأصليين

[1] المرجع نفسه ، ص76 .

[2] آمال شيلي ، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية(1954 – 1956) ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، قسم التاريخ والآثار، جامعة العقيد الحاج لخضر : باتنة ، 2005 – 2006 ، ص46 .

ولقد أدركت فرنسا أهمية الأرض بالنسبة للإنسان فهي تمثل الضمير الحي والقيم ، وبدحرها لهذه القيم سهل عليها الاستيلاء على الأرض.[1]

فقد وجد الفرنسيون والأوروبيون بصفة عامة أنفسهم في بداية الاحتلال أمام حقيقتين، إما القضاء على الشعب صاحب الأرض، وإما إذابته في بيئة الثقافة الأوروبية لاستغلاله في خدمة الاستعمار الاستيطاني.[2]وهكذا فأصبح هناك 25 ألف من الملاكين الأوروبيين من أصل 800 ألف نسمة يملكون 2.750.000هكتار،أما الملاك الجزائريون والبالغ عددهم 532.000من أصل 28 مليون جزائري فلا يملكون سوى 7.672.000هكتار أي بمعدل 14

هكتار منها خمسة هكتارات منتجة فقط، أما الباقي فهي معتبرة كأملاك عامة موضوعة تحت تصرف الإدارة الاستعمارية.[3]

فبمجرد استقرار الاحتلال الفرنسي بالجزائر حتى صارت مساحات واسعة من أراضي الأهالي وادعى لنفسه حقوق ليست له على ارض الجزائر،وكل ذلك قبل أن ينجح في اجتذاب المهاجرين الذين لا يمكن الاستفادة من الأراضي المصادرة بدونهم، لهذا تورطت فيما يسمى لعبة التشريع وتطويع القوانين لاستخدامها كأسلحة للنهب.[4]

ومن الأمور المثيرة للعجب والدهشة أقدام إدارة الاحتلال الفرنسي على مصادرة أراضي فلاحية يتمتع أصحابها بسندات رسمية تثبت امتلاكهم لها، كما هو الحال مع أراضي دوار

[1] سعد طاعة ، البنية الاجتماعية والاقتصادية للريف الجزائري 1930 – 1954، مجلة المصادر ، العدد 17 ، قسم التاريخ ، المركز الجامعي : معسكر، ص63-64 .

[2] نادية طرشون ، الهجرة الجزائرية نحو المشرق أثناء الاحتلال، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، بوزريعة : الجزائر، ص 155

[3] بسام العسلي ، الثورة الجزائرية ، تق مصطفى طلاس، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1404هـ – 1984 م ، ص 53 .

[4] إبراهيم مياسي ، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830 – 1962،غرناطة للنشر والتوزيع : الجزائر، 2013 ، ص 122.

سيدي احمادوش (دائرة معسكر). [1] كما شجعت فرنسا لغرض إحكام سيطرتها على البلاد والاستقرار نهائيا في الجزائر الاوروبين من مختلف الجنسيات على الاستيطان في المناطق المحتلة وفسحت لهم المجال لكي يستحوذوا على ثروات البلاد ، وهذا ما صرح به الجنرال جيرار وزير الحرب في حكومة لويس فيليب بعد أشهر قليلة من سقوط الجزائر حيث قال ما يلي : (إن قرار الاحتفاظ بالجزائر جد هام لأنه سيفتح منطلقا للفائض من سكانها ولتصريف بضائعها) . ولجلب المعمرين الأوروبيين عرضت عليهم فرنسا عدة امتيازات ، كدفع تكاليف السفر وتعويضات الإقامة وتوزيع الأراضي الفلاحية مجانا وإنشاء مساكن لهم ومدهم بالحبوب والمواشي ، وانشات أول مستوطنة أوروبية بمنطقة بوفاريك سنة 1938[2] ووزعت على القادمين إليها 6 قطعة أرضية ، مساحة الواحدة منها 3 هكتارات ، كما وزعت 173 قطعة

أخرى بلغت الواحدة منها 4 هكتارات في مزارع مجاورة لبوفاريك وهي بويعقوب، وبولارلوس حواس .[3] وذلك من خلال :

1 – الحجز والمصادرة من اجل المنفعة العامة : كما نصت المواد من 24 إلى 79 من الفصل الرابع للمرسوم التشريعي الصادر في 1 أكتوبر 1844م ، وكذا المواد الثمانية عشر من الفصل الرابع من قانون 19 جوان على المصادرة من اجل المنفعة العامة، واشترطت في نصوصها أن تجري العملية بطريقة شرعية – أي تكون المصادرة فعلا من اجل الصالح العام ويعوض صاحبها – وطرحت الأسباب المؤدية إلى المصادرة حسب ما يلي :

-إقامة المدن والقرى وتوسيع محيطها.- بناء الحصينات والمستوطنات العسكرية.

[1] عدة بن داهة ، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830 -1962) ، ج 2 ، منشورات وزارة المجاهدين : الجزائر ، 2008 ، ص99.

[2] بشر بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1989، ج1 ، دار المعرفة : الجزائر ، 2010 ، ص 71 .

[3] رحيم محياوي، ، دراسة مستقبلية الاستيطان والتوطين الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين، منشورات جامعة باجي مختار: عنابة ، 2006 ، ص 24 .

-إنشاء الأحواض والخزانات المائية.- شق الطرقات والسالك ووضع قنوات الري والصرف .[1]

2 – حجز ومصادرة أملاك المتغيبين: لم يكتفي الفرنسيون بادعائهم أنهم أصحاب حقوق شرعية في ملكية الأراضي الجزائرية الموروثة عن الحكام العثمانيين الذين غادروا الجزائر بل لجأوا إلى حيل أخرى منها ادعاء ملكية الأراضي بفعل إحيائها والعناية بها والقيام على استغلالها ، أو بدعوى الأسباب الأمنية ، أو التنمية الاقتصادية ، أو بحجة أن أصحابها قاموا بمقاومة الوجود الفرنسي في الجزائر آو هي أراضي مهجورة قد تغيب عنها أصحابها.

3 – التمليك عن طريق الامتياز للأشخاص وللشركات وذلك لتخفيف أعباء وتكاليف تهيئة الأرض واستصلاحها عن الدولة الاستعمارية ومن الأمثلة على التمليك عن طريق الامتياز نذكر شركة الهبرة والمقطع التي استفادت من 25.000 هكتار في القطاع الوهراني، والشركة الجزائرية التي استفادت من 100.000 هكتار في القسنطيني .

أما الشركات فكان يشترط عليها إقامة مستوطنات واستقدام مهاجرين أوروبيين إليها وتثبيتهم فيها [2]. وغيرها من الأساليب .

3- سياسة السلب والنهب

كما اتخذت سلطات الاحتلال من سياسة السلب والنهب التفقير أداة دائمة بين يديها لإرهاق الشعب والحط من شانه والنزول به إلى مرتبة الحيوان لولا عقيدته وثقافته [3]سلطات وذلك من خلال تهافتهم على ثروة البلاد وخيراتها يوم هرع رجال الجيش إلى ذخائر قصر الداي والاستيلاء عليها ثم تهريبها إلى فرنسا، بالإضافة إلى نهب الخزينة التي كانت تحتوي

[1] عدة بن داهة ، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830 -1962) ، ج 1، منشورات وزارة المجاهدين : الجزائر ، 2008 ، ص 416 -417 .

[2] المرجع نفسه، ص 449.

[3] جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد:الجزائر، 1994، ص117.

على ثروات تتمثل في الذهب والفضة والأحجار النفيسة إلى جانب السلع والبضائع التي كانت مكدسة في مخازن الدولة وكدا المدفعية ويظهر دلك من خلال ما كتبه الدكتور لوفان (إن المدافع سواء المصنوعة من الحديد أو البرونز، أصبحت ثمرة النصر وأصبحت ملكا لفرنسا وهي الغنيمة الوحيدة التي لم تطلها أيادي الجشع المغتصبة) بحوالي 1500 قطعة مدفعية من عيارات مختلفة ، ومخزون كبير من كرات المدافع والرصاص والبارود أرسل منها 25 طنا إلى فرنسا ودخلت في حسابات الخزينة بقيمة بلغت 4589.624 فرنكا ولاحظ الجنرال بيرتزان

أن الحكومة التركية كانت تحب تكديس المؤن من كل صنف ، وهكذا وجد الجيش مستودعات غنية بالملح ، والأصواف، الأقمشة والرصاص والنحاس والرخام والحبوب.[1]

كما تذكر المصادر التاريخية إن الفرنسيين قد استولوا على :

-7 أطنان و312 كيلوا غرام من الذهب.- 108 طنا و 704 كيلوغرام من الفضة.

- 700،000 24فرنكا ، وهي قيمة الذهب الموجود بالخزينة الجزائرية.

-23،527،984فرنكا،وهي قيمة نقود الفضة الموجودة بالخزينة الجزائرية.

- 000،000 80 فرنك فرنسي من العملات الأجنبية الموجودة بالخزينة الجزائرية.[2]

أما قيمة مختلف البضائع التي وجدت بمخازن الدولة فإنها قدرت حوالي 11,000,000 فرنك ثمن السلع المتنوعة والموجودة بالمخازن الحكومية والخاصة000,000 50مبلغ ما وجد من عتاد حربي وسلاح ملك للدولة الجزائرية[3]

[1] عمار حمداني ، حقيقة غزو الجزائر، تر لحسن زغدار ، ثالة الابيار: الجزائر ، 2008 . ص 117 -118 .

[2] عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى 1962، دار الغرب الإسلامي ، 1997 ، ص 102.

[3] عمورة عمار، مرجع سابق ، ص221 .

ولم يكتفي الفرنسيون بهذا بل راحوا يستولون بالقوة والتهديد على دور ومساكن المؤولين الأتراك والأعيان وحتى عامة الناس وتخريب غالبيتها من اجل الحصول على الكنوز. ومن جراء هذا تعرضت تحف وزخارف هذه الدور للتخريب والتشويه، وبيعت مقتنياتها ومحتوياتها

في الأسواق بارخس الأثمان، واستخدمت أبوابها وقطعت أشجارها المثمرة ، وأحرقت أبوابها واقتلعت نوافذها وأسسها .[1]

ويذكر حمدان خوجه على سبيل المثال انه كانت توجد سنة 1830 م في قصر الأميرة عزيزة الكائن بساحة الشيخ ابن باديس ملابس فخمة وأثاث نفيس وأدوات فضية لا تقدر بثمن ،وقد نهبت كل هذه الكنوز عند احتلال مدينة الجزائر.[2]

كما يذكر فرحات عباس في كتابه ليل الاستعمار حسب تصريح الجنرال سانت أرنو في كتابه رسائل أرنو: إن النهب الذي كان في أول الأمر يقوم به الجنود وحدهم، أصبح فيما بعد عمل الضباط لما خرجنا من قسنطينة استولى قواد الجيش وضباط أركان الحرب على النصيب الأوفر من الغنيمة والفيء،وسنبقى نحارب في إقليم وهران ونخرب مدن الأمير عبد القادر وجميع ممتلكاته فأين حل وارتحل أصلاه الجيش الفرنسي نارا حامية.[3]

ويذكر حمدان خوجه في نفس السياق في رسالة بعث بها إلى صديقه محمود بإسطنبول في 23محرم 1250هـ الموافق ل: 1834م : إن الفرنسيين استولوا على أملاك الجزائريين بالسلب والنهب وسموها كراء مؤبد.[4] وبهذه الطريقة أصبحت للجنرال كلوز يل أملاك في مدينة الجزائر

---

[1] غربي الغالي ، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد ، طبعة خاصة وزارة المجاهدين ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 الجزائر، 2007 ، ص 120 -121 .

[2] حمدان خوجه ، المرجع السابق ، ص 222 .

[3] فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر أبو بكر رحال ، منشورات ANEF ،2005 . ص 27 .

[4] جمال قنان، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830 -1914، د. ط ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون : الجزائر ، د. س. ن ، ص 69 -74 .

فهو لا يريد دفع الكراء ولا إعادة العقود لأصحابها.[1] وحتى تحم السلطات الاستعمارية على البلاد وتضفي طابع الشرعية على مخططاتها الاستعمارية أصدرت يوم 22 جويلية 1834 مرسوما نص على إلحاق الجزائر جزء من التراب الفرنسي يديرها حاكم عام يتبع لوزير الحربية

في باريس ، ويساعده مجلس استشاري من كبار الشخصيات المدنية والعسكرية وذلك بناءا على توصيات اللجنة الإفريقية.[2]

أن هذا الاستيلاء على الأملاك الحق ضررا كبيرا بمن كانوا يعيشون من إيجار عماراتهم.ويقول المؤرخ ليسبيس(بان الأهالي المجردين من أملاكهم بدون أي تعويض ، بلغ بهم الشقاء إلى حد التسول ...). وتحدث مؤرخ آخر اسمه روزي عن الأضرار الفادحة التي ألحقها الجنود بالديار، وتهديم المنازل غير المسكونة، وقلع الأبواب والشبابيك، وقطع أشجار الفواكه ليستعملوا الحطب في التدفئة.[3]

ثانيا: السياسة الاقتصادية في المرحلة االثانية1834 -1840

1 -التنظيمات الزراعية

ا- الاستيلاء على الأراضي الزراعية

عندما عين كلوزيل* حاكما عاما عامي 1835 -1836 نشط في تطبيق سياسة الاستيطان الحر والرسمي ، وصمم على تحويل سهل متيجة وقراه العمرانية إلى وطن حقيقي

[1] حمدان خوجه ، مصدر سابق ، ص 264 .

[2] يحي بوعزيز ، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2007 ، ص 8.

[3] مصطفى الاشرف ، الجزائر الأمة والمجتمع، تر حنفي بن عيسى ، دار القصبة : الجزائر،2007 ، ص 202 .

*كلوزال برتزان (1773- 1842) عين حاكما عاما على الجزائر 1823 – 1836 ، احتل مدينة معسكر في 06 /12/ 1835 وتلمسان 13/ 01 / 1836 ، وفي عهد سقطت قسنطينة 10/ 12/ 1836 انظر بن داهة عدة ، الاستيطان ،ج 2 ، ص 498 .

للمهاجرين الوافدين من فرنسا وأوروبا (من اسبانيا وايطاليا ومالطا وجزر البليار و سويسرا باريس) أغلبيتهم من الصعاليك والمنحرفين وذوي السوابق ، وسيطر على كل الأراضي

والمباني والقرى والغابات الساحلية بشكل فوضوي، بعد أن طردوا منها سكانها وأرغموهم على النزوح والهجرة .[1]

فخلال العشر سنوات التي أعقبت نزول القوات الفرنسية في الجزائر (1830 – 1840) وبينما كانت فرنسا في حالة تردد بين الاحتلال المحدود ببعض الموانئ ومواصلة الحرب لاحتلال كامل البلاد، اتخذ الاستيلاء على الأراضي الجزائرية شكلا فوضويا اقتصر مجاله الجغرافي على ساحل الجزائر العاصمة ومتيجة كما تذكر بعض المراجع أن سهل متيجة* أول ما واجه التوسع الاستعماري في الجزائر بعد احتلال مدينة الجزائر.[2]ويبدي بوضربة بعض الآراء الهامة حول أملاك الدولة في سهل متيجة فهو يقول إن دار السلطان (مدينة الجزائر وضواحيها) بما في ذلك متيجة كانت تملك بين 12 و13 مزرعة في السهل المذكور بعض هذه المزارع كانت مملوكة عن طريق الإيجار.وكانت هناك وزارة خاصة تقوم بإدارة المزارع، وكانت كل مزرعة تحتوي على 60 أو 70 زوجا من البقر.[3]و تكمن أهمية السهل في كونه نقطة مركزية بالقرب من الحكومة، ومن المخازن والميناء، حتى يمكن الاستقبال والشحن والبيع والتصدير.[4]

[1] يحي بوعزيز ، سياسة التسلط الاستعماري ، مرجع سابق ، ص8 .

*1ويمتد بين البحر وسلسة جبال الأطلس، وقد كان إنتاجه يسد حاجيات العاصمة وقليلا من إنتاجه يصدر إلى الخارجز.انظر أبو القاسم سعد الله ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال ، ص150.

[2] إبراهيم مياسي ، روح الأمير عبد القادر عبر المقاومة الجزائرية دار هومة : الجزائر ، 2011 ، ص 51 .

[3] ابو القاسم سعد الله ، محاضرات في تاريخ الجزائر بداية الاحتلال ، ط 3 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع : الجزائر ،1976 ، ص 119 – 120 .

[4] عيسى يزيز، السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830 – 1914، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، قسم التاريخ ، اشراف الغالي غربي ، جامعة الجزائر، 2008 – 2009 ، ص 21 .

فعلى الرغم من الاحتلال المحدود الذي استمر حتى السنوات العشر الاولى من عمر الاحتلال الفرنسي للجزائر قد شهدت حلول مغامرين وأرباب أموال بسهل متيجة وضواحي الجزائر العاصمة جاؤوا من فرنسا واسبانيا وايطاليا ومالطا،استفادوا جميعا من أراضي زراعية

والى جانب عملية سلب الأراضي الخصبة من أيدي الجزائريين كانت الإدارة الاستعمارية تسعى أيضا إلى توجيه الاقتصاد الجزائري نحو الميدان الزراعي، وبالتحديد المزروعات التجارية مثل التبغ والقطن. لأنها ستحقق أرباحا طائلة، إلا أن السلطات الفرنسية عجزت عن توسيع هذا النوع من المزروعات، حيث كانت تتطور ببطء شديد عكس ما كانت ترغب فيه وهذا يعود أساسا إلى طبيعة الفلاح الجزائري الذي كان يعيش في ظل اقتصاد استهلاكي ذاتي

ب- إنشاء القرى الاستيطانية

شكلت المراكز الاستيطانية تربة خصبة لنمو النباتات السامة لظاهرة الاستيطان الفرنسي في الجزائر وشرطا مسبقا لضمانه وتأمينه.انظر الملحق رقم وقد ترتب عن اتجاه فرنسا في الاستمرار في إنشاء المزيد من المراكز الاستيطانية آو توسعها لتكون قاعدة تؤمن المستقبل للكولون في الجزائر. [1]

ولجلب المعمرين عرضت عليهم فرنسا عدة امتيازات كدفع تكاليف السفر وتعويضات الإقامة وتوزيع الأراضي الفلاحية مجانا وإنشاء مساكن لهم ومدهم بالحبوب والمواشي ، وأدت هده السياسة إلى إغراق الجزائر بالمهاجرين الاوروبين، وأنشأت أول مستوطنة أوروبية بمنطقة بوفاريك سنة 1836 2 ووزعت على القادمين إليها 6 قطع أرضية بلغت مساحة الواحدة منها 3 هكتارات ، كما وزعت 173 قطعة أخرى بلغت مساحة الواحدة منها 4 هكتارات في مزارع

[1] عدة بن داهة ، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830 -1962) ، ج 1 ، منشورات وزارة المجاهدين ، 2008 ، ص 133 .

[2] رابح لونيسي و بشير بلاح ، مرجع سابق ص 71.

مجاورة لبوفاريك، وهي بويعقوب، حواس، وبولارلوس وارتفع عددهم من سنة إلى أخرى وكانوا من أجناس مختلفة من فرنسيين وأسبان و المالطيون والانجليز والألمان والسويسريين

منهم من استفاد من أراضي فلاحية والباقي استقر بالمدن وبلغ عددهم سنتي 1830 – 1850 م : 63497 أوروبي.[1]

وكان الماريشال كلوزيل من بين الحكام العسكريين الفرنسيين الأوائل الذين زرعوا بذور الاستيطان في الجزائر عن طريق إسكان عائلات فلاحية فرنسية ، ولهذا الغرض انشأ مركز بوفاريك الاستيطاني سنة 1835.[2]لم تكن بوفاريك قرية بقدر ماكانت مقبرة دفن فيها سنة 1939 خمس سكانها .وكان الفراغ يملا فورا بعد ذلك بمحتلين جدد . ولقد كانت الأجواء غير صحية إلى درجة انه خلال الفصل الثاني من سنة1839 اضطر ثلثا سكان السهل اللجوء إلى المستشفى في مدينة الجزائر حتى صار لا يتوفر فيه أماكن لكل المرضى . غير أن بوفاريك ما فتئت ، فمن 282 نسمة في بداية سنة 1838 بلغ عدد السكان350 نسمة مع نهاية 1839.وتوصلت محاولات الاحتلال الخاص في ثلاثين مزرعة تقريبا كانت متباعدة فيما بينها في بعض الأحيان، وذلك بالموازاة مع الاحتلال الرسمي.[3]

كما قام كلوزال بإنشاء أول مزرعة نموذجية على مساحة 1000 هكتار والمسماة حسن باشا.بالقرب من الأحراش ودعا العسكريين إلى القيام بنفس العمل خاصة في فحص

[1] رحيم محياوي ، مرجع سابق ، ص 24 .

[2] عدة بن داهة ، المرجع السابق ، ص107 – 108 .

[3] شارل أندري جوليان ، تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبداية الاستعمار 1827 – 1871، مج 1 ، تر جمال فاطمي وآخرون ، دار الأمة ، برج الكيفان : الجزائر ، 2008 ص267 –268.

العاصمة.[1] وسماها المزرعة النموذجية الإفريقية، وجعل هذه المزرعة على حراسة مشددة من المشاة والفرسان لان المقاومين الجزائريين كانوا يغيرون على ضواحي مدينة الجزائر.[2]

وفي سنة 1839، تم حجز أراضي القبائل التي حاربت مع الأمير عبد القادر وأراضي الجزائريين الذين غادروا ممتلكاتهم ليلتحقوا بالمقاومة.[3]في كل من تلمسان (سيدي بومدين وعين الحوت وقراري، وأراضي القبائل التي انتقلت إلى المغرب ونحو الصحراء مع الأمير عبد القادر ومنها بني عامر والانجاد [4].وبعد أن بدأت هذه المقاومة تتراجع مع سنة 1843 – 1844 م هاجرت هذه القبائل من الجزائر إلى المغرب الأقصى تاركة أراضيها الخصبة التي كانت تملكها، حيث تمكنت السلطات الاستعمارية في الفترة مابين 1845 – 1853م من وضع يدها على حوالي 9661 هكتار من هذه الأراضي، وكان الهدف الأساسي من هذا القرار سياسيا وهو عزل الشعب عن المقاومة التي يقودها الأمير عبد القادر، وبالتالي فان اكبر القبائل الجزائرية تضررا من هذا القانون المدعم بقرار بيجو هي قبائل بني عامر

التي كانت تسكن في سيدي بلعباس وغيرها من القبائل الأخرى التي كانت تسكن معها.[5] وتسليط عقوبة الاعتقال على المحرضين والقادة والزعماء المناهضين للهيمنة الفرنسية وغالبا ما يتبع هذا الإجراء نفي المتهم إلى فرنسا والى جزر سانت مرغريت ، والى حصن بريسكو.[6]

---

[1] علي عبور ، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض 1830 – 1899 القطاع الوهراني نموذجا، رسالة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الانسانية و الحضارة الإسلامية: قسم التاريخ وعلم الآثار ، جامعة وهران ، اشراف محمد موفق ، 2013 – 2014 ، ص 46 .

[2] أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج 1، مرجع سابق ، ص 44.

[3] محفوظ قداش ، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830 ، 1954تر محمد المعراجي ، الجزائر ، 2008 ، ص 152 .

[4]علي عبور، المرجع السابق، ص 86.

[5]مجلة عصور ، العدد 6 ، 7جوان – ديسمبر 2005 س– ذو القعدة 1426 ، ص 69 – 70.

[6] جمال خرشي، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830 – 1962، تر عبد السلام عزيزي،دار القصبة : الجزائر 2009 . ص 139 .

ج- توجيه الإنتاج الزراعي الجزائري نحو المنتوجات الصناعية

بعد أن استولى المستوطنون على أجود الأراضي الجزائرية؛ طوروا قطاعا زراعيا حديثا ساهم بنحو ثلثي الناتج العام للبلاد ، حيث أهملت المحاصيل الزراعية وفي مقدمتها الحبوب واتجه إلى التوسع في زراعة وإنتاج المحاصيل التجارية التي تخدم الاقتصاد الفرنسي

والمصالح المادية للمستوطنين وأهمها الأعناب لإنتاج الخمور،والحوامض ، والتبغ وكذلك استغلال الحلفاء والقطن .[1]

1-التبغ: فيما يخص التبغ فانه بناء على معلومات وفرها قنصل فرنسا ليفربول سنة 1832 استنادا إلى معطيات قدمتها له إدارة إنتاج التبغ بروما مفادها أن منتجات التبغ في الجزائر هي من النوع الرديء مقارنة مع أنواع مفادها أن منتجات التبغ المنتجة في الهند أو إقليم الالزاس ، وعلى هذا الأساس وجه الحاكم العام للجزائر دعوة إلى عمال العملات الثلاثة في الجزائر يحثهم فيها على استقدام فلاحين ألمان متخصصين في زراعة التبغ لاعتبارها مادة زراعية مربحة.[2]واعتبرت زراعة التبغ التي ادخلها المستوطنون ابتداءا من سنة 1843م وتحديدا في بلاد القبائل الصغرى إلى الغرب من بجاية ، وفي سهول عنابة،سكيكدة وبجاية ومتيجة وحول قالمة وتلمسان ومعسكر وعين تيموشنت.أول ثروة تتمتع بها الجزائر ؛ وكانت زراعته في ازدياد مطرد إذ كان يمارسها قرابة8.000 من الأهالي و 2.000 من الأوروبيين.[3]

لقد لقي التبغ تشجيعا كبيرا من الإدارة الاستعمارية في محاولة منها تفادي استيراد فرنسا كميات كبيرة من منه من الخارج ، إذ بلغت الكميات المستوردة حوالي 20 مليون فرنك سنويا

[1] رابح لونيسي رابح و بشير بلاح ، مرجع سابق ، ص 94.
[2] عدة بن داهة ، مرجع سابق ، ص 221 .
[3] اجرون شارل روبير،الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871 – 1919 ، ج1، تر حاج مسعود ، دار الرائد للكتاب: الجزائر ، 2007 ، ص 690.

وتعتبر سنة 1854 بداية امتداد مساحات التبغ إلى مناطق متعددة مثل بجاية ، عنابة تلمسان ، معسكر، وادي يسر السفلي ،والمتيجة بعد حوالي عشر سنوات من التجارب . لقد تطور الإنتاج التبغ تطورا سريعا بسب ارتفاع ما يدره من أرباح ، فقد كان الهكتار الواحد يدر

ربحا يتراوح بين 800 و1000 فرنك . وفي سنة 1852 لم يقدم المزارعون للإدارة المشرفة سوى 300الف كلغ . بينما بلغ الإنتاج في السنة الموالية أكثر من مليون ونصف مليون كلغ في حين بلغت المساحة المزروعة تبغا سنة 1858 حوالي 400 هكتار أنتجت حوالي 6 ملايين كلغ في نهاية سنة 1857.[1] وبعد سنة 1880م لم يعد الإنتاج الأهلي يزيد عن 25000 قنطار إلا نادرا، وكان التبغ الأهلي يعتبر أجود من التبغ الذي ينتجه المستوطنون الذين خصصوا له مساحات أرضية أوسع ولكنهم أولوه عناية اقل مما جعل المردود اقل من مردود الأهالي بالنصف حيث كان الفلاحون الأهالي يخصصون لذلك أجود أراضيهم ويعتنون بتسميدها باستمرار ،وذلك برعي معظم قطعانهم فيها لمدة ستة أشهر .زيادة على ذلك ؛ كان العرب يقطعون التبغ ورقة بورقة عند نضجه بينما يقطع المستوطنون قصب نباته من اجل جني أوراقه دفعة واحدة.[2] وهكذا أصبح التبغ الناتج الصناعي الهام الذي يمول المصانع الفرنسية وفاق في ذلك القطن بكثير.[3]

2– القطن: يعد القطن من المحاصيل الزراعية التجارية التي أولاها الكولون اهتماما: حيث شهدت هضاب مستغانم وأول تجربة لإنتاج القطن في الجزائرسنة1835 وأعطت نتائج حاسمة، وان كانت ضيعة عربال الواقعة غرب وهران قد سبقتها إلى هده التجربة عام 1833[4] وفي سنة 1850لم تبلغ المساحة المزروعة قطنا سوى 40 هكتار ولدفع النتاج خصصت الإمبراطورية مائة ألف فرنك لتقديم جوائز للذين ينتجون اكبر كمية ، الشيء الذي

[1] صالح عباد ، مرجع سابق ، ص 20 .

[2] اجرون شارل روبير، مرجع سابق، ص 690 .

[3] صالح عباد ، المرجع السابق، ص 20.

[4] عدة بن داهة ، الاستيطان ، ج 1 ، ص215 – 216 .

دفع المستوطنين للاهتمام بالقطن في والمتيجة وعنابه وبصفة خاصة في سهول الهبرة والمقطع بوفاريك ، وفي سنة 1853 ارتفع عدد المنتجين للقطن إلى 309بعدما كان 17 منتجا سنة 1852، كما انتقلت المساحة المزروعة قطنا من 5,10 هكتارفي نفس المدة الى188,50 هكتار في الجهة الغربية من الجزائر بينما بلغت هده المساحة في إقليم الجزائر 245هكتار وفي إقليم قسنطينة 139هكتار.وتشجيعا لتطوير هده الزراعة في الجزائر صدرت مراسيم إمبراطورية فيما بين سنتي 1853 و 1859 ، منها مرسوم 16 أكتوبر 1853 الدي ينص على تنظيم مسابقة لمنتجي القطن تمنح فيها جوائز لأحسن المنتجين وقرار 19 اوت1858 ، ثم قرار 19 مارس 1859 الدي اقر جائزة سنوية تقدر ب 20.000 فرنك تمنح لمنتجي محصول القطن بالمقاطعات الجزائرية الثلاث، مع توزيع البدور مجانا على الكولون ومنح أموال للمهتمين بالصناعة القطنية ، وأخيرا شراء الدولة لمحصول القطن بأسعار تحدد مسبقا وفق الصنف المزروع ونوعية الإنتاج.[1]

وفي مسابقة نضمت عام 1854 شارك فيها احد عشرة مزارعا للقطن تحصلت " شركة ماسوكولي وأبناءه " "وشركة دوبري دي سان مور " من نيل الرتبة الاولى ، في حين تحصلت " شرة غراية " من سيق الرتبة الثالثة ، كما احتلت " شركة ميريديونال " للهبرة من سيق الرتبة الاولى في مسابقة 1856 الخاصة بإنتاج القطن .

معنى هذا أن التشجيعات قد أعطت نتائج لا يستهان بها مند 1854 ، وتطور المنتوج الدي أصبح يضاهي في جودته محصول الولايات المتحدة الأمريكية حيث ارتفع من 507.000 كيلوغرام سنة 1854 إلى 780.000 كيلوغرام سمة 1857.

وتشجيعا للمزيد من إنتاج القطن،صدر مرسوم إمبراطوري في 25 افريل 1860 ينص على منح جوائز تقديرية للدين يصدرون منتجاتهم إلى الخارج ن وذلك إلى غاية 31 أكتوبر

[1] عدة بن داهة ، المرجع نفسه، 216 .

1872 كأخر اجل.[1] كل هذا من اجل جعل الجزائر من بين الدول المنتجة للقطن في العالم وأصبحت فرنسا تعمده كصادر حيوي يوجه إلى مختلف دول العالم، وبصفة خاصة إلى لويزيانا بالولايات المتحدة الأمريكية.[2]

لكن زراعة القطن في الجزائر لم تتوسع لان الظروف الطبيعية لم تكن ملائمة وبدا المزارعون الأوروبيون يتخلون عنها ويتجهون إلى زراعة الكروم.

3- الكروم : ظل القمح المحصول الأساسي للزراعة الجزائرية إلى أن ظهرت الإصابات الاولى بمرض " الفيلوكسيرا " على أشجار العنب بفرنسا عام 1885،مما أدى إلى تراجع مساحتها من 2.5 مليون هكتار عام 1870 إلى 1.8 مليون هكتار عام 1890 ، فبدا التوسع الكبير في زراعة الأعناب لتعويض الانحسار. وقد تركزت مساحات العنب الجديدة بالجهات الغربية من الوطن (سهول عين تيموشنت، وهران وهضاب مستغانم ، وتلال تلمسان، وسهول وتلال معسكر وسيدي بلعباس)، يليها الوسط (هضاب مليانة والمدية ، وسهل متيجة وتلال ساحل العاصمة) فالشرق (سهل عنابة ، سهل سكيكدة ...).[3]وفي سنة1863 تطورت المساحة المزروعة كروما في كامل الجزائر إلى 10.273 هكتار موزعة كالأتي: وهران 3.351هكتار ،الجزائر 4.158 ،قسنطينة 2.764وفي نفس السنة بلغ الإنتاج في عمالة وهران لوحدها29.834 هكتو لتر من الخمور ، 10.379قنطار من العنب.وتشجيعا للمنتجات الزراعية بوهران منحت ميداليات ذهبية وفضية ومبالغ مالية تقدر ب400 فرنك فرنسي لأحسن العارضين مثل ما حدث في مدينة معسكر المنتجة للخمور

[1] المرجع نفسه ، ص 217.

[2] مصطفى عبيد، التأثير الفرنسي في الحضارة الشرقية من خلال موسوعتي وصف مصر واستكشاف الجزائر ، أطروحة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ ، كلية العلوم الانسانية ، قسم التاريخ ، ، اشراف جمال يحياوي ، جامعة الجزائر 2 2013-2014 ، ص 284 .

[3] رابح لونيسي ، بشير بلاح ، مرجع سابق ، ص 95 .

الوردية ذات الحموضة المرتفعة (°13–16°) على ميداليات ذهبية فيما بين 1932–1936 وميدالية فضية سنة 1952.[1]

المساحات المزروعة كروما في عمالة وهران 1854(الوحدة هكتار)

الـــــــــــــــدائـــــــرة	المســـاحة المـــــزروعة كروما
وهران	235
مستغانم	38,52
ارزيو	36,4
معسكر	332
تلمسان	27,47
المجموع	1.020,39 هكتار

انظر ابن داهة عدة الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ،ج1 ، ص 195 .

ومن دون شك، يعود تعزز الاستيطان بشكل رسمي إلى زراعة الكروم، بل وحتى بقائه.كان توسعها الهائل خلال العشرينيات من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين هو الذي حول المعطيات الاقتصادية–الاجتماعية للمستعمر بشكل جدري.ارتفعت المساحة من 20.000 هكتار سنة 1878 إلى 155.000عشية الحرب العالمية الاولى هذا التقدم المحسوس الذي استند على نمو القروض ، نجم أيضا على الظروف الطبيعية الملائمة عبر المنطقة المتوسطية : تربة رقيقة ، رملية أو كثيرة الحصى، تلال...بالإضافة إلى ذلك فان زراعة الكروم يشكل مضاربة جالبة للسكان. خلال هذه الفترة، سمحت بقوة في استقرار

[1] عدة بن داهة ، مرجع سابق ، ص 194 –195.

الأوروبيين في الأرياف وزيادة أعدادهم.وهكذا تضاعف عدد السكان من 344.000سنة 1876الى 781.000سنة 1912.[1]وللعلم فانه بعد استقدام مهاجرين من الالزاس واللورين إلى الجزائر بعد الخراب الذي حل بمزارع الكروم في جنوب فرنسا (الفيلوكسيرا)شجعت الحكومة الفرنسية الفلاحين المتضررين بالهجرة إلى الجزائر ومنحتهم جميع التسهيلات بهدف تمكين فرنسا من الاحتفاظ بالرتبة الاولى عالميا في إنتاج الخمور ، وهكذا تدفق مهاجرين جدد على الجزائر من فرنسا فضلا عن الهجرات الاسبانية بحيث ارتفع عدد الأسبان الوافدين من 71.366شخص سنة 1872 إلى 144.530 شخص عام 1886، وإذا كان الفرنسيون يقومون بالأعمال الدقيقة فان الموسميين الجزائريين يتولون عملية القطف.[2]

لقد نجحت زراعة الكروم في الجزائر خاصة بعد أن تم الوصول إلى تكييف هذه النبتة مع الطقس الجزائري، وبعد أن شجعتها الإدارة في كل العملات. حيث وصف ترابوت ومارس تهافت المستوطنين على زراعة الكرمة بقولهما:" زرعت الكرمة في كل مكان حتى في الأراضي الأكثر رداءة وفي الأماكن البعيدة عن طرق المواصلات " .لقد توجه كل المستوطنين، الكبار منهم والصغار، نحو الكروم المربحة، كما تدخلت المؤسسات المالية للسيطرة عليها.[3]

4 –الحلفاء: شرع في استغلال الحلفاء منذ عهد الإمبراطورية الثانية، ففي سنة 1862بلغ الإنتاج المحلي اقل من 45000 طن.وانتقل إلى 37 ألف طن سنة1870 .فقد كان هذا الاستغلال من انشغالات واضعي القانون العقاري ، كما وفرت الجهورية وسائل النقل الضرورية ، وفي سنة 1873 حصلت الشركة الفرنسية – الجزائرية على امتياز استغلال 300الف هكتار من أراضي الحلفاء واستغلال السكة الحديدية ارزيو – سعيدة . وانتقل

[1] محفوظ قداش، جيلالي صاري، ص 202 – 203 .

[2] عبد الطيف بن اشنهو ، تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر 1830 –1962 ، ص 133- 134 .

[3] صالح عباد، مرجع سابق ، ص 137 .

الإنتاج إلى 110 ألاف طن في سنة 1879 ثم إلى 92 ألف طن سنة 1885 موزعة كالتالي : 89 ألف طن في عمالة وهران ، 2250 ألف طن في عمالة الجزائر ،1593 في عمالة قسنطينة. [1]

ويظهر اهتمام الإدارة الفرنسية بتشجيع استغلال هذه النبتة ما جاء على لسان حاكمها العام السيد بليشيBleicherإذ يقول: "بأن نبات الحلفاء مغري وجاذب للشركات الرأسمالية"، كما يذكر أردوين دي مازت DumazatArdouin "بأن تواجد هذا النبات بمناطق الهضاب العليا بالجزائر شبيه بالقطن في أمريكا والأرز في جنوب شرق آسيا".[2]

لقد اكتسى جني الحلفاء أهمية كبيرا في حدود سنة 1871، إذ رأى الناس فيها مصدر ثروة يمكن أن تحقق رخاء الأهالي في الغرب الوهراني . ولقد شهد هذا النشاط إلى غاية 1879استغلالا عشوائيا كبير الضرر وكان حكرا تجاريا بين أيدي الأسبان الذين كان لهم خبرة كبيرة في استغلال الحلفاء أو إنتاجها.فقد كانت اسبانيا أول مصدر لهذه المادة قبل الاستغلال الواسع للحلفاء الجزائرية ، حيث بلغت صادراتها في الفترة 1868 – 1872 ما يقرب 900 ألف طن سنويا، انخفضت إلى 45 ألفا سنة 1888. هذا الانهيار في النتاج الاسباني جعل الكثير من الأسبان يتجهون إلى الجزائر حيث سيطروا على تجارة هذه المادة في الجهة الغربية من البلاد.حسب جريدة لاغازيت الجيريان الصادرة في الجزائر فان " توجد بأيديهم كل التجارة الأكثر أهمية ، الأكثر ربحا لهذا الجزء من الجزائر تقريبا ، إنها تجارة الحلفاء .صالح 100 وبعد سنة 1879؛ فرض على استغلال الحلفاء تنظيم صارم: يجب أن تؤجر الأراضي من طرف جماعة الأهالي للمستغلين.ويجب أن يتم اقتلاع الحلفاء يدويا من غير استعمال المنجل وان لانقلع النباتات من جذورها ويجب أن يتم وزن الكميات

[1] المرجع نفسه، ص 100 .

[2]Ardouin du Mazt, Etudes Algériennes , L'Algérie Politique et Economique a Travers la Province d'Orans , Lib. Guillaumin, Paris, 1882, p71.

المقتلعة.[1] ويضاف إلى الحلفاء استغلال الفلين الذي كان من اختصاصات الأسبان كذلك، واستغلال الألياف النباتية.

أما بالنسبة للصناعة فقد طبقت فرنسا على الجزائر سياسة عدم تصنيع المستعمرة حيث قضت على الصناعات اليدوية والحرفية كصناعة النسيج والجلود والنحاس والحلي التي كانت مزدهرة في الجزائر عندما فتحت الأبواب على مصرعيها للبضاعة والسلع الفرنسية المصنوعة ، كما اخدت فرنسا كدولة استعمارية تركز اهتماماتها على ملية استخراج المواد المعدنية وإنتاج كل ما يمكن أن يفيد الصناعة الفرنسية كماد خام أو مواد أولية لتلك الصناعة فقامت بحفر المناجم مثل مناجم الحديد والفوسفات.[2]والتي سنتطرق لها فيما بعد.

وفي الأخير،لا يهمنا تطور المنتجات الصناعية كالكروم والقطن والتبغ وغيرها زيادة أو نقصان بقدر ما يهمنا أن الاستعمار قد اتخذ من أراضي الجزائر حقلا للتجارب الزراعية المختلفة، ومصدر لتموين مصانع فرنسا بالمواد الأولية الزراعية – التجارية على حساب المحاصيل الغذائية كالحبوب سعيا وراء تحقيق الربح والفائدة دون مراعاة للشعب الجزائري .

2-السياسة التجارية

لقد كانت فرنسا تحتكر التجارة الخارجية ، وكان القانون الفرنسي يجبر الجزائر على أن تباشر أي عملية نقل بحري للناس أو البضائع إلا على السفن الفرنسية، وكان أهم ما تصدره الجزائر سنويا، الخمور ناما الواردات فاهمها الآلات الحديدية والسيارات والمنسوجات والكر ،القهوة ، الأخشاب والأواني والوقود والكماليات.[3] واحتكروا المواد الأولية وجعلوا الغرف التجارية الفلاحية تحت تصرفهم المطلق والصادرات والواردات تمر بقناتهم فقبضوا بذلك

[1] شارل روبير اجرون ، مرجع سابق ، 689 .
[2] أسامة مساعد ، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الاستعمارية1830 -1962 ، مجلة مركز بابل للدراسات ، مج 3 ،العدد 4 ، ص 228.
[3] احمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر مرجع سابق، ص 129.

دواليب الاقتصاد الوطني بيد من حديد وراحوا يسيرونه حسب مصالحهم التي تخالف مصالح الأهالي في اغلب الأحيان .

وكانت المبادلات التجارية بين السكان تتم في الأسواق الشعبية الأسبوعية المقامة عادة في المدن والقرى،وتشمل أهم المعروضات مثل: الأدوات الفلاحية ، الأواني الفخارية الأصباغ الملح والجلود والصوف،الحبو والنمور، إضافة إلى تجارة الحيوانات كالأغنام والأبقار والجمال كما حددت المدة الزمنية لتسييرها بموجب جملة من القوانين والضوابط.[1]

أما بشان التجارة الخارجية ، فان السلطات الاستعمارية قامت بغلق أبواب الأسواق التي تتعامل معها الجزائر في العهد العثماني وخاصة المغرب الأقصى وتونس، وكذلك إفريقيا جنوب الصحراء،وحصرت التعامل التجاري الخارجي بالأسواق الفرنسية فقط وحتى هذا التعامل كان يواجه جملة من العراقيل في السنوات الاولى للاحتلال، أبرزها وضع قيود جمركية على

السلع الجزائرية الداخلية إلى الموانئ الفرنسية، واعتبارها كأنها سلع تابعة لدولة أجنبية ، وهذا يتناقض مع موقف السلطات الفرنسية في باريس التي كانت تعتبر الجزائر جزءا من فرنسا وعلى العكس من ذلك كانت السلع الفرنسية تدخل الموانئ الجزائرية بكل حرية وبدون قيود.إن هدا الإجراء جعل التجارة الخارجية الجزائرية ضعيفة جدا وقد ظلت كذلك إلى غاية 1851 عندما سنت أول منظومة جمركية خاصة بالجزائر واضحة المعالم والأهداف وتم فتح أبواب التصدير السلع الجزائري إلى الخارج واستقبال السلع الأجنبية في الجزائر.والدليل على هذا الضعف هو قيمة الصادرات الجزائرية في الفترة ما بين 1830 – 1850 إذ كانت تتراوح ما بين مليون وثلاثة ملايين فرنك.[2]

3

[1] صالح عسول ، مرجع سابق ، ص 28 .

[2] الغالي غربي، مرجع سابق، ص 224.

-السياسة الضريبية

وقد رافق هذه السياسة المتمثلة في الجانبين العسكري والاستيطاني لون أخر من السياسة تمثل في إثقال السكان بالضرائب بعد سلبهم لأراضيهم [1] ، حيث عمدت سلطات الاحتلال إلى فرض ضرائب مجحفة في حق السكان ،ذلك إن الجزائريين كانوا يشكون مند سنوات طويلة ،إلى سلطات الفرنسية من الضرائب الثقيلة . فقد كانوا يدفعون لا الضرائب القانونية فقط بل الضرائب الدينية مثل الزكاة والعشور وضريبة السخرة ،كالحراسة الليلية [2] حسب ما حددها مرسوم 17 جانفي 1845.[3]

- **ضريبة الزكاة والعشور** : الزكاة فريضة إسلامية، أحلها العثمانيون ضريبة،وابقي عليها الفرنسيين. وهي ضريبة على المواشي فقط كانت تؤخذ ربيعا في حين أن العشر ضريبة على نتائج الفلاحة. وقدرت قيمتها السنوية ما بين عامي 1877و 1892بنحو8،12 مليون فرنك ثم توسعت لتشمل كذلك الثمار.

- **الحكور** : وهي ضريبة تطبق فقط على اعراش قسنطينة ، وهي عبارة عن ثمن الكراء الدي يؤديه الفلاحون على الأراضي العزلية أو العرشية .

لزمة قبائل الزواوة : ويدفعها كل من بلغ سن رفع السلاح [4]

[1] عميراوي احميده ،جوانب السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري، مرجع سابق ، ص 68.

[2] أبو القاسم سعد الله ،الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، ج2 ، الطبعة س4 ، دار الغرب الإسلامي ،1992 . ص120.

[3] نادية طرشون، مرجع سابق ، 168 .

4الغالي غربي، مرجع سابق، ص 226.

– **ضريبة اللزمة** :وقد تكونت من كميات محددة من المنتجات والمبالغ النقدية التي تدفع على بعض الممتلكات كحيوانات الحرث والجر وغيرها وكانت قيمتها ما بين 3و4 بالمائة من الدخل .

– **ضريبة السخرة** : كالحراسة الليلية دون اجر ،والحراسة ضد الحرائق دون اجر ،وكذلك العمل في مزارع المستوطنين والمصالح والمشاريع الاستعمارية دون مقابل .وقد فرضت هذه الأخيرة على كل المواطنين الجزائريين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و50 سنة.

– **الضريبة على الأكواخ والمساكن – ضريبة النخل على الواحات.**[1]

وكانت هذه الضرائب تدفع عينا إلى غاية 1845 ، حيث أمرت الإدارة الاستعمارية بدفعها نقدا وهذا حسب التقديرات المحددة من المكاتب العربية إذ تقوم هذه الأخيرة بتحديد قيمتها وتطلب من القيادات وضع القوائم الخاصة بذلك في شهر جانفي وتتم عملية الجباية بصفة عامة خلال شهر ماي، وذلك بأمر من رؤساء المكاتب العربية، وعند الانتهاء من العملية يقوم القياد بجمع رؤساء الدواوير وهم يقودونهم إلى الجابي ويقوم كل رئيس بتمويل المبلغ المالي الذي جمعه.[2]

كما كانت الإدارة تستغل حرائق الغابات في فصل الصيف لإثقال كاهل الناس بغرامات فادحة حيث مسؤولية احتراق غابات الفلين حمل سكان مدينة عزابه الواقعة في الشرق الجزائري مسؤولية احتراق غابات الفلين سنة 1881، التي منح امتياز استغلالها لخمس شركات أوروبية مقابل مبلغ قدر ب:مائة وسبعين ألف فرنك. لم تتوفر لدى شركات صاحبة الامتياز ولا لدى الإدارة دليل يثبت مسؤوليتهم ومع ذلك فقد فرض عليهم غرامة بمبلغ أربعة

[1] رابح لونيسي ، بشير بلاح، مرجع سابق ، ص 98.

[2] الغالي غربي ، المرجع نفسه ، ص 226 –227 .

ملايين وثلاثمائة فرنك.[1] كما أن بيجو اعتبر نشوب الحرائق في الغابات عملا حربيا معاديا للجيش الفرنسي، تنتج عنه متابعات قضائية ومالية من قبل مجالس الحرب التي انشاتها السلطة العسكرية لمعاقبة الجزائريين. فكانت حرائق سنوات التي صنفت وفقا لقرار بيجو 1843 الذي يتضمن أمرا للقبائل الجزائرية عدم إشعال النيران في أطراف الغابات حتى ولو كان ذلك لتوفير أراض للزراعة أو للرعي أو توفير فحم الحطب للوقود، أعمالا إجرامية

وعدوانية، فرصة أمام قادة الاحتلال لتسليط أقصى العقوبات على القبائل الجزائرية المقيمة قرب الغابات ، تمثلت في السجن والحبس والإبعاد، وكذا الغرامات المالية المرهقة. [2] في حين

أن الأوروبيون لا يدفعون أبدا أية ضريبة سوى على أراضيهم وأعمالهم في حين أن الجزائريين تفرض عليهم سلسة من الضرائب العديدة يطلق عليها الضرائب العربية . وزيادة على ذلك فان هذه الضرائب الباهظة قد طغت على رأس المال البسيط الذي يملكه الجزائري بحيث انه لم يعد في الإمكان استثماره في الإنتاج وإنما أصبح يحتفظ به كاحتياط لتسديد الضرائب .[3]

لقد كانت السياسة الضريبية تتماشى مع متطلبات المشروع الاستعماري ، من جهة أي توفير الفائض المادي لخدمة المشاريع الاستيطانية وخاصة بناء المستوطنات والبنى التحتية و شق الطرقات ومد الجسور، وفي الجهة الثانية تفقير الجزائريين فبعد ما كان الجزائري يامن على نفسه وعلى رزقه ، أصبح بفعل سياسة الضرائب من أفقر الشعوب و الكثير من العائلات أصبحت تطلب الصدقات من السلطة الفرنسية.[4]

---

[1] جمال قنان، التوسع الاستعماري ظاهرة عدوانية تسلطية واستغلالية، أعمال الملتقى الدولي حول الاستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي، منشورات وزارة المجاهدين المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 54 :الجزائر ، 2007 . ص63 .

2 عدة بن داهة ،العقار إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر ، مرجع سابق ، ص 30 .

3عمار بوحوش ، العمال الجزائريين في فرنسا، ص 94 – 95 .

4جمال يحياوي، دوافع الهجرة الجزائرية خلال القرن 19 م، أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان الاحتلال 1830 – 1962 ، يومي 30 – 31 أكتوبر، منشورات وزارة المجاهدين : الجزائر، 2006، ص 51 .

ثالثا : التشريعات العقارية في مرحلة 1840 -1850.

إن قرارات الاستيلاء على الأملاك بكل أنواعها قد استمرت في الظهور بين 1830 – 1837 وازدادت تضييقا وجورا أيضا في قرارات 1839 – 1848 م، وكان الهدف كما ذكرنا سابقا تفقير الجزائريين وإجبارهم على الهجرة وترويضهم سياسيا عن طريق الاقتصاد والحصول على أملاك للاروبيين (منحة وبيعا) الوافدين على الجزائر بقصد الاستيطان والاستعمار.

وهذه الفترة هي فترة الجمهورية الفرنسية الثانية حيث كان لويس نابليون رئيسا للوزراء (1840 -1848)بيجو حاكما عاما على الجزائر من فيفري 1841- سبتمبر 1847م عرفت هذه الفترة تطورات سياسية نلمس ملامحه في الاحتلال الكلي[1] ويعد بيجو من اخطر الحكام العامين في الجزائر بالنسبة لسياسة الاستيطان ، حيث تمتاز سياسته في هذا المجال بإيمانه الشديد بالحركة الاستعمارية ، وضرورة إتباعها بشكل دقيق . لأنها الوسيلة المثلى التي يمكن من خلالها تحويل الجزائر إلى بلد أراضي فرنسية ، فعملية الغزو في نظره ما هي إلا عملية مؤقتة وأنها لا تكتسب الصفة النهائية إلا بالاستعمار وتثبيت العنصر الفرنسي ويبرز ذلك من خلال سياسة بيجو،الذي بدا يشجع العسكريون الذين انهوا خدمتهم على الاستقرار وإنشاء المستوطنات التي سوف يعملون فيها بصفة جماعية ، كما انشأ المزارع حول المعسكرات يستغلها الجنود طوال مدة الخدمة الوطنية التي يقضونها ، لكن كانت تجربة فاشلة وانتهت بإضافة مستوطنة عسكرية إلى المستوطنات المدنية .وتفتيت أراضي الاعراش وتوزيعها بواسطة قوانين ومراسيم من سياسة الاستيطان العسكري،اتجه إلى سياسة أخرى تسمى بالاستيطان المدني.[2]

1يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954،ديوان المطبوعات الجامعية، 2007 . ص 9-10.

2رحيم محياوي، مرجع سابق، ص 26 .

1 -المراسيم العقارية مابين 1841 – 1846.

قامت سلطات الاحتلال بإصدار قرار في 12 افريل 1841 والذي ينص على أن كل فرنسي يملك من 1200الى 1500 من الفرنكات ، يمكنه أن يحصل من الدولة على قطعة ارض تتراوح مساحتها بين 4 و 12 هكتار ومسكن ، وكانت نتيجة هذا القرار أن اشتدت الهجرة الأوروبية إلى الجزائر حيث وصلت في سنة 1843 إلى الموانئ الجزائرية 14137

ا-مرسو24مارس1843: الذي يقضي بمصادرة أراضي القبائل الثائرة التي تعمل على الإخلال بالنظام في المناطق التي تحتلها القوات الفرنسية ، وكان هذا سلاحا يسمح للفرنسيين باختيار أجود الأراضي الزراعية وادعاء ثورة أصحابها ضدهم.[1]

ب-مرسوم 1 اكتوبر1844: وهو قانون خاص بالأوقاف والممتلكات العقارية ، واهم محتوياته أن الأرض الغير مستغلة والتي لا تثبت ملكيتها قانونا بعقد مسجل في المصالح العقارية الفرنسية ، تصبح تابعة لأملاك الدولة ، مما يخول لها حرية التصرف في هذه الأراضي ، وهذا القانون لا يعترف بعقود الملكية المسجلة قبل 5 جويلية 1830 ، ويمنح للأهالي مدة ثلاثة أشهر لوضع مخططات مفصلة للأراضي التي هي في حوزتهم يبين فيها موقعها ومساحتها وتسلم بعد ذلك للمصالح الإدارية الفرنسية لدراستها من الناحية القانونية والفنية ، و ينص هذا القانون على أن كل قطعة أرضية لا تخضع لهذه العملية تعتبر أرضا مهملة بدون مالك.[2]وذلك تحقيقا لهدفين اثنين:أولهما طمأنة الجزائريين بالأمان على قطعهم الأرضية وملكيتهم مستقبلا.[3]

وثانيهما : تسهيل انتقال الأراضي الزراعية للكولون.

1جلال يحي، السياسة الفرنسية في الجزائر(1830 -1960)، ط1، دار المعرفة: مصر ، 1959 ، ص223 .

2الغالي غربي، مرجع سابق، ص 220.

3 بن داهة ، عدة ،الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر(1830-1962)، ج1 ،منشورات وزارة المجاهدين :الجزائر، ص 316 .

ولتنشيط عملية الاستيطان فان مرسوم 1844م اقر ضريبة خاصة على الأراضي غير المستغلة(المهملة):كما اقر إمكانية انتزاعها من أصحابها.[1] وقانون 31 أكتوبر الذي ينص على مصادرة أراضي كل من يقوم بعمل عدائي ضد الفرنسيين ، أو الاعراش الجزائرية الموالية وكل من يساعد أعداء الإدارة بشكل مباشر أو غير مباشر.[2] ووزعت نسبة كبيرة منها على الوافدين الجدد من الاوروبين.[3]

وقد طبقت السلطات الفرنسية هذا القانون بشكل حازم ، لأنه سمح لها بوضع يدها على آلاف الهكتارات الخصبة ، منحتها للمعمرين .[4]

ج- مرسوم 31 جويلية 1845: والذي يقضي بالسماح للعسكريين بحجز الأراضي الزراعية في حالة حدوث أي نشاط عدائي للوجود الفرنسي – إذ نصت المادة 10 منه على مصادرة أملاك الجزائريين الذين :

- اقترف أعمالا عدائية ضد الفرنسيين، أو ضد القبائل الخاضعة، أو قدموا مساعدات مباشرة أو غير مباشرة للثائرين ضد فرنسا أو أقاموا اتصالات معهم .
- أهملوا أراضيهم والتحقوا بالثوار .-غادروا منازلهم لمدة تجاوزت ثلاثة أشهر دون إذن من السلطات الاستعمارية الفرنسية.

وكان المرسوم يهدف صراحة إلى دفع الوجهاء ، وزعماء قبائل المخزن إلى التحالف مع فرنسا ، على أن يستغل الخاضعون لفرنسا (الموالون لها) هذا المرسوم للحصول على الاعتراف بحقوقهم في ملكية الأرض ، ومن هؤلاء المتعاونين تشكلت النواة الاولى للبرجوازية

1 يحي بوعزيز ، المرجع السابق ، ص10 .

2الغالي غربي، مرجع سابق ، ص 221 .

3جمال قنان، التوسع الاستعماري ظاهرة عدوانية توسعية استغلالية ، مرجع سابق ، ص119 .

4الغالي غربي، المرجع السابق، ص 221 – 222.

العقارية في الجزائر[1]، كما انه كان يهدف أيضا إلى تسهيل عملية الاستيطان للأوروبيين في الجزائر بمنحهم قطعا أرضية مجانا من تلك التي احتجزت من القبائل الثائرة كما سمح لهم بحق المرور مجانا والتمتع بالحماية في الطرقات الفرنسية مقابل دفعهم ثلاثين سنتيما لكل عشر كيلومترات ، ووعدهم بالإيواء المؤقت عندما ينزلون في ارض الجزائر مع منحهم مواد لبناء مساكنهم بقيمة 300 حتى 600 فرنك ، وتسليمهم كميات من الحبوب البذور مجانا ، إلى جانب قروض مؤقتة تسهل عليهم الحصول على حيوانات للجر ، ومعدات فلاحية . ومثل هذه التسهيلات حفزت عددا من السويسريين، والألمان والايرلنديين والأسبان والإيطاليين على الهجرة إلى الجزائر. ففي عام 1845 نزل بالجزائر 45 ألف نسمة ، وفي هذه الظروف اهتم

بيجو بشق الطرقات ، وإنشاء المستثمرات الفلاحية النموذجية بجوار المخيمات العسكرية ووعد الكولون المدنيين بمنحهم أراضي زراعية مقابل الخدمة العسكرية في المستثمرات الفلاحية . [2] والى جان القرار السابق قرار الحاكم العام الجنرال بيجو 18 افريل 1846 ، و ينص على مصادرة الأراضي المتروكة بورا بلا سبب ، وكذا أراضي الاعراش التي رحل منها أهلها إلى مناطق أخرى كالمناطق الصحراوية.وبمقتضى هذا القرار قامت السلطات الفرنسية بوضع يدها على مساحات هامة من الأراضي في نواحي وهران وتلمسان وغيرها والهدف الأساس من قرار 1946 كان سياسيا وهو عزل الشعب عن المقاومة التي كان يقودها الأمير عبد القادر.[3]

2-مرسوم 19سبتمبر1848 الذي يقضي في مادته الأولى بمنح اعتماد مالي قدره 50مليون فرنك لوزارة الحربية لتمكينها من تغطية تكاليف السنوات الأربعة(1848-1851م)الخاصة بإنشاء المستعمرات الفلاحية في مناطق الجزائر وكذلك للخدمات ذات المنفعة العامة والمكرسة

1 عبد اللطيف بن اشنهو، .تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر 1830 -1962 ص 52 .

2 عدة بن داهة ، مرجع سابق ، ج 1 ، ص 321 .

3 الغالي غربي ، مرجع سابق ، ص 221 .

أساسا لضمان الازدهار والرفاهية للكولون . ومن جهة أخرى حدد عدد الكولون المستفيدين من هذا المرسوم ب 12 ألف مستفيد خلال سنة 1848 ، على أن تكون المستعمرات الزراعية الممنوحة من نصيب مواطنين فرنسيين أرباب اسر أو أعزاب .[1] وكذلك النداء العام بتاريخ 23 سبتمبر الذي يدعو المواطنين الفرنسيين أصحاب المهن المختلفة في أن يكونوا ضمن قائمة 12 ألف مهاجر إلى الجزائر أن يسجلوا أنفسهم على مستوى بلدياتهم ، وقد وصل عدد المسجلين 100ألف . فلم تتوقف القوانين والمراسيم والقرارات وحتى التصريحات الرسمية والغير الرسمية في دعم عملية الاستيطان بجميع أشكالها.[2]ولتثبيت هذه السياسة الاستيطانية كان التفكير في تأسيس القرى الفلاحية،وعلى أساسه كان التوسع المدني مرهونا بالتوسع العسكري ومتزامنا معه .ولهذا اهتمت السياسة الفرنسية بالمدن الحضارية العمرانية فاحتلتها لتأسيس القرى الفلاحية بالقرب منها ،إذ انه في عام 1846موزع وزير الحربية 20الف هكتار على المعمرين من أجود أراضي منطقة سهول الصفصاف وعلى أساسه أقيمت مدن فلاحيه نذكر منها : الحروش –جيما بس (عزابه).

وكانت هذه المدن الفلاحية من مجموع 126 قرية تأسست في الجزائر كالها خلال الفترة الممتدة 1841–1851م.[3]

السنوات	عدد القرى الفلاحية المؤسسة	راضي وزعت على المعمرين	لمهاجرين الفرنسيين
1850 – 1841	126	113000 هكتار	65437
1860 – 1851	83	250000 هكتار	103322

[1] المرجع نفسه ، ص324.

[2] بوعزة بوضرساية، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954: الجزائر ، 2007 ، ص89 .

[3] عميراوي أحميدة ، السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية في منطقة سكيكدة (1838–1858)، دار الهدى عين مليلة : الجزائر ،2004 ، ص55 .

انظر: عميراوي احميده : أثار السياسة الاستعمارية في المجتمع الجزائري (1830 – 1954)، مرجع سابق، ص40 .

والى جانب هذا أقيمت في المناطق الداخلية مراكز سميت بالأبراج ،ومنها برج زغيا الذي زود بالمؤونة الكافية قصد رقابة أي تحرك جزائري.[1] وكان نزع الملكية في الجزائر يتم بسرعة متوحشة حيث يصرح الحكم العام بالمنفعة العمومية لتستولي الإدارة في ظرف 24 ساعة على البناية بلا تعويض مسبق وفي هذه الفترة يطلب المالك أن يعين خبيرا يحدد بالاشتراك مع خبير الإدارة قيمة العقار ،وإذا لم يكن المالك راغبا في تعيين خبير أو غير قادر على ذلك تعين له المحكمة خبيرا.[2] وقد نجم عن هذه السياسة فصل الفلاح الجزائري عن أرضه وأهله من طرف السلطة الاستعمارية فقد طرد السكان من أراضيهم 3 واضطره إلى العمل لدى غير بعد أن فقد أخصب أراضيه الزراعية وتراجع الإنتاج الزراعي ، علما أن الزراعة الأهلية كانت خلال سنوات المطر تغطي حاجيات السكان.[4]

لجأت الإدارة الفرنسية إلى سياسة تبرز بها سيطرتها على الأراضي وتوزيعها على المستوطنين وهي أن الأرض في البلاد ملك للدولة ، وبما أن فرنسا وريثة السلطان التركي في المناطق التي كانت تابعة لها فان الأرض تبعا لذلك تعود إلى الدولة الفرنسية ومما يلاحظ هنا أن السياسة الفرنسية تختار ما يلاءم مصالحها من القوانين وتلغي ما عداها.[5]

1اعميراوي احميدة ، جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري، دار البعث : الجزائر، 1984 ، ص68 .

2ألكسي دوطوكفيل ،نصوص في فلسفة الاحتلال والاستيطان، تر وتق إبراهيم صحراوي ،ديوان المطبوعات الجامعية : الجزائر ، 2008. ص89 .

3عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1900 ،ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون : الجزائر ، 2007، ص 163.

4رحيم محياوي ، مرجع سابق ، ص 16.

5رحيم محياوي ، المرجع نفسه ، ص 29 ..

ولإنجاح الاستيطان الريفي وإخراجه من الركود الذي يعاني منه عمدت فرنسا إلى تطبيق فكرة لامورسسير في الاستيطان الرأسمالي الكبير ، وتمهيدا لذلك قامت بإصدار عدة قوانين كان من بينها القانون الذي اصدر في 16 افريل 1851 ، والذي يعيد تنظيم كيفية منح أراضي الدولة ، إضافة إلى القرار الذي يخول للإدارة الحق في الحصول على أراضي العرش وأراضي القبائل المشتركة بحجة المنفعة العامة ومصلحة الاستيطان ، كما صادقت الجمعية

العامة في 21 سبتمبر من نفس السنة على قانون جمركي يعفي بعض المواد الزراعية التي تحتاج إليها السوق الفرنسية ، من الرسوم الجمركية ، بحيث شجع هذا القانون ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي وجعل المستوطنون ينتجون ما تحتاجه السوق الفرنسية بدلا من حاجيات السوق الجزائرية .[1]

إضافة إلى قرار 27 سبتمبر 1848 اصدر الجنرال (لاموريسيار)* وزير الحربية الفرنسية قرار في 27 سبتمبر 1848 ضمنه شروط قبول المواطنين الراغبين في الهجرة إلى الجزائر بصفتهم مزارعين أو عمالا فنيين ، وتوقع مسبق عدم السماح بالهجرة إلى الجزائر للأشخاص العزاب ، أو المتزوجين ممن تجاوز عمرهم الستين سنة ، وقال بلهجة صارمة :

(الشيء الذي يجعلنا نأمل في التمكن ذات يوم من تثبيت أقدامنا في الجزائر هو توطين معمرين مسيحيين يتعاطون الزراعة في هذه البلاد) وقال أيضا (ينبغي أن نبذل جميع المساعي لترغيب اكبر عدد ممكن من المعمرين بالمجيء وتشجيعهم على البقاء فيها باقتطاعهم أراضي زراعية فور وصولهم .[2]

3لاموريسيار (1806 – 1865) تخرج من المدرسة العسكرية ملازما في الهندسة 31 / 01 / 1829 شارك في حملة الجزائر 1830 ، استولى على قسنطينة بأمر من الجنرال فالي ، شدد الضربات على قبيلة الحشم الموالية للأمير عبد القادر في سهل غريس ، وبناءا على رأيه صدر مرسوم في 19 /09 / 1848 م يمنح 50 مليون فرنك لتوسيع المستوطنات الزراعية في الجزائر . انظر بن داهة عدة ،الاستيطان ،ج 2 ، ص 501 .

2عدة بن داهة ، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ، ج 1 ، مرجع سابق ، ص 326 .

لقد نجحت الإدارة الاستعمارية الفرنسية بفضل هده القوانين والتشريعات العقارية من إرساء اللبنة الاولى لمشروعها الاستيطاني التوسعي، استولت على مساحات شاسعة من الأراضي الجزائرية الخصبة، فبعد أن استولت سلطات الاحتلال على ما فوق الأرض تعدت واستولت على ما تحتها .

الفصل الثاني

المشاريع الفرنسية للاستغلال المناجم في منطقة

الحدود الشرقية الجزائرية
1962-1850

أولا: الموقع والكشف الجغرافي للمنطقة

ثانيا:بداية استغلال مناجم الحديد.

ثالثا:الكشف عن مناجم الفوسفات واستغلالها.

رابعا:البحث عن مناجم الزنك والرصاص واليد العاملة

المنجمية مشاريع السكك الحديدية لنقل المعادن

تمهيد

إذا كانت حملة شارل العاشر على الجزائر سنة 1830 تستهدف تقوية مركزه في فرنسا نفسها، فان حكومة لويس فيليب قد حولت هذه الحملة غزوا واستعمارا يخدم الصناعة الفرنسية وهذا ما صرح به الجنرال جيرار ، وزير الحربية الفرنسية : " إن الاحتفاظ بمدينة الجزائر يحقق لفرنسا وجود مكان واسع ل الفائض من سكانها ويوفر لها سوقا لصناعتها التي سوف تستبدل منتجاتها ب" منتجات أجنبية " عن أرضها ومناخها . وكتب الجنرال بيجو الحاكم العام للجزائر يؤكد سنة 1842 أن الجزائر يمكنها إن تزود صناعة المترو بول ب المواد الضرورية على نطاق واسع. وتحقق ذلك في عهد الجمهورية الثالثة وكان القسم الأكبر من إنتاج الأرض يصدر في حالته الخام إلى أوروبا عامة وفرنسا خاصة بغية زيادة أهمية الصناعة فيما وراء البحار.

الفصل الثاني: المشاريع الفرنسية لاستغلال معادن منطقة الحدود الشرقية الجزائرية

أولا:الموقع الجغرافي و الرحالات الاستكشافية للمنطقة

1- الموقع الجغرافي للمنطقة الحدودية الشرقية

تقع المنطقة مجال الدراسة في مجال فسيح يوجد في تراب ولاية تبسة [1] وتعتبر هذه الأخيرة من الولايات الحدودية الشرقية ، تمتد على شريط الحدودي مع الجمهورية التونسية[2]

وتمتد من بئر العاتر جنوبا إلى سوق أهراس شمالا مرورا بالونزة الكويف والمريج شرقا إلى واد مسكيانة، ووادي شبرو غربا.

وتقع فلكيا بين خطي طول 5،8 و9 درجة شرقا وبين دائرتي عرض 25 و35 شمالا.[3]

تنتمي المنطقة إلى إقليم الهضاب العليا يتراوح علوها ما بين 900 و 1200 م ، وعلى شكل حزام عرضي من الأراضي، تأخذ أحيانا طابع الجبل ، وبها العديد من المنخفضات أكثر ارتفاعا في الشرق أهمها : سطيف ، وعين البيضاء ، وتبسة ، وتحصر بينها الأحواض المغلقة ذات التصريف الداخلي، حيث تنتشر السبخات والشطوط، وأهمها الشط الشرقي وشط الحضنة . أما بالنسبة لمناخ المنطقة يسودها مناخ جاف (قاري) ، مرتفع الحرارة صيفا وبارد ممطر شتاءا وعادة تغطي الثلوج كل المرتفعات التي تذوب صيفا فتكثر الجداول والعيون الجارية فتنتعش الزراعة ويزدهر الاقتصاد بها ومما زاد من أهمية موقعها اتصالها

---

[1] عبد الوهاب شلالي ،دور عمال المناجم في ثورة التحرير الجزائرية (1954 – 1962) المنطقة الحدودية الشرقية نموذجا، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر ، قسم العلوم والاثار ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية اشراف عبد الكريم بوصفصاف، جامعة منتوري قسنطينة ، 2010 – 2011،ص 4.

[2] نور الدين زايدي ،السجل الذهبي لشهداء ثورة التحرير الوطني لولاية تبسة، دار الهدى ،عين مليلة : الجزائر، 2010 . ص 16 .

[3] عبد الوهاب شلالي ، المرجع السابق ، ص 5.

بسلسةجبال سوق أهراس من الجهة الشمالية وبجبال اللمامشة الممتدة الجبال الاوراس من جهة الغرب وارتفاع بعضها من جهة الجنوب إلى 1714م.فهي بمثابة تحمي المدينة من الزوابع الرملية، كما تكثر فيها السهول الزراعية حيث كانت جميع جهاتها مثمرة ، كانت تزرع فيها الحبوب والزيتون في الجبال والهضاب وعلى ضفاف الأودية ويلاحظ نتيجة لدلك كثرة معاصر الزيتون كما تزخر المنطقة بمناجم ذات طابع اقتصادي هام تتمثل في الحديد في منطقتي الونزة بوخضرة والفوسفات بجبل العنق .[1]

تقسم الجزائر من الناحية الجيولوجية إلى قسمين الأول شمالي والثاني جنوبي ، وذلك بسبب اختلاف التطورات والأحداث الجيولوجية التي مرت بكل إقليم، تفصل بينهما سلسلة الأطلس الصحراوي والتي تشكل حدا طبيعيا، بين أقدم واحدث التكوينات، تعود إلى الزمن الأول وما بعده، كما انه أكثر امتزاجا وتنوعا بسبب الحث المائي وشدة الحركات الالتوائية والبنائية التي تمت في الزمن الجيولوجي الثالث والرابع .[2]و تعود مناجم تبسة وجبل العنق إلى الزمن الجيولوجي الثالث ، واهم تكوينات هدا العصر تعود للنوملتيك، حيث تكوينات البايلوسين الجيرية السيليكية، المنتشرة في وادي تافنا في منطقة وهران ، وسيدي بلعباس ، ومعسكر ، وسوقر، وسيدي عيسى ، وجبال الحضنة ، وفي بعض مناطق سطيف قسنطينة وتبسة وجبل العنق وهذه التكوينات تحتوي على أهم مناجم الفوسفات في الجزائر.[3]

[1]نور الدين زايدي، المرجع نفسه، ص13.

[2]محمد الهادي لعروق، أطلس الجزائر والعالم، دار الهدى، عين مليلة : الجزائر ، ص14 .

2-الرحالات الاستكشافية للمنطقة الحدودية الشرقية.

بعد أن استولت السلطات الفرنسية على ما فوق الأرض عنوة واقتدار، استولت فعلا وبصفة تامة ومطلقة على كل ما تحت الأرض. [1]

وقد عملت السلطات الفرنسية على أن يكون لمجالها الجيولوجي حيز معتبر وان يكون لها دور مهم في نشاطاتها وعملياتها ومن البديهي أن يتم الشروع في وضع مناهج تطبيقية وان يقوموا بعمليات استكشافية مستهدفة للجزائر ، فتميزت هذه العمليات بفضول علمي بغية معرفة هذا الكم الهائل من الثروات فكان لها طابع استكشافي فضولي .[2]

وقد لعبت الجمعيات الجغرافية دورا بارزا في هذا المجال . ففي كل البلدان الاستعمارية تأسست جمعيات جغرافية تقوم بتشجيع رحالات الاستكشاف لمختلف مناطق العالم والتعريف ببلدان ما وراء البحار ، وما تشمل عليه من ثروات وخصائص طبيعية ، جيو سياسية ، بشرية لتحسيس الرأي العام في بلدانها بأهمية التوسع وفوائده والذي تصبغ عليه صبغة أخلاقية وعملية في كونه خدمة للإنسانية ومصلحتها .[3]

فالجمعية الجغرافيا التي أسسها فيدر سور عام 1821 بباريس ، من طرف 217 من اكبر علماء تلك الفترة : نيبراس وكوفي ، درو وغيرهم . كان مقرها المشيد 1878 يعتبر احد معاقل الجغرافيا الفرنسية.أحدثت الجمعية جوائز ومنحت ميزانية لتموين رحلات الجغرافيين والمستكشفين وتوجت عدد منهم فرنسيين وغير فرنسيين ، لقد تمكنوا من بلوغ أقصى المناطق

[1] احمد توفيق المدني ،هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية ، 2001 ، ص 125 .

[2] يمينة بطاهر يمينة ، تاريخ المناجم الجزائرية 1830 – 1962 ، التلفزيون الجزائري :الجزائر ،03/10 / 2016 ، 11:30.

[3] جمال قنان، التوسع الاستعماري ظاهرة عدوانية تسلطية واستغلالية، مرجع سابق 2007، ص 53.

في إفريقيا وخاصة في شمال القارة التي فتحت بها طرق الجنوب عبر بلاد التو ارق نحو تمبكتو والسودان الغربي فضلا عن مجال الصحراء الكبرى . ليعود اولئك العلماء بأعمال علمية بالغة الأهمية عن المسالك والطرق وعن البلدان والأهالي وعلى وجه الخصوص عن غلال تلك المنطقة وثرواتها بما وضعوه من كتب وخرائط وصور كل ذلك من اجل الفوز بجوائز الجمعية القيمة .ولم تكن الفائدة المرجوة من نتائج تلك الرحالات موجهة لإشباع الفضول العلمي بقدر ما خدمت أغراض القادة السياسيين والعسكريين ، خدمهم في معرفة أحوال الناس وانسب الطرق وما تحمله هذه الأرض وما تختزنه[1] فمستكشفون من أمثال اورلي ، دوفيليوفورو ولاميورولف دونوا كتبا كانت علميا ومعرفيا ذا قيمة بالغة أتاح معرفة اجتماعية ، دينية ، ثقافية ،جغرافية ، جيولوجية.

لقد قدمت الجمعية الجغرافية جل المعلومات للمؤسسة الاستعمارية، بل أنها كانت هي دليلها إلى أفضل السبل والأساليب في إخضاع مختلف جهات البلاد إلى سلطتها بالترهيب والترغيب. كما قامت سلطات الاحتلال بجلب بعثات ولجان علمية وعسكرية في بداية عمليات الاستكشاف ،وتضم هذه الأخيرة من الطلاب الذين كانوا يلقبون أنداك بالعلماء ، وهم من خريجي المتحف الطبيعي بباريس وعلماء آخرون ، كما ضمت هذه اللجان العديد من

الجغرافيون الذين شاركوا في عمليات الاستكشاف، والتي كان لها فضل كبير في تعزيز كيان الاستعمار وإعادة استصلاح المستعمرة فيما بعد.

عَرَفَ كل من روزي وبوسيلين ودي فونثا في مدونات موجزة بتشكيل الجزائر الجيولوجي أما بالنسبة للماريشال كلوزال الذي يمتلخ في تقاريره باطن الأرض الجزائرية الذي لا ينضب والمساعدة المعتبرة التي يمكنه تقديمها للصناعة الوطنية الفرنسية وقد انتهت حقبة الأوهام

[1] العربي لكحل ، تاريخ المناجم الجزائرية 1830 – 1962. المرجع السابق .

هذه سنة 1838 وبرعاية من محض فرنسا كانت اللجنة العلمية لاكتشاف الجزائر تضم عالم الجيولوجيا المهندس ايمنيال رو الذي رافق البعثات العسكرية ودار على الأقاليم الثلاثة وإصدار جزأين الخاصين بإقليمي قسنطينة وشرق الجزائر.[1]

لقد قاموا بجرد كل الثروات الجزائرية الباطنية منها والطبيعية بما فيها المائية. ومن جهة أخرى فقد كان لهذه الخريطة الإستراتيجية فضلا في تطور فرنسا وفي ازدهار علاقاتها بالمترو بول ، الأمر الدي يعود تكرير المواد الأولية الجديدة التي يتم الحصول عليها واستكشافها في الجزائر[2] نشر اورليفرنيل نتائج اكتشافاته في كتاب ثروات الجزائر المنجمية وأصبح المهندس الرئيس للجزائر بمساعدة شارل دي بوك وفيلي واشرف على مصلحة مناجم الجزائر الجديدة التي تم ترسميها سنة 1852 . وفي وصفه الجيولوجي للجزائر وضعها بخريطة ملونة تناول الكتل الساحلية القديمة واكتشف كتلة قسنطينة الطباشيرية .[3]

ازدادت أهمية الثروة المعدنية في الآونة الأخيرة بازدياد التطور الحضاري في العالم حتى اخدت استعمالاتها بالازدياد المضطر نتيجة للتطور الصناعي والحاجة الملحة لهذه المعادن[4]

فقد كان للتطور الصناعي الذي شهدته فرنسا في النصف الأول من القرن التاسع عشر أثار مباشرة على استغلال الجزائر بالبحث عن المعادن فيها ونقلها في الستينيات من هذا القرن وبعد الغزو وبالتدرج أهملت الصناعة في الجزائر ، لتتخصص البلاد شان جميع بلدان العالم الثالث ، في تصدير المواد الأولية وقد نجحت السلطات الاستعمارية في مهمتها ، إذ ما كادت الثورة حتى اختفت صناعتنا التقليدية وصارت تستورد كل شيء تقريبا ، واختفت

[1] العربي لكحل ، المرجع نفسه .

[2] يمينة بالطاهر ، مرجع سابق .

[3] العربي لكحل ، نفس المرجع .

[4] الخفاف ،عبد علي .الوطن العربي أرضه – سكانه – موارده. الأردن : دار الفكر ، 1423 هـ – 2011 م . ص 364

مصانع الأسلحة والبارود ، و ورشات البحرية الخاصة بصناعة السفن وبالمقابل تضاعفت كميات المعادن المنجمية المستخرجة.[1]

وفي الخمسينيات بدأت تجري الأبحاث في الجزائر وخاصة في الجهة الشرقية بدأها نفوتين والمهندس المنجمي فرونال، وقد شرع هذا الأخير في نشر أبحاثه ابتداءا من 1850م حيث تم العثور على حوالي 45 منجما وشرع في استغلالها قبل نهاية الستينيات .[2]

بادر هدا الاستغلال منذ السنوات الاولى للاحتلال إلى التنقيب والتعرف على المناطق المنجمية التي كانت معروفة منذ قديم الزمان ، فالجيولوجيون والنقابيون انطلقوا مزدحمين نحو النحاس والرصاص وخاصة الحديد .[3]

ومنحت رخص اكتشاف وإنشاء شركات منجمية وبدا استغلال في مجموع منطقة الشرق الجزائري 1878 ، بدا استغلال شركة مقطع الحديد لمنجم حديد تلمسان ، عين تيموشنت فقد تزايد الطلب عن الحديد مع انجاز الأفران العالية 4.وفي 1858 صدرت معادن الجزائر إلى فرنسا 4205 أطنان من الحديد، و1413 طن نحاس، 5424 طن رصاص.[5]

---

[1] العربي الزبيري ، مرجع سابق ، ص 19 .

[2] صالح عباد،الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830 – 1930.المطبعة الجهوية قسنطينة، ديوان المطبوعات الجامعية ، د. س. ن .ص 99.

[3] سعد دحماني من هيبون –بونة إلى عنابة تاريخ تأسيس قطب حضاري. منشورات مؤسسة بونة للبحوث والدراسات ، 1428 هـ – 2007 م . ص 216 .

[4] العربي لكحل، المرجع السابق.

[5] بشير بلاح ، كرونولوجيا الجزائر من 1830 – 2000، برج الكيفان: الجزائر، 2013 ، ص 64 .

ثانيا :بداية استغلال مناجم الحديد في منطقة الحدود الشرقية الجزائرية

تتركز أهم الثروات المعدنية ، في المنطقة الساحلية وفي الشرق الجزائري بصفة خاصة بسبب تنوع التكوينات الجيولوجية.[1] وقد نال الأوروبيين في الجزائر 127 منحة لاستخراج المعادن منها 15 في وهران و26 في عمالة الجزائر و87 بعمالة قسنطينة . [2]

ويعتبر الحديد أهم المنتجات المعدنية واهم مناجم الحديد الجزائرية [3] منجم ونزة بحوالي 839.000 طن ومنجم بني صاف 332.000طن ومنجم جبل زكار 181000طن تقع في الونزة قرب عنابه[4]

1- النشاط المنجمي الفرنسي في منجم الونزة

ا-**الموقع الجغرافي لمنجم ونزة** : تقع مرتفعات الونزة في الشمال الشرقي للجزائر،وتبعد عن مقر الولاية ب: 80 كلم و160ب كم عن مدينة عنابة بالقرب من الحدود الجزائرية التونسية.توجد مناجم الحديد بجبل ونزة بارتفاع 1289 م الواقع بغابة أولاد يحي بن طالب على بعد 29 كم شمال شرق العوينات .وتشكل مناجم الونزة شكل مستطيل تمتد من الغرب إلى الشرق على مساحة 64 كلم ومن الشمال إلى الجنوب على مساحة 40 كلم ،تحدها من الشمال الغربي سهول واد بسباس ومن الجنوب الشرقي وادي القصب ، ومن الشمال الشرقي انهيارات بني بربر وهي سهول شاسعة تتخللها سلاسل جبلية معزولة تغطيها أشجار

[1] محمد فخر الدين تراي، مرجع سابق ، ص 29 .

[2] احمد توفيق المدني، تاريخ الجزائر، المطبعة العربية، د. س. ن، ص 388 .

[3] إسماعيل العربي ، التنمية الاقتصادية في الدول العربية في الغرب، ط2 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع : الجزائر د. س. ن. ص145.

[4] احمد توفيق المدني،جغرافية القطر الجزائري ، مرجع سابق، ص 38

الصنوبر الحلبي والعرعر.ويعتبر جبل الونزة ، أوسع جبال المنطقة إذ يمتد من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي بطول 12كلم ، ويصل عرضه إلى حوالي 5 كلم .[1]

ب- بداية استغلال المنجم: بدا استغلال الحديد في الجزائر عام 1865 باستغلال مناجم بني صاف وعين مكره. وقد وضعت مناجم أخرى قيد العمل، بينما اقفل البعض الأخر، وابتداء من عام 1921 توافق تزايد الطلب من جديد ، مع بدا استغلال منجم ونزة [2]ويعود تاريخ بداية التنقيب عن المعدن الحديد فيه إلى سنة 1878 حيث أصدرت السلطات الاستعمارية في 26 فيفري مرسوما يرخص لمستوطن من عنابه يدعى ريقوتيي البحث عن معدن الحديد في جبل الونزة واستغلاله. وفي سنة 1921 شرع المستعمر الفرنسي في استغلال المنجم وانشأ لهذا الغرض شركة الونزة نسبة إلى اسم المنطقة التي يقع بها وقد حولت السلطات الفرنسية استغلال اكبر نسبة ممكنة وتصديره في شكله الخام إلى الخارج .[3] ويقع تصدير هذا المنجم من ميناء عنابة ، وهناك سكة حديدية تربط بين المنجم والميناء طولها 142 كلم ، ويحتوي على نسبة في المائة من معدن الحديد ، وخام خالي من الفسفور وكانت تستغله شركة الونزة منذ 1913 م ، وتشارك الحكومة العامة في رأس المال هذه الشركة المخصص للإنتاج في هذا المنجم 27،7 في المائة من الفائدة الخالصة .[4]

وفي عام 1927 كانت شركة ونزة قد استخرجت كمية قدرت ب: 765.611 طن [5]

---

[1] عبد الوهاب شلالي ، مرجع سابق ، ص 10 – 11 .

[2] عبد اللطيف بن اشنهو ، مرجع سابق ،ص162.

[3] عميراوي احميده ،أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري(1830-1954)، مرجع سابق ، ص 68

[4] عبد الرحمن رازقي، تجارة الجزائر الخارجية – صادرات الجزائر فيما بين الحربيين العالميتين، الشركة الوطنية للنشر: الجزائر، د. س. ن .ص 53 .

[5] عبد الطيف بن اشنهو ، المرجع السابق ، ص 162.

وارتفع إنتاجه سنة 1928 إلى 200000 طن سنويا الونزة لوحده، ونظرا لأهمية المنجم لجأت فرنسا إلى رأس المال الاجنبي ومنه شركة مساهمة مناجم الونزة التي كانت بأيدي رأسماليين ألمان ، وقد كانت تصدر إنتاجها إلى ألمانيا مايقرب 97% [1]، واندفعت الزبائن من الشركات والرأسمال العالمي تتهافت على شرائه ، إذ صار الميناء يكتظ برسو السفن فيه حوالي 27 باخرة يوميا. [2]فقد كانت الونزة عبارة عن منجم كبير في الجزائر حتى وصفت بأنها دولة في قلب دولة وهذا قبل اكتشاف الغاز والبترول في الصحراء .[3]

ويوجد معدن الحديد بأشكال مختلفة، وأعماق متفاوتة ويستخرج بحسب عمقه واتجاه عروقه، ويستغل معدن الحديد في الجزائر باطنيا وسطحيا،ويستغل معدن الحديد في الجزائر وإنتاجه منخفضا بسبب مشاكل صعوبة استخراجه أما المناجم ذات الاستغلال السطحي مثل

منجم الونزة ، حيث يكون استخراج المعدن فيه سهلا .وكان إنتاجه موجه خصيصا إلى التصدير ومرتبط بالطلب الأوروبي وبالأسعار الدولية للحديد.[4]

ثانيا:اكتشاف منجم بوخضرة

ا-**الموقع الجغرافي لمنجم بوخضرة** :يحتل منجم بوخضرة المرتبة الثانية بعد منجم الونزة.وتقع بلدية بوخضرة بالإقليم الشمالي لولاية تبسة تحدها كل من الونزة من الشمال ومرسط جنوبا والمريج شرقا والعوينات غربا تعتبر من أهم المناطق الاقتصادية على مستوى الوطن حيث تزخر باحتياطي هام جدا من معدن الحديد.

[1]صالح عباد ،عباد مرجع سابق ، ص 99 .

[2]محمد جندلي ، عنابة في سياق التاريخ وعمق الجغرافية في العصر الحديث، ج2 ، منشورات بونة للبحوث والدراسات ، 1429هـ – 2008 . ص68 – 69 .

[3]الطاهر الزبيري ، مذكرات أخر قادة الاوراس التاريخيين، منشوراتPNEP ، د . س. ن، ص 28 .

[4]عبد الوهاب شلالي ، مرجع سابق ، ص 37

يقع منجم بوخضرة في جبل بوخضرة بارتفاع 1463 متر ، بغابة أولاد سيدي يحي بن طالب على بعد 1" كم من دائرة مرسط يحده من الجهة الغربية انهار بلاد الدهيسة وبالتالي فهو يمتد من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي بطول 7 كم ، وعرض من 3 إلى 5 كم .[1]

ويقع كل من منجمي الونزة بوخضرة على الحدود الجزائرية التونسية وهما من المناجم المكشوفة كما ينتميان لنوعية واحدة [2](يحتوي على حجر الدّم وهو أكسيد حديدي طبيعي يعد أهم معدن).

ب-**استغلال المنجم:** كان أول من حصل على التنقيب عن معدن الزنك والرصاص واستغلاله مستوطن فرنسي يدعى بيرو في سنة 1896. وفي سنة 1900 تنازل هذا الأخير عن حقوقه لمستوطن أخر يدعى(تدور) فقد طلب الحصول على امتياز الاستغلال ، ونال بموجب قرار 1901 حق امتياز استغلال مناجم الزنك والرصاص والمعادن المرتبطة بها في محيط 1220 هكتار . وفي 5 أوت 1903 عقد مع شركة مكتة[3] الحديد ملكها بموجب الامتياز وتنازل لها عن جميع حقوقه في التنقيب عن تلك المعادن .وفي 1918 ، شرع في استغلال منجم بوخضرة سطحيا في قسمه الشمالي ن وهو قسم غني بالحديد وسهل الاستغلال.يحتوي المنجم على 57 %من معدن الحديد ويتكون المنجم من قسمين قسم جنوبي باطني، وقسم شمالي سطحي، وهو الأهم من حيث الإنتاج حيث يصل سمك عروق المعدن فيه إلى 150 متر وقسم جنوبي حديث النشأة يتراوح سمك عروق معدنه 70سم

[1] عبد الوهاب شلالي ، المرجع نفسه، ص 13 .

[2] Le croix di manche23,Landu 24 juillet 1922 ,N12070 :Paris, 25.

[3] تعرف هذه الشركة باسم شركة مكتة الحديد لمعادن الحديد الممغنط . كانت تملك امتياز استغلال العديد من المناجم في الجزائر ويعود لها الفضل في اكتشاف معدن الحديد بجبل بوخضرة .انظر شلالي عبد الوهاب ، ص 37.

وقدرت احتياطاته بنحو 20 مليون طن .[1] وبعدربط منجمي الونزة بوخضرة بميناء عنابه عن طريق السك الحديدية عنابة – قالمة [2].وفي بداية الحرب العالمية الثانية، عرف هذان المنجمان عهدا جديدا في الاستغلال المنجمي والتسويق الخارجي .[3]

أما بالنسبة لأسعار خامات الحديد تطورت بالشكل التالي :60 فرنك فرنسي للطن سنة 1926 ، ثم ارتفعت إلى 69 سنة 1929، 67 فرنك عام 1930 ، وانخفضت إلى 38 سنة 1933 ، ثم إلى 36 فرنك عام 1934 والى 42 فرنك عام 1936 ، والى 88 فرنك في سنة 1937و120 فرنك عام 1939 . وفي هذا المجال كتب كوثرى عام 1908 م في تقرير حول الميزانية الجزائرية الخاصة لعام 1909 فان الصناعة المنجمية هي وحدها المزدهرة وكانت تعد عام 1905 مثلا 19.000 رب عمل من أصل 32.000مؤسسة وقد تطور دخلها الصافي بين 1900 و1907 من 110 – 593 إلى 466 – 4.183 وللأسف أن عدد كبير من هذه المؤسسات هو بين الأيدي الأجنبية.[4]

وتعتبر صادرات الحديد أهم مادة في صادرات المعادن وهي التي تنشط الصادرات المعدنية، لكنها تتأثر بالأزمات التي تصيب الأسواق الصناعية التي تستقبلها. ويرجع انخفاض صادرات الحديد بين عامي 1919 – 1921 م إلى ضعف الإنتاج أثناء الحرب العالمية الاولى ، وكذلك توقف الكثير من المصانع المحولة له في أوروبا أثناء الحرب . ثم

[1] عبد الوهاب شلالي ، المرجع نفسه ، 37

[2] La venir de lest gazette algérienne , journal républicain indépendants, organe de intérêts du département Constantin 1901>

[3] عبد السلام بوشارب، تبسة معالم ومآثر، ،المؤسسة الوطنية لاتصال والنشر والإشهار، الرويبة : الجزائر ، 1996 ، ص 134 .

[4] عبد اللطيف بن اشنهو، مرجع سابق ، ص 79 .

الأزمة الاقتصادية والمالية التي كانت تعيشها أوروبا والت اشتدت خاصة عام 1921 م حيث انخفضت الأسعار والصناعات الكبرى ، وتعطل العمال فيه ، وتضاعفت واردات أوروبا من الخارج لقلة مدفوعاتها ، وهذه الأزمة تعكس أثار الحرب على الحياة الاقتصادية وعلى الخصوص في البلدان التي كانت طرفا فيها غير أن سرعان ما استعادت صادرات الحديد نشاطها ، وسجلت تقدما واضحا بعد سنة 1922 .

أما بالنسبة للأسواق التي كانت الجزائر تصدر إليها الحديد هي: انجلترا التي تستقبل نسبة 44 في المائة من صادرات الحديد ، الأراضي المنخفضة وتستقبل حوالي 37 في المائة ، الولايات المتحدة بنسبة 10 في المائة ، أما ألمانيا فتستقبل نسبة 32 في المائة أما كندا فكانت تستقبل 32 في المائة ، ايطاليا بنسبة 2 في المائة ، وايطاليا بنسبة 1 في المائة ، وهناك بلدان أخرى كانت تستورد حديد الجزائر لكن الصادرات إليها لم تكن منتظمة . [1]

ثالثا: الكشف عن مناجم الفوسفات واستغلالها

في الأرض الجزائرية معادن ومناجم كثيرة واسعة الغنى ، كلها بلا قيد ولا استثناء ملك للأوروبيين لا ينتفع المسلمون منها لا بالكثير وبالقليل، اللهم إذا عملوا بصفة عملة مأجورين ، والفوسفات أو السماد هو أهم ما تخرجه الأرض الجزائرية من ثرواتها الدفينة ويأتي الفوسفاط بعد الحديد من حيث الإنتاج ومشاركته في الصادرات ، ويوجد خاصة في منطقة تبسة بعمالة قسنطينة ،[2] ولقد ابتدئ باستخراج الفوسفات الجزائري سنة 1893 وكانت أولى

[1] عبد الرحمن، رازقي ، مرجع سابق ، ص 60 .

[2] عبد الرحمن رازقي، المرجع السابق، ص 60 .

المناجم التي اكتشفت في الشرق الجزائري هي مناجم الدكمة وتارجا الواقعة قرب سوق أهراس[1]واخرج منه في نفس السنة خمسة ألاف طن ، ثم ارتفع إلى نحو 800.000طن في السنة ، منها نحو 700.000 من منجم الكويف قرب تبسة ، وقد اكتشف اخيرا بجبل منجم جبل العنق به نحو مليار طن من الفوسفات . [2]

1- المشاريع الفرنسية في منجم الكويف

ا- **الموقع الجغرافي:** تعتبر دائرة الكويف من أقدم واكبر بلديات الولاية وأكثرها غنى باحتوائها على ثروة طبيعية هامة منها الفوسفات مما أهلها لتكون قطب صناعي أيام الاستعمار الفرنسي .وتقع شمال شرق تبسة على 40 كلم .[3]

ب- استغلال المنجم: بعد أولى الاكتشافات في نهاية القرن التاسع عشر، عرف منجم الكويف ومزاتية بشرق البلاد بداية الاستغلال لمعدن الفوسفات بالجزائر .

وكان منجم الكويف أهم حقل من حقوله حيث بدا استغلاله من طرف فرنسي يدعى ميشال سنة 1884 ن وكان يستخرج منه حوالي 1200طن في اليوم .4 وكانت تشرف عليه وتستغله شركة فوسفات قسنطينة واهم الشركات التي كانت تستغل الفوسفاط في عمالة قسنطينة هي شركة برج غدير ، ومزايتة، وشركة رأس الوادي وجبل كوانك وبلغ إنتاج هذه الشركات عام 1921 م 500000 طن . ونظرا لأهمية الفوسفاط حيث يصنع منه السماد الضروري للزراعة ، فقد أعطيت 13 رخصة للبحث عن الفوسفط بعمالة قسنطينة عام 1921 م، ويمتاز فوسفاط الجزائر بكونه انه لا يحتوي إلا على 1 أو 2 في المائة في

1Annales .societe des naturalles de la charente –inferieure, 1882- 1914 ,p 42.

[2] احمد توفيق المدني ، جغرافية القطر الجزائري، مرجع سابق ،ص 38 .

[3] عبد الرحمن رازقي ، المرجع نفسه ، ص54.

[4]صالح عباد ، مرجع سابق ، ص100 .

المتوسط من الحديد ، وهذا ما يسهل تحويله إلى تراب بسهولة ، ومنه يصنع الفوسفاط الرفيع [1] ومند 1894 بدا تسويق الفوسفات من الكويف إلى عنابة ثم إلى الخارج ، وكان يشرف على جلب هذه المادة جيروم بريطانيا ومن ثم إلى الخارج فكان دخله وحده في العام 250000 ألف فرنك وذلك لمدة 18 سنة متتالية مما أدى إلى احتجاج المستوطنين الأوروبيين عليه لأنه استأثر به وحده ولا يبيعه إلا للانجليز وعلى رأس المشترين جاكوبيسان

ووصل إنتاجه سنة 1865الى 1865 36 ألف طن وفي 1870 وصل إلى 200ألف طن ، وفي سنة 1874 وصل إلى 423 ألف طن .[2]وقد عرف إنتاج الفوسفات في وقت قصير نموا سريعا جدا[3]وذلك من 6000 طن سنة 1893 إلى 850000 سنة 1939 خاصة من مناجم جبل الكويف ، حيث نجد من مجموع إنتاج 850000 طن تحول سنويا حوالي 780000 طن إلى الخارج ، منها 200 ألف نحو فرنسا والباقي نحو كل من ايطاليا وانجلترا ، ألمانيا ، هولندا ، اسبانيا لتبلغ العائدات المالية لفرنسا من هذه المادة سنة 1930 حوالي 65 مليون فرنك .[4] وبعد استغلال مكثف للفوسفات طيلة 60 سنة بدا منجم الكويف في النضوب حيث استنزفت طبقاته الأربع العليا بينما استغلت الطبقة الخامسة الأكثر عمقا في عهد الاستقلال والى غاية تأميم المنجم في سنة 1966 م كانت الصادرات تمثل 90 بالمائة من الحجم الكلي للمعادن المنتجة .[5]

[1]عبد الرحمن رازقي ، مرجع سابق ، ص 60 .

[2]محمد جندلي ، مرجع سابق ، ص 69.

[3] الهواري عدي ،الاستعمار الفرنسي في الجزائر وسياسة التفكيك الاقتصادي، تر جوزيف عبد الله ،دار الحداثة ، بيروت : لبنان ، د . س. ن، ص160 .

[4] اعميراوي احميده ، أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري، مرجع سابق ص 68 .

[5] عبد الوهاب شلالي ، مرجع سابق ، ص 33 .

ثانيا :منجم جبل العنق

ا-**الموقع الجغرافي:** يقع منجم جبل العنق في أقصى شرق البلاد في جنوب ولاية تبسة ،على بعد 90 كلم من مقر الولاية بالضبط بمدينة – بئر العاتر– ويبعد ب:25 كلم عن الحدود التونسية ويربط هذا المركب المنجمي بميناء عنابه عن طريق خط السكك الحديدية والتي تمتد على طول 340 كلم.

ب- بداية استغلال المنجم: يعود اكتشاف منجم جبل العنق إلى سنة1908 ، بعدها تم إنشاء مؤسسة قائمة بذاتها تحت اسم شركة جبل العنق S–D– O وذلك سنة 1934 حيث اهتم في بادئ الأمر بالبحوث الاستغلالية بالمؤسسة وقد بدأت الأشغال الاستغلالية بالمؤسسة سنة 1936 إلى غاية تاريخ تأميم المناجم سنة 1966[1]. ويشتهر فوسفات منجم جبل العنق بأنه من النوع اللين الارتكاسي، ويغطي نسب205 p)، ويحتوي على ميزات تسمح بجعله كمخصب وهذا ما يضفي نجاعة زراعية معترف بها عالميا .[2] وقد عرف الفوسفاط الجزائري تطورا ملحوظ في سنوات ما لعد الحرب العالمية الاولى إلا انه بسبب

المنافسة بين بلدان المغرب العربي فان صادرات الفوسفاط سجلت انخفاضا ابتداءا من سنة 1925م . وحتى سنة 1935 فان الزراعة كانت تستقبل اكبر كمية من الفوسفاط وقد مست الأزمة الاقتصادية العالمية صادرات الجزائر من الفوسفاط فانخفض حجمها من 765344طن عام 1930 إلى 501007 طن عام 1935 بينما سعر حجم الطن من الفوسفاط انخفض من 78 فرنك عام 1929 إلى 65 فرنك عام 1935 ، وبقيت صادرات الفوسفات متأثرة بالأزمة الاقتصادية حتى الحرب العالمية الثانية .

[1]SOMIFER : SOCEITE DES MNES DE PHOSPHATE DJAEBLE ONK.

[2]عبد السلام بوشارب، مرجع سابق ، ص 134 .

واهم الأسواق التي يصدر إليها الفوسفاط الجزائري : فرنسا وتستقبل 27 %من صادراته ألمانيا وتستقبل 14% ، الأراضي المنخفضة وتستقبل 11% ، بريطانيا أما اسبانيا فنسبتها 9 % ، وبولونيا 7 ، 8 %، بلجيكا بنسبة من 4 إلى 5 %، ويوغسلافيا بنسبة 4 %وارلاندا نسبتها 1 ، 2%.[1] والى جانب هذان المنجمان هناك مناجم أخرى للفوسفات نذكر منها: منجمي كيسة وذيبة، وجبل الدير ويقع هذان المنجمان على بعد 7 كلم من شمال شرق تبسة ويستخرج منهما الفوسفات الكائن بجبل الدير. وكانت تملك هذان المنجمان الشركة الفرنسية

لفوسفات قسنطينة تبسة التي تأسست في عام 1894 م ، وتم تأجيرهما في 12 سبتمبر 1893 ن من قبل بلدية مرسط المختلطة للعقيد كور لمدة 25 سنة ابتداءا من سنة 1899 ، الحق هذان المنجمان بمؤسسة امنيوم مناجم الجزار وتونس. [2]

رابعا: اكتشاف مناجم الزنك والرصاص في منطقة الحدود الشرقية الجزائرية

1-منجم خنقة الموحاد ومنجم المسلولة: يقع منجم خنقة الموحاد على بعد 7 كلم جنوب شرق بكارية و10 كلم جنوب الكويف و 17 كلم شرق تبسة ويتشكل منجم خنقة الموحاد من

كتلة حجر التوتيا[3] حيث جلب هذا الصنف من المناجم أنظار المستكشفين في عمالة قسنطينة.اكتشف منجم خنقة الموحاد في عام 1904م ، حصلت على رخصة التنقيب فيه عن معادن الزنك والرصاص مؤسسة مكتة الحديد بتاريخ 5 ماي 1909 م ، ولم يشرع في استغلاله إلا في سنة 1950. حيث تم التركيز على الاستغلال السطحي لطبقة واحدة من

[1]عبد الرحمن رازقي ، مرجع سابق ، ص 61 .

[2]عبد الوهاب شلالي ، مرجع سابق ، ص 7 .

[3]التوتيا هي عبارة عن أكسيد الزنك الطبيعي المحتوي على قليل من أكسيد النحاس ، انظر شلالي عبد الوهاب ، مرجع سابق ، ص 42 .

خام المعدن تحتوي على عروق يتراوح سمكها بين 3 إلى 15 م .شرع في تصدير الزنك المستخرج منه إلى بلجيكا وألمانيا بعد مدة قصيرة من تصدير الحديد ، وازدادت أهميته مند 1907 م ثم صار يصدر بكامله إلى ايطاليا التي كانت تنمية اقلي مميز و جيورنو.[1]

منجم المسلولة

يقع منجم المسلولة على بعد 5 كلم غرب بلدية لعوينات و 45 كلم غرب سوق أهراس يعد منجم المسلولة من المناجم الهامة لإنتاج معدن الرصاص في الجزائر ففي عام 1891 م

تحصلت شركة فرنسية تدعى مؤسسة مناجم وسطة و مسلولة على امتياز في المنجم بموجب قرار صدر في 13 مارس من نفس السنة ضم مساحة 273 هكتار.

كان المعدن ينقل ، بعد استخراجه وفرزه ، إلى مغسلة لعوينات لتنظيفه . ثم يشحن إلى ميناء عنابة، عبر خط سكة حديد تبسة – سوق أهراس – عنابة ، ليصدر إلى فرنسا. وكان استخراج المعدن منه سطحيا، وداخل أنفاق. وفي 1909 شغل منجم المسلولة حوالي 497 عامل ، وفي سنة 1955 أنتج حوالي 3840 طن من كبريتيد الرصاص الطبيعي و 2626 طن من الرصاص . وكان يعمل به حوالي 117 عاملا.[2]

كان المتوسط السنوي لصادرات الزنك خلال 1911 – 1913 م 78825 طن أما بعد الحرب العالمية الاولى ، فان هدا المتوسط بلغ خلال 1919 – 1928 40751 طن، كما تأثرت صادرات الزنك هي الأخرى بأسعار الأسواق الخارجية وحركة الأسعار فيها. وقد تأثرت بالأزمة الاقتصادية العالمية، فانخفض حجمها من 29158 طن عام 1929 إلى 2250

[1] عبد الوهاب شلالي ،المرجع نفسه ص 43.
[2] عبد الوهاب شلالي ،المرجع السابق ، 43

طن عام 1934، أما سعر الطن من الزنك فانخفض من 30 ليفر عام 1925 إلى 13 ليفر عام 1932 م. وبقيت صادراته متدهورة حتى الحرب العالمية الثانية.

وتعتبر بلجيكا أهم مستوردي زنك الجزائر، حيث تحتاج إليه في سبك المعادن وصادراته تتراوح مابين 40000 و 45000 طن ، ومنها 61% لبلجيكا ، 25% لفرنسا 7،8 %

لألمانيا 6، 7 %لبولونيا . أما بالنسبة لمناجم الرصاص بلغ حجم المتوسط السنوي لصادرات الرصاص خلال 1911 – 1913 24388 طن أما خلال 1919 – 1928 انخفض هذا المتوسط إلى 18975 طن وهو مثل الزنك تختلف صادراته حسب حاجات الأسواق الخارجية والأسعار فيها ، كما تأثرت صادراته بالأزمة الاقتصادية العالمية فانخفض حجم

صادراته من 22279 طن عام 1930 م إلى 213 طن عام 1934 ، أما سعر الطن فانخفض من 33 ليفر عام 1925 إلى 12 ليفر عام 1932 . وبقيت صادراته متدهورة حتى الحرب العلمية الثانية.[1]

ومن أهم الأسواق التي كانت تستقبل صادرات الرصاص الجزائري: فرنسا بنسبة 72 % وبلجيكا 8، 9 %، تونس ونسبتها 9% اليونان 8–7 %أما نسبة ألمانيا فهي 2،1 %وكانت النسب تختلف حسب عقود البيع. [2]

2–الوضعية العامة لليد العاملة المنجمية

أما فيما يتعلق بعمال المناجم فقد كانت اليد العاملة إحدى العوامل التي تشجع على استغلال المعادن وقد لعبت اليد العاملة الجزائرية دورا كبيرا في تنمية صناعة الاستخراج المعادن في الجزائر وتطويرها. فبعد صدور قانون السيناتوس كون سيلت المرسوم الذي

[1] عبد الرحمن رازقي، المرجع السابق، ص 62-61 .

[2] عبد الرحمن، رازقي، المرجع نفسه، ص63 .

أصدره نابليون الثالث سنة وكان الجزائريون يشتغلون في الونزة في الأعمال الصعبة 1863 م دفع بالفلاحين البؤساء إلى العمل في المنجم ، بعد أن أفلسوا وتحولوا إلى يد عاملة رخيصة ، فقد كان الأجر زهيدا حتى أن الأطفال صاروا يلتحقون بآبائهم لرفع مداخيل الأسرة وقد كان دخول المنجم يتم في سن الثانية عشرة وقد جاء قانون سنة والشاقة وقليل 1892 م

يمنع تشغيل ما بين سن السادسة عشر وبين التاسعة ليلا والخمسة مساءا كما منع عمل النساء والفتيات تحت الأرض.[1] وكان قليلا منهم من يعمل رئيس ورشة [2]، وكانوا يستغلون استغلالا بشعا بحيث هم المستخرجون للمعادن من أعماق المناجم ويصعدون بها الباخرة في سلل مصنوعة من الحلفاء.[3] في حين سيطر الأوروبيون على معظم المهن الإدارية وتولوا

اغلب المسؤوليات وكانوا من جنسيات مختلفة (ايطاليون،أسبان، يونانيون،مالطيون...) كل حسب تخصصه.[4]وقد زاد عدد العاملين في صناعة استخراج المعادن بعد الحرب العالمية الاولى وبلغ عددهم 15525 سنة 1925 . أما عام 1930 فبلغ عدد العمال اليوميين في مناجم الحديد بعمالة قسنطينة 850 عامل ، منهم 35 شابا ، وفي المناجم الغير حديدية وفي نفس العمالة كان عدد العمال اليوميين 910 عامل منهم 210 عامل تتراوح أعمارهم بين 13 و18 سنة أما عدد العمال الأوروبيين فبلغ 91 عامل ، وغالبا ما يتولون مراقبة العمال الجزائريين بينما بلغ عدد العمال اليوميين في عمالة وهران 1301 عامل منهم 832 عامل يعملون تحت الأرض، وكل العمال كانوا جزائريين وبينما كانت أجرة الأوروبيين المشتغلين كعمال مناجم أو مركبين للأخشاب في المناجم تقدر ب 30 فرنك في اليوم عام

[1] العربي لكحل ، مرجع سابق .

[2] محمد جندلي ، المرجع السابق ، ص 69 .

[4] الطاهر الزبيري ، مرجع سابق ، 28 .

193 ، فان أجرة زملائهم الجزائريين تتراوح بين 12 و14 فرنك في اليوم أما أجرة العمال اليدويين من الجزائريين فكانت بين 6 و 8 فرنك في اليوم .وفي عام 1919 م بلغ المتوسط السنوي لمجموع عمال قطاع المعادن 15641عامل منهم 7822عامل في مناجم الحديد، التي بلغ عددها 30

منجم و1872 عامل منجمي مزايتة الكويف لاستخراج الفوسفاط، والباقي يتوزع على استخراج معادن. [1]

ويظهر مما سبق بان مشاركة اليد العاملة الجزائرية في إنتاج المعادن كانت ضرورية خاصة وإنها تقوم بالأعمال الشاقة والخطيرة ، ثم إن هذه اليد العاملة كانت تمثل في اغلبها العناصر الشابة التي تقدر على الأعمال الثقيلة ، وكذلك عناصر من الشباب الذين لم يبلغوا سن الرشد والذين يمتازون بالنشاط والحيوية ، ولايطاليون برفع الأجور كما ليس لهم نقابي.[2] وقد كان عدد العمال في تراجع مستمر بين سنتي 1952 – 1960 بالرغم من أن المناجم متعددة لكنها لم تكن توفر سوى عددا قليلا من مناصب الشغل ، حوالي خمسة عشرة ألف سنة 1952 ، أكثر من نصفها في مناجم الحديد . وتناقصهم من سنة إلى أخرى سجل تراجع حاد ب 5604 منصب عمل، أي بنسبة 37 % (انظر الملحق رقم).من جهة أخرى يتعين التشديد على ظروف العمل والأجور عبر كافة مناطق الإنتاج. [3]

وكان العاملون بالصناعة في الجزائر ينقسمون إلى فريقين :

ا- مراقبوا العمل والعمال المختصون (تقنيون – كهربائيين – مركبو الآلات).

[1] عبد الرحمن رزاقي ، مرجع سابق ، ص 51.

[2] عبد الرحمن رازقي ، المرجع السابق ، ص 52.

[3] الجيلالي صاري ، محفوظ قداش ، مرجع سابق ، ص 212 .

ب- العمال اليدويين ن ونصف الختصيين الذين يتعلمون مهمتهم في بعض الأسابيع ، وهذا الفريق يمثل أكثر من 90 في المائة من مجموع عمال الصناعة ، والأجر فيه لا يتعدى الحد الأدنى الذي يحصل عليه العامل على حاجاته الأولية . ولم تكن تجمع بين الفريقين علاقة زمالة أو مصلحة فأصحاب الفريق الأول اغلبهم من الفرنسيين، يكونون الإطار العام ويعملون كمراقبين وليست لهم علاقة بالعمال خارج العمل أو في المناجم والمعامل ، يليهم بعض المختصين الأجانب أو الذين اخذوا المواطنة الفرنسية وكل هؤلاء يغضون عن أي

حركة أو احتجاج للعمال، وكل ذلك لعدة أسباب منها:العنصر، الطبقة ، المصلحة الأنانية.[1]

لقد تأسست شركات الامتياز، التي كانت تنشط خلال فترة ازدهار الاستعمار في قطاع التعدين بالجزائر ، تحت اشراف أصحاب البنوك ، وشركات التعدين الفرنسية وشكلت نموذجا

حيا للمؤسسات الامبريالية الاستعمارية التي وانشات برأسمال بسيط للاستغلال المناجم وحققت أرباحا طائلة واستفادت منها سلطات الاحتلال بشكل كبير. فنظام الامتيازات كان بمثابة العمود الفقري للاقتصاد الاستعماري ، وصار الاستغلال المنجمي الحديث، مقارنة مع الاستغلال الزراعي ميدان المستقبل للاستعمار الفرنسي في الجزائر.[2] وكانت تعتبر بلادنا مجرد امتداد جغرافي تعتمد في تطوير نشاطها وتنمية حجمها واسترداد أرباح ضخمة يتم تحويلها إلى الوطن الأم .[3]وفي مطلع الثلاثينيات كان للازمة الاقتصادية فيها وقع ثقيل على الجزائر، إذ مست أهم القطاعات الاقتصادية، مثل عمال الصناعة الاستخراجية ، مما أدى إلى توقف استخراج المواد المعدنية من مناجم الونزة والكويف وعين بربر بولاية عنابة ،

[1] عبد الرحمن رازقي ، المرجع نفسه ، ص 51 .

[2] الهواري عدي ، مرجع سابق ، ص 172

[3] عثمان شبوب، مجلة الأصالة ، العدد 14 و 15 ، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية ، قسنطينة : الجزائر ، 1393 هـ - 1973م ، ص 60 .

فإنتاج الفوسفات الذي كان يصل الى864 ألف طن سنويا انخفض إلى 5.139 ألف سنة 1931 وتراوح انخفاضه بنسبة من 30% إلى 40%. أما حديد الونزة فبعد ما كان إنتاجه يناهز مليونان وعشرة ألاف طن انقلب إلى مليون وخمسين ألف طن .[1] ومن الواضح أن الجزائريين قد تأثروا هم أيضا بهذه الأزمة ، حيث قلت مناصب العمل وتحول المستوطنين الصغار إلى جانب الجزائريين إلى عمال في المزارع أو في المناجم التي اخدت تزداد أهميتها في هذه الفترة التاريخية ، بالنسبة للصناعة الفرنسية أو في أشغال شق الطرقات وبناء السكك الحديدية، التي تزداد أهميتها هي الأخرى في عهد الجمهورية الثالثة أو في بناء الموانئ.[2]وعرف استغلال المناجم الجزائرية توسعا كبيرا في عهد الجمهورية الثالثة التي وفرت الشروط الضرورية لذلك، خاصة فيما يتعلق بوسائل النقل. جاء في تقرير الحكومة العامة للمندوبيات المالية ، دورة جوان 1903 أن الإدارة لفتت انتباه المندوبيات المالية منذ 1898 إلى التطور الذي عرفته الصناعة المنجمية في المستعمرة خلال السنوات الأخيرة وقد ترجم هذا التطور بارتفاع عدد الامتيازات الممنوحة والتي ارتفعت من 51 في أول جانفي 1898الى 69 في أول جانفي 1903، وبالتزايد المعتبر لعدد الطلبات للبحث على التوالي بالنسبة لعمالة قسنطينة وحدها ، حيث صرح المندوب مورنو يوم 1906 على التوسع الغير عادي الذي أخده استغلال المناجم في العمالة وعلل تلك الظاهرة بالأرباح المحققة في استغلال المناجم التي كانت علية في العمالة، وبناء على ذلك طالب برفع الرسوم المتعلقة بالاستغلال المنجمي إلى أكثر من 5% وحسب التقرير الذي التقرير الذي قدم للمندوبيات المالية باسم الحكومة العامة في جوان 1912 بلغ عدد المناجم الممنوحة في هذه السنة 96منها 57 في طريق الاستغلال *موزعة كما يلي*:14 حديد ، 1 نحاس، 1 زئبق ، 38 زنك

[1] محمد جندلي، مرجع سابق ، ص 164 .

[2] صالح عباد ، مرجع سابق ، ص 138 .

ورصاص، وقدرت الكمية المستخرجة بحوالي 336 ألف طن ،وهي تمثل حوالي 13 مليون فرنك وقفز الإنتاج إلى حوالي مليون ونصف مليون سنة 1927.[1]

لقد بقي الاستعمار الفرنسي حتى الحرب العالمية الثانية مركزا على إقامة بعض الصناعات التي تستطيع إمداد الصناعة الفرنسية بالمواد الأولية. وهكذا فان المعادن المستخرجة من

الجزائر تصدر على شكل مواد خام (أولية) وهاهي بعض الإحصائيات الرسمية لتصدير المعادن لسنة 1953:-الحديد: الإنتاج 332,000 طن يصدر منها 3,31,000طن.

-الرصاص:الإنتاج 11,800 طن يصدر منها 9,100 طن.

-الفوسفات: الإنتاج 600،702 طن يصدر منها 562,000طن.[2]

وتضاعفت كميات المعادن المنجمية المستخرجة،والتي أصبحت سنة 1954م،حوالي ستمائة ألف طن من الفوسفات، وثلاثة ملايين ونصف مليون طن من الحديد ، وأربعمائة ألف طن من الفحم.[3]

وهكذا فقد تطور لاقتصاد الاستعماري تطورا سريعا ولكن على حساب الملكية الوطنية الجزائرية، فكانت خطة الاستعمار تقضي بتهديم أملاك هؤلاء لبناء ثروات اولئك وفقا للنظم

الاستعمارية.[4] كما أن الدولة الاستعمارية لم تكن تقوم فقط ببناء عالم جديد، لقد كانت تهدم ما يحلو لها أن تهدم وتحافظ على ما يتماشى و مخططاتها.[1]كما اعتبرت الجزائر بالنسبة

1 صالح عباد ، المرجع نفسه ، ص 99.

[2] بسام العسلي ، مرجع سابق ، ص55 .

[3]الزبيري العربي ، مرجع سابق ، 20 .

[4] بسام العسلي ، المرجع السابق ، ص 53 .

للرأسماليين الفرنسيين مصدرا للمنتجات الأجنبية الغربية حيث صدرت إلى فرنسا وأوروبا ما يقارب00 ,3200 طن من الحديد الخام من أصل 3300,00طن وما يقارب 560,000 طن من الفوسفات من أصل 600,000 وهو ما يدل على أن الجزائر لاتملك زراعة تحويلية أساسية ، بل تعتمد على الصناعة الاستخراجية وبهذه الصناعة لا تنتج شيئا يزعج

الاحتكارات في الوطن الأم الذين يعملون في شكل تروستات.[2] خاصة في مجال صناعة الفولاذ والمنسوجات القطنية[3].

كما أن الرأسماليين الفرنسيين لا يريدون تحويل الجزائر إلى بلد صناعي بقدر ما يسعون إلى جعل فرنسا تستفيد من ثروات البلاد الجزائرية، وكان ازدهار هده المشاريع يرتكز على المناجم والسوق الجزائرية لفائدة البنوك والرأسماليين الفرنسيين [4] بحيث أن فرنسا تحصل على كل حاجياتها من الجزائر ويحقق أصحاب رأس المال اكبر قدر ممكن من الأرباح إذا علمنا أن مجموع الرساميل العامة والخاصة المستثمرة، قد بلغت حسب الإحصاءات والأرقام الرسمية 4000مليار فرنك ومن أشهر التروستات جماعة بنك الاتحاد الباريسي . صاحب السلطة المطلقة على الشركات التعدينية الكبرى خاصة مناجم الحديد بالونزة ، والشركة

---

[1] محمد حربي ،الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر نجيب عباد صالح المثلوجي ، تق مصطفى طلاس ، موفم للنشر: مصر، 1994 ، ص 85 .

[2] وهي كلمة انجليزية مشتقة من الفعل . TO TRUST وتعني اندماج مجموعة من الشركات متعددة الجنسية تمارس نشاطا مشترك في تكتل اقتصادي، بهدف السيطرة على السوق في مادة معينة، ولتجنب الآثار السلبية للمنافسة مع الاحتفاظ كل منها بالصبغة المعنوية.انظر صالح عسول ، اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة، ص 24.

[3] صالح عسول ، اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة 1956 – 1962 م، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ، اشراف يوسف مناصرية ، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2008 – 2009 ، ص 24 – 25 .

[4] محمد حربي، مرجع سابق، ص 85.

الفرنسية لمناجم الفحم التي تسيطر على إنتاج الفوسفات بجهة الشرق حيث يجمع في قسنطينة وحققت مع مطلع 1953 ما يقارب 177 مليون فرنك من الأرباح.[1]

3-مشاريع السكك الحديدية لنقل المعادن الجزائرية إلى فرنسا.

بعد أن احكم الاستعمار الفرنسي السيطرة العسكرية على الشمال الجزائري وبعض واحات ومدن الصحراء ، انتقل مباشرة للتنفيذ على ارض الواقع الإستراتيجية الاقتصادية لاستغلال وتحويل خيرات الجزائر نحو المترو بول الفرنسي أو الأسواق الدولية.

وتتمثل هذه الإستراتيجية في ربط مناطق الغنى الاقتصادية المناجم وغيرها بأهم الموانئ الرئيسية مثل عنابة، سكيكدة، بجاية.[2] حيث قامت إدارة الاحتلال الفرنسي بعملية

مسح للأراضي، وتصميم الخرائط الطبوغرافية ورسم تضاريس الجزائر، وهو عمل يسبق أي نشاط يتعلق بالاستغلال والاستيطان،بحيث اتخذت فرنسا الاستعمارية من رسم الخرائط التوبوغرافية للجزائر منطلقا للاغتصاب والاستيطان وشرطا لهما، حيث قسمت الجزائر باعتبارها مستوطنة إلى أقاليم وأقسام متصلة ببعضها البعض وربطها بشكة من الطرق بنيت المراكز الاستيطانية على طولها .[3] وأكدت عن بداية انجاز هذا المشروع وبدون تحديد الكيفية ، وكان وجه الاستعجال في ضرورة نقل المعادن نحو الموانئ قصد التصدير حيث المسالك والمصاهر التي من شانها تحويل المادة الأولية إلى معادن فتم البدء بمشاريع شق

[1] المرجع نفسه ، نفس الصفحة.

[2] عميراوي أحميدة، أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية (1830- 1962)، مرجع سابق ،ص68.

[3] عدة بن داهة ، الاستيطان ، ج1 ، ص 160 .

السكك الحديدية في مختلف الاتجاهات الجزائر، وهران،بشار،القنادسة والهضاب العليا الشرقية على خط سطيف قسنطينة[1].

انطلقت مشاريع السكة الحديدية منذ 1844 م بمد شبكة ذات طابع محلي،جاء المشروع الكامل بعد حوالي عشرة سنوات ، قدمته شركة ماك كارتي ، سوبولي وشركاه والمعروف أيضا تحت اسم مشروع فارنيه ، والمتمثل في الخط المركزي الكبير، الذي يربط مدينة وهران.بمدينة قسنطينة عبر مدينة الجزائر برنامج الخطوط الكبرى لهذا المشروع فقد استأنف بعد ثلاث سنوات،ضمن مرسوم افريل 1857 م الذي يقرر إنشاء ألف وأربعمائة كيلومتر من الخطوط الحديدية ، يتضمن خط مركزي من الشرق إلى الغرب على امتداد الشريط الساحلي، والذي هي بمثابة العمود الفقري للخطوط الفرعية ، التي تمتد نحو الهضاب والداخل لتربط المناطق المنجمية بالموانئ .ولقد روجت الدوائر الاستعمارية إلى دخول القطار إلى الجهات الداخلية والنائية من شانه أن ينهض بها اقتصاديا واجتماعيا لهذا

وسعت في الشبكة إلى التخوم الصحراوية ، وعممت الخطوط الحديدية عل معظم تراب المناطق الشمالية للجزائر خلال القرن التاسع عشر الميلادي.[2]

ولعل أول خط كان سنة 1864 ربط ميناء مدينة عنابة بمنجم عين مكره لنقل خام الحديد.وبعد 1871 م اخدت الشركات الفرنسية بربط مناجم حديد الونزة بالموانئ الساحلية ومن أهم الخطوط التي حقيقة أهداف هذه الإستراتيجية الاستعمارية : خط عنابة – تبسة الذي يتقاطع مع الخط الطولي الرئيسي القادم من مدينة سوق أهراس من مدينة سوق أهراس

[1] العربي لكحل، مرجع سابق.

[2] إبراهيم مياسي ، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1873 – 1934، دار هومة: الجزائر، 2005، ص 439 – 440 .

ويربط مناجم الونزة و بوخضرة و الكويف لاستخراج خام الحديد والتوجه بهما إلى ميناء عنابة للتصدير.[1] فالطرق والسكك الحديدية كانت تشيد حسب حاجات الاستعمار وسمحت ببناء العديد من القرى.واستفادت التجارة الخارجية من أشغال توسيع العديد من الموانئ وتهيئتها.[2]

[1] عميراوي أحميدة ، المرجع نفسه ، ص 69 .

[2] محفوظ قداش، جيلالي صاري ، مرجع سابق ، ص 160 .

الخاتمة

خاتمـــة

لقد كان للثورة الصناعية في أوروبا عامة وفرنسا خاصة اثر كبير ونتائج متعددة بالرغم من تأخرها في فرنسا مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى، وذلك لعدة أسباب ذكرناها سابقا كبير جعلتها تتجه إلى الاستعمار خارج القارة كوسيلة أساسية في تدعيم اقتصادها وفي مقدمتها مناجم الجزائر كل ذلك لان صناعة الخامات المعدنية وخاصة الحديد منها أصبحت قوام الحضارة الحالية، وان من وصل إلى مرحل استخلاصها وتحويلها فقد بلغ مرحلة كبيرة من التطور الاقتصادي، وقد ظلت صناعة المعادن مقتصرة على الدول الاستعمارية،أما مستعمراتها فكان دورها توفير الغداء والمواد الخام للمصانع هذه الأخيرة التي كانت احد عوامل التقدم في فرنسا، فبعد أن كنت تتخبط في مشاكل اقتصادية واجتماعية خطيرة، أصبحت من الدول المنتجة والمصدرة لمختلف المواد الأولية من فوسفات وحديد وزنك ورصاص إلى مختلف الدول الأوروبية، وتحتل المراتب الاولى عالميا في نسبها، كما عملت الإدارة الفرنسية على جعل مستعمرة الجزائر مصدرا من مصادر الثروة المعدنية لأوروبا.

وبعد أن استولت الإدارة الفرنسية على أجود الأراضي الزراعية عمدت إلى تضييق وتوجيه المنتوجات الزراعية الجزائرية المعاشية،فبعد أن كان القمح المحصول الأساسي للزراعة الجزائرية تراجعت مردود يته وفي مقابل دلك ارتفعت نسبة المنتوجات الصناعية كالقطن والتبغ وغيرها وهذا حسب متطلبات السوق الفرنسية.

إن طبيعة التواجد الاستعماري الفرنسي في منطقة الحدود الشرقية الجزائرية لم تختلف عن غيرها من مناطق التراب الوطني، خاصة أنها كانت عبارة عن قاعدة اقتصادية محضة ولدى فان السياسة الاقتصادية المتبعة عبارة استغلال لجميع الطاقات الطبيعية والاقتصادية والبشرية للمنطقة، فكانت طيلة مراحلها التاريخية عبارة محطة هامة للقوافل التجارية، وموردا

خاتمـــة

اقتصاديا هاما لبعض المنتوجات الصناعية ومركزا استراتيجيا لتحقيق استثمار صناعي إلى خارج الجزائر، فهده العوامل جعلت أنظار سلطات الاحتلال الفرنسي تتجه نحو المنطقة قصد استكمال مشروعها الاستيطاني، كما تعتبر المنطقة أول منطقة وضع الاستعمار الفرنسي يده عليها أثناء احتلاله للجزائر وهي أول منطقة مسحت مسحا جيولوجيا.

ويتضح من خلال دراستنا لهذا الموضوع الدور الكبير الذي لعبته الجمعيات العلمية الفرنسية بما في ذلك جمعية الجغرافية الفرنسية هذه الأخيرة التي اهتمت بالكشف الجيولوجي للجزائر عامة والمنطقة الشرقية خاصة وبأهمية الكشف والتنقيب عن الثروات المنجمية في

المنطقة.كما يتضح أن فرنسا منذ الاحتلال عملت على توجيه اقتصاد الجزائر لخدمة اقتصادها الوطني وازدهاره .

وقد كان لشركات الاستغلال الأجنبية دورا كبيرا في ذلك كما كانت هده الشركات لا تعمل على تطور البلاد ولا تسعى إلى فائدتها بل إلى تحقيق غاياتها وتلبية حاجيات مصانعها والفائض منها يصدر إلى باقي الدول الأوروبية الأخرى حيث كانت تحقق أرباحا طائلة .ولم تكن المستعمرة سوى مكانا لنهب الموارد الاقتصادية وتحويلها إلى البلد الأم ومن هذا المنطلق فقد كانت كل الانجازات التي تم تحقيقها في الجزائر عامة وفي منطقة الحدود الشرقية خاصة تهدف إلى تحقيق هدا الغرض، فقد ارتكزت السياسة الاقتصادية للاستعمار الفرنسي على إقامة صناعة استخراجية محضة هدفها الأساسي تحقيق الربح والفائدة بأكبر قدر ممكن للاقتصاد الكلونيالي ، فمذ اغتصاب فرنسا لأرض الجزائر ضمت المناجم إلى أملاك الدولة وفي أواخر القرن 19م مثل قطاع الصناعات الاستخراجية ميدانا مفصلا لتوسع الرأسمال

خاتمـــة

الفرنسي فيها فعلى سبيل المثال نجد أن صادرات الفوسفات لوحدها كانت تدر على خزينة فرنسا 65 مليون فرنك سنويا حيث وصلت صادرات الفوسفات لوحها.

كما يظهر من خلال دراستنا لهذا الموضوع بان عدم تصنيع المعادن محليا، وتصديرها في شكلها الخام إلى الخارج يعود إلى طبيعة العلاقات التجارية بين الجزائر والأسواق الصناعية التي تقضي بان تكون صادرات المعادن إليها في شكل خام دون العمل على بنلء قاعدة صناعية استخراجية تحويلية في الجزائر.

–كما نسجل اهتمام الإدارة الفرنسية نستنتج من الاهتمام الفرنسي بالثروة المعدنية والإسراف في استهلاكها استغلالها في المشاريع الصناعية في فرنسا ضمانا لاستمرار الوجود الفرنسي في الجزائر ولتحقيق نهضة اقتصادية للكولون بأوروبا .إذ كانت مجمل النشاطات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر موجهة لخدمة الاقتصاد والمستهلك الفرنسي.

– ومثل ما استغلت الثروات المعدنية استغلت اليد العاملة الجزائرية التي أسندت إليها جميع الأعمال الشاقة كأعمال الاستخراج والنقل والتفريغ وبأقل تكلفة وكانوا يسكنون بيوت الصفيح ويعنون من انخفاض الأجر، في حين كانت اليد العاملة الأجنبية تسكن الفيلات الفخمة وتتمتع بالراحة والرفاهية وارتفاع الأجر.

- إن مد شبكة من الطرق المواصلات وتطويرها كان خدمة لنشر الاستيطان وتوسيعها لا خدمة لمصالح البلد المحتل.

هذا عن المنطقة الشرقية فماذا عن المنطقة الغربية ؟

خاتمـــة

ملاحق

ملحق رقم01: حدود سهل متيجة

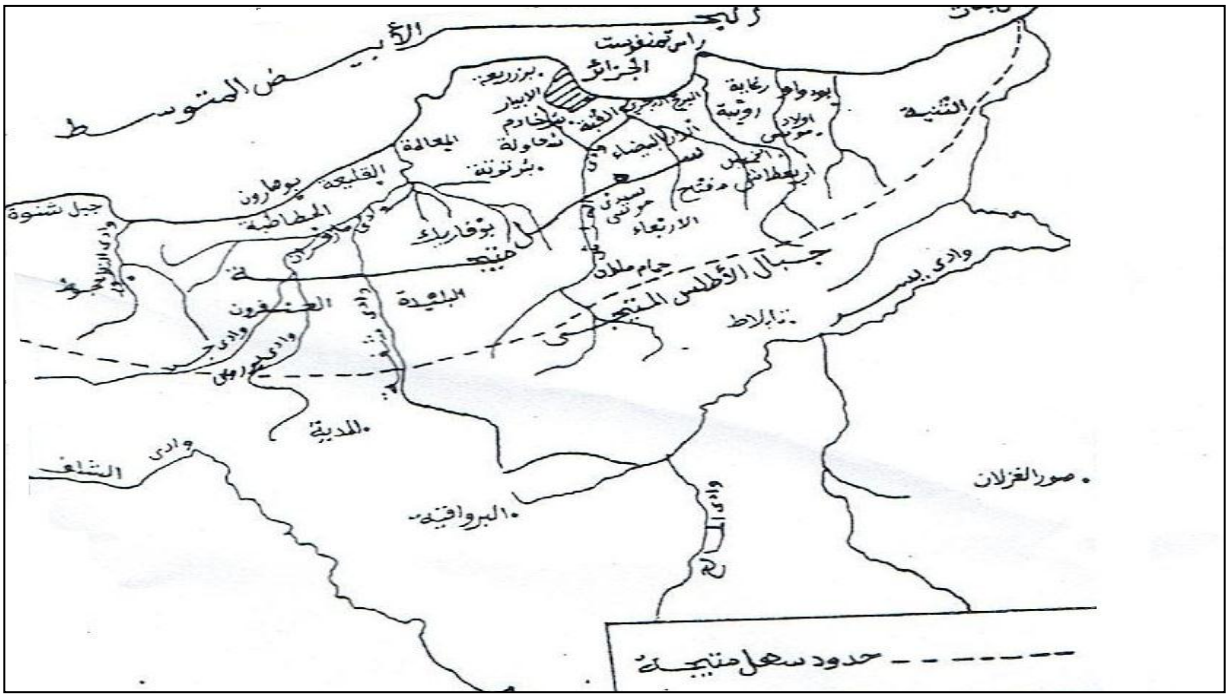

المصدر: الغالي غربي، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد، ص349.

ملحق رقم02: مراكز الاستيطانية الفرنسية في الجزائري في الفترة ما بين 1836-1840

رقم	اسم المركز	تاريخ قرار إنشائه	ملاحظات
01	حوش الشاوش وبوعقب	1836/09/27	يمنع بيع أراضيه أو كراؤها
02	مركز شرشال الاستيطاني	1840/09/20	ثبتت به 100 عائلة أوروبية استفادت من الأراضي التي تخلى عنها أصحابها
03	مركز البليـــدة الاستيطاني	1840/10/06	إســـكان 300 عائلـــة أوروبيـــة في المساكن التي هجرهـــا أهلـــها بعـــد التحاقهم بالمقاومة، ومنـــها أمـــلاك البايلك والأحباس
04	مركز القليعـــة الاستيطاني	1840/10/01	إسكان 300 كولون عسكري ومنح كل منهم 10هكتارات من الأراضي الزراعية بعد مصادرتها من أصحابها

المصدر: ابن داهة عدة- الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض، ج1، ص418.

ملحق رقم : 03 الثروة المعدنية الجزائرية

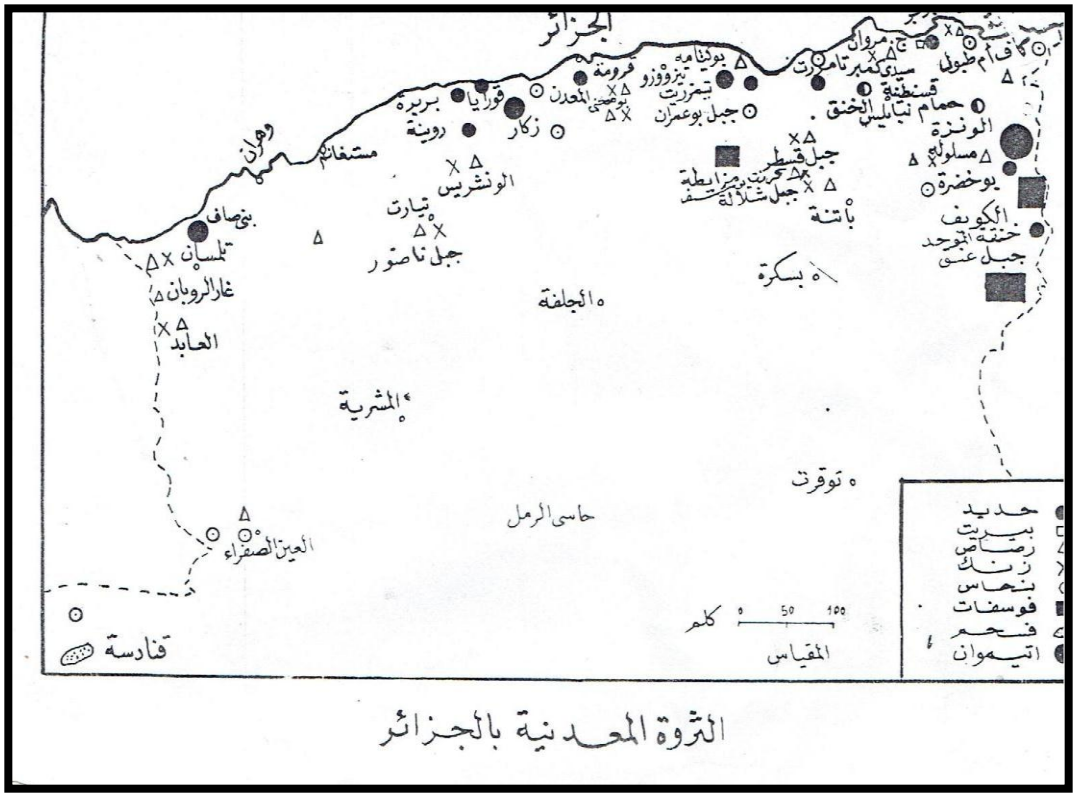

الثروة المعدنية بالجزائر

المصدر: لعروق محمد الهادي أطلس الجزائر والعالم ، ص 16 .

الملحق رقم :04 صادرات المعادن الجزائرية فيما بين الحربين العالميتين

وحدة الوزن : طن ، وحدة القيمة ألف فرنك

سنوات	الحـديـد		الفسفـــاط	
	حجـم	قيمـة	حجـم	قيمـة
1919	782885	23799	334703	22760
20	1144381	50150	242185	13320
21	684965	26713	372020	25297
22	1295042	51802	525956	31524
23	1490122	64075	551680	34185
24	1786619	89331	800441	50447
25	1656244	99374	760097	51687
26	1136928	68215	619963	46497
27	2382242	147699	876306	66608

المصدر: عبد الرحمن رازقي ، صادرات الجزائر بين الحربيين العالميتين ، ص 65 - 66

ملحق رقم 05: تطور الإنتاج المنجمي (1000 طن)

المعادن الخام	1951	1952	1953	1954	1955	1956	1957	1958	1959	1960
الفحم الحجري	247	269	295	303	301	297	236	153	122	119
معدن الحديد	2823	3092	3388	2927	3598	2628	2790	2335	1927	3438
معدن الرصاص	4,6	7,1	11,6	14,8	14,8	15,1	15,1	14,7	15,2	14,8
معدن الزنك	22	25,4	34,4	50,3	56,8	54,2	48,9	54,8	62,8	65,2
الإثمد (الأنتيمون)	4,3	3,7	6,3	8,2	3,4	6,1	4	3,1	4	2,3
بيريت الحديد	31,4	25,2	29,8	33,5	21,7	6,1	18,8	24,7	29,1	38,5
الفوسفات	776	702	618	751	773	751	610	613	560	547
النحاس (طن)	276	194	545	827	268	162	1730	1563	230	435

المصدر: محفوظ قداش، جيلالي صاري، الجزائر، صمود ومقاومات، ص211.

ملحق رقم 06: تطور أعداد العمال في قطاع المناجم

المعادن الخام	1952	1953	1954	1955	1956	1957	1958	1959	1960
الفحم الحجري	3022	2881	3026	2684	2881	2836	2934	2737	2162
معدن الحديد	6430	6874	6174	6241	5936	5527	5312	4689	4790
رصاص الزنك	2238	1923	1363	1569	1751	1532	1426	1307	1249
المعادن الخام الأخرى	994	827	769	434					
الفوسفات	2659	2278	2344	2234	1876	1841	1614	1555	1538
المجموع	15.343	14.783	13.676	13.162	12.445	11.736	11.286	11.288	9.739

الملحق رقم 07: خط للسكك الحديدية يربط مناطق المناجم بـميناء عنابة

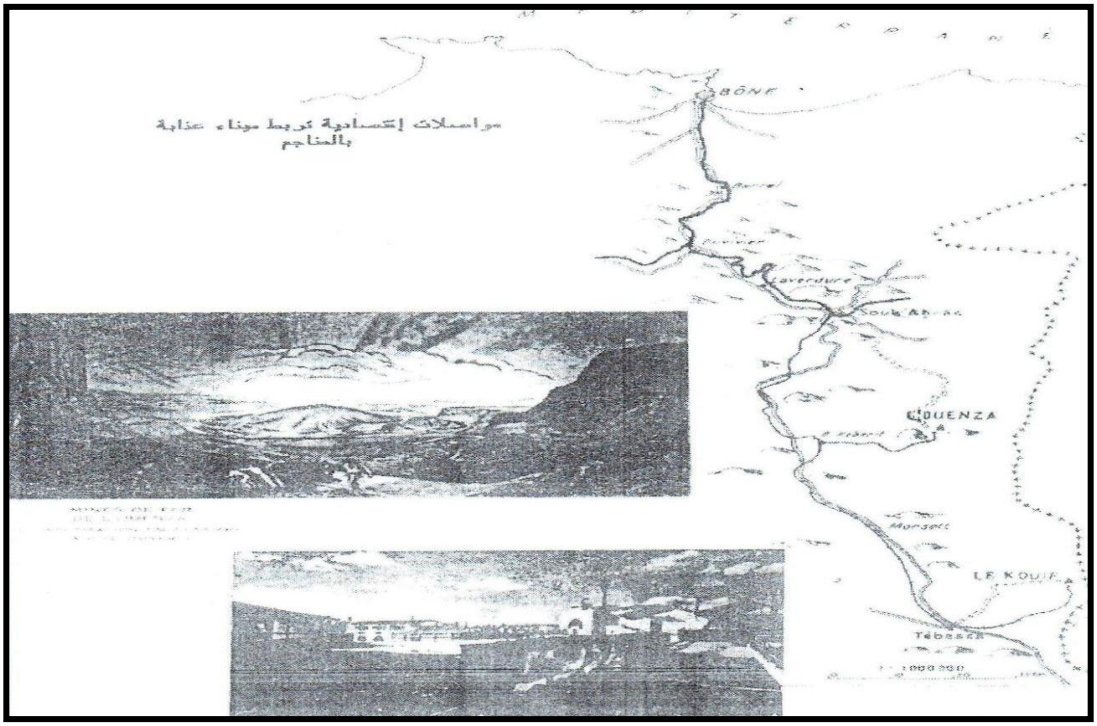

المصدر: محمد جندلي، عنابة في سياق التاريخ وعمق الجغرافية في العصر الحديث، ج2، ص71.

الملحق رقم 08: منجم جبل العنق

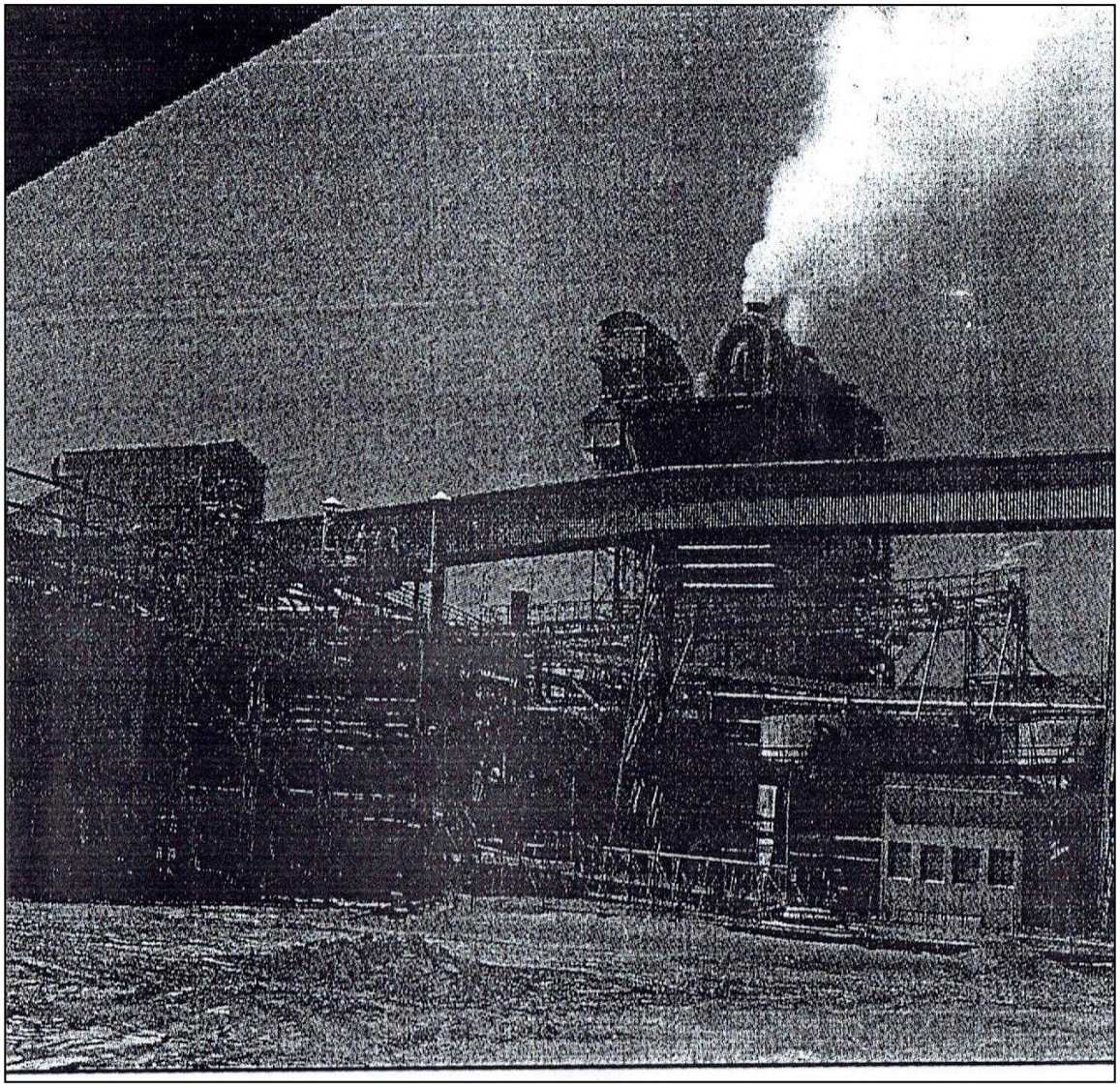

المصدر: عبد السلام بوشارب معالم ومآثر، ص137.

الملحق رقم 09: منجم الحديد الونزة (مقر الشحن)

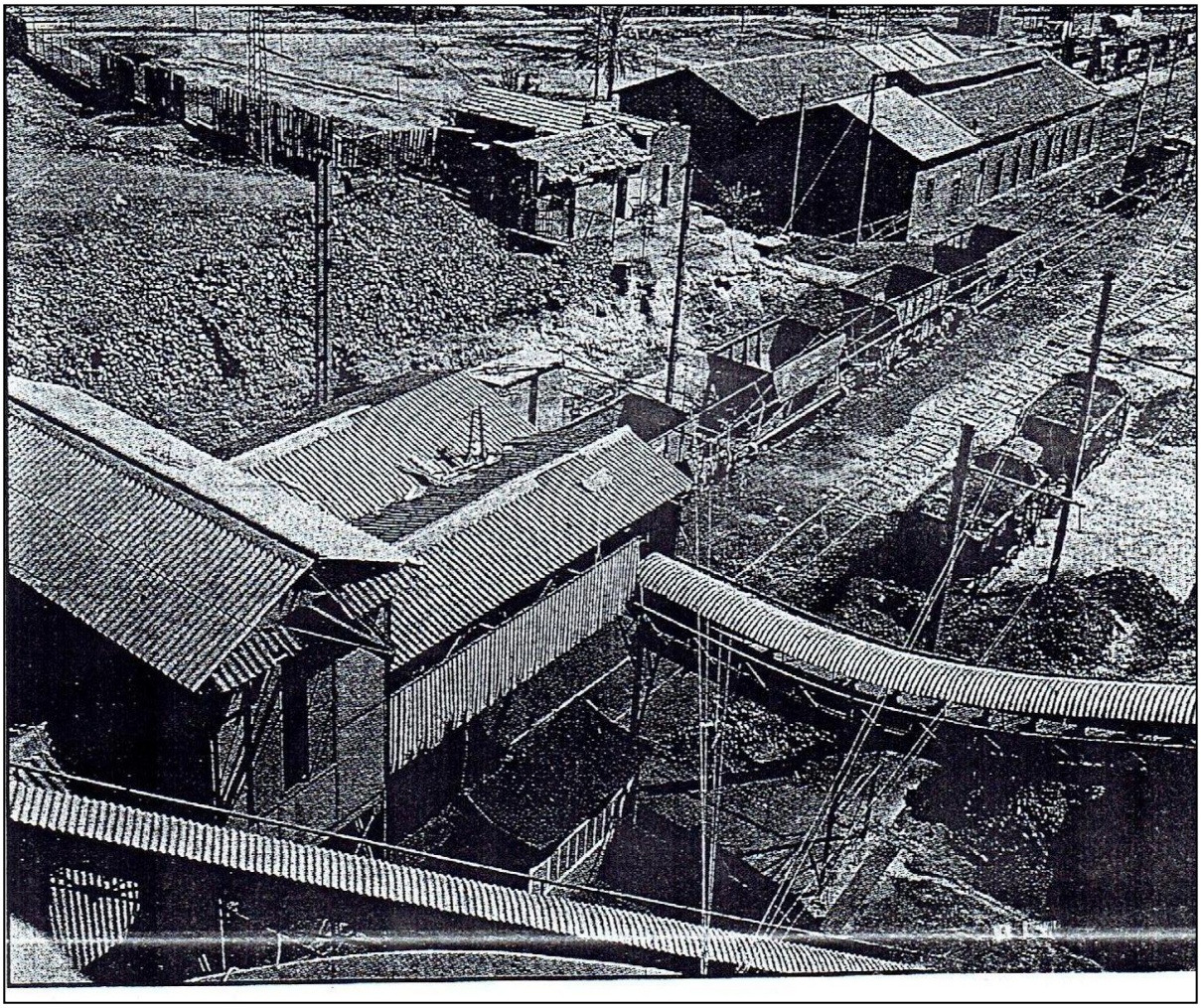

المصدر: عبد السلام بوشارب، مصدر سابق، 136.

ملحق رقم :10 صورة توضح عملية شحن الفوسفات من ميناء عنابة إلى فرنسا

شحن الفوسفات من عنابة 1937

المصدر : بشير بلاح ، رابح لونيسي ، تاريخ الجزائر المعاصر ، ج1 ، ص 99

ملاحـــق

ملحق رقم 11: صور لعمل المناجم إبان الاحتلال الفرنسي في المنطقة الحدودية الشرقية

توضح الصورة : 1و2 عمال المناجم الجزائريين تحت الأرض

الصورة رقم 3:أشغال السكك الحديدية شيدت من اجل نقل المعادن إلى فرنسا.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

ا–المصادر

- دوطكفيل ألكسي ، نصوص في فلسفة الاحتلال والاستيطان ، ترجمة وتقديم إبراهيم صحراوي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2008 .

- عثمان حمدان خوجه، المرأة ، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري ،سلسلة التراث،2005.

ب–المراجع-

- احميده عميراوي، زاوية سليم، زغداوي محمد،آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830 -1954) ، طبعة خاصة وزارة المجاهدين ،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 .

- احميده عميراوي،جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية،دار البعث الجزائر 1984 .

- ــــــــــــ، من الملتقيات التاريخية الجزائرية ، الطبعة 2 ، دار الرائد للكتاب الجزائر ، 2007 .

– ــــــــــــ ، السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية في منطقة سكيكدة (1838 – 1858) ، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، 2004 .

- اشرف مصطفى، الجزائر الأمة والمجتمع ، تر حنفي بن عيسى ، دار القصبة ، الجزائر ،2007.

– بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962 ، دار الغرب الإسلامي ،1997.

- بوعزة بوضرساية ، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954 . 2007

- بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830 – 1954) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2007 .

قائمة المصادر والمراجع

- بوشارب عبد السلام ، تبسة معالم ومآثر ، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار الجزائر ، 1996.

- برون جفري ، تاريخ أوروبا الحديث ، تر علي المرزوقي ، الأهلية للنشر ، بيروت 2006 .

- بن اشنهو عبد اللطيف ، تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر 1830 -1962 .

- بن داهة عدة : الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962) ،ج1 ،وزارة المجاهدين ، الجزائر .

- بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830 -1962) ، ج 1 ، منشورات وزارة المجاهدين ،2008.

– ـــــــــــــــــ الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830 – 1962) ،ج 2 ، منشورات وزارة المجاهدين ،2008.

جلال حسن ،الثورة الفرنسية ، سلسلة المعارف ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة 1346 ه -1928 م .

جمل عطا الله شوقي ، عبد الله عبد الرزاق ، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة ، المكتب المصري ، القاهرة ،2000 .

- جوليان شارل أندري ، تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبداية الاستعمار 1827 – 1871 ،مج 1 ، تر جمال

-جندلي محمد،عنابة في سياق التاريخ وعمق الجغرافية في العصر الحديث، ج2 ، منشورات بونة للبحوث والدراسات ، 1429ه –2008.- هواري عدي ، الاستعمار الفرنسي في الجزائر ، تر جوزيف عبد الله 1830-1962 ، دار الحداثة للطباعة ، بيروت : لبنان ، د.س. ن.

- زبيري العربي ، تاريخ الجزائر المعاصر ، منشورات اتحاد الكتاب العربي ،1999 .زبيري الطاهر ، مذكرات أخر قادة الاوراس التاريخيين ، منشورات PNEP، د. س. ن

قائمة المصادر والمراجع

- زوزو عبد الحميد، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1900 ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ،2007.

– حربي محمد،الثورة الجزائرية سنوات المخاض ، ترجمة نجيب عباد صالح المثلوجي ، موفم للنشر والتوزيع ، مصر .

- حمداني عمار، حقيقة غزو الجزائر ، تر لحسن زغدار ، ثالة الابيار ، الجزائر ، 2008

- طهبوب فائق ، محمد سعيد حمدان ، تاريخ العالم الحديث والمعاصر ، جامعة القدس المفتوحة ، الشركة العربية المتحدة ، القاهرة ، 2008 .

- طيبي محمد، الجزائر عشية الغزو الإحتلالي ، ابن النديم للنشر والتوزيع ،الجزائر 2009

- طرشون نادية، الهجرة الجزائرية نحو المشرق أثناء الاحتلال ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر،1954دار هومة بوزريعة ، الجزائر.

– يحي جلال، السياسة الفرنسية في الجزائر (1830 -1960)، دار المعرفة،مصر، 1959

- لونيسي رابح، بشير بلاح ، تاريخ الجزائر المعاصر (1830 -1989) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2010 .

- ل . ج شيني ، تاريخ العالم الغربي ، تر علي مرزوقي ، الأهلية للنشر ، بيروت ، 2006 .

- مدني احمد توفيق،هذه هي الجزائر ، مكتبة النهضة المصرية ،القاهرة ، 2001 .

- ـــــــــــــــ، جغرافية القطر الجزائري،المطبعة العربية 1983.

- ـــــــــــــــ تاريخ الجزائر ،المطبعة العربية ، د. س. ن.

- محياوي رحيم ، دراسة مستقبلية الاستيطان والتوطين ، الاستعمار الفرنسي والحركة الصهيونية في فلسطين ، منشورات جامعة باجي مختار ، عنابة : الجزائر ، 2006 .

- محفوظ قداش، جزائر الجزائريين 1830-1954 ، تر محمد المعراجي ، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر، 2008.

قائمة المصادر والمراجع

-مراد محمد ، أوروبا من الثورة الفرنسية إلى العولمة – الاقتصاد – الإيديولوجيات – الأزمات ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، 1431ه – 2010 م .

– مياسي إبراهيم ،الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية (1837 -1934) ، دار هومة الجزائر .

-ـــــــــــــــ ، روح الأمير عبد القادر عبر المقاومة الجزائرية ، دار هومة ، الجزائر ، 2011 .

- سوبول ألبير ، تاريخ الثورة الفرنسية ، تر جورج كوسى ، ط 4 ، منشورات بحر المتوسط وعويدات ، بيروت : باريس .

- سعد الله أبو القاسم ، الحركة الوطنية الجزائرية (1830 -1900) ، الجزء 1، دار الغرب الإسلامي ، بيروت : لبنان ، 1992 .

- ـــــــــــــــ ، الحركة الوطنية الجزائرية (1900 -1930) ، الجزء 2 ،الطبعة 4 ،دار الغرب الإسلامي بيروت : لبنان ، 1992 .

- ـــــــــــــــ، محاضرات في تاريخ الجزائر بداية الاحتلال. ط 3 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ،1976 .

- عباد صالح ، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين (1830 -1930) ،ديوان المطبوعات الجامعية ، المطبعة الجهوية ، قسنطينة ، دون سنة نشر .

- عباس فرحات ،ليل الاستعمار ، ترجمة أبو بكر رحال ، منشورات ANEF، 2005 .

- عبد العزيز نوار ، محمود محمد جمال ، التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الاولى ، دار الفكر العربي ، 1419ه – 1999م ، ص 288.

-عبد علي أكرم ، تاريخ أوروبا الحديث ، دار الفكر، عمان: الأردن،1431ه -2010 م .

- عمار هلال ،موجز في تاريخ الجزائر ، دار ريحانة ، الجزائر ،2002 .

-عبد العزيز عمر،دراسات في التاريخ الاوروبي والامريكي الحديث، دار المعرفة الجامعية : الاسكندية ، 1992.

قائمة المصادر والمراجع

– عمورة عمار ، الجزائر بوابة التاريخ من ما قبل التاريخ إلى 1962، دار المعرفة العلمية ، الجزائر ،2009 . س

- عسلي بسام ،الثورة الجزائرية، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1404 ه – 1984 م .
- قنان جمال ، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ،الجزائر ،1994

- ـــــــــــــ ،نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830 -1914 د. ط ، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون ، الجزائر ، د. س. ن.

- رمضان عبد العظيم ، تاريخ أوروبا والعالم الحديث من ظهور البرجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة ، ج 2 ، الهيئة المصرية للكتاب ، 1346 – 1997 .

- شارل روبير اجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا(1871-1919)،ج 1،دار الرائد للكتاب، الجزائر،2007.

- خرشي جمال ، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830 – 1962 ، تر عبد السلام عزيزي ، دار القصبة ، الجزائر ، 2009.
- غربي الغالي ،العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد ، طبعة خاصة وزارة المجاهدين ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007 .

المراجع باللغة الأجنبية

-ANNALES – SOCITE DES NATURALES DE LA CHARENTE –INFERIEURE 1882 – 1941.

-Ardouin du Mazt, Etudes Algériennes , L'Algérie Politique et Economique a Travers la Province d'Orans , Lib. Guillaumin, Paris, 1882.

- BULLTIN DE LA COTE CO MPAYNIE DES AGENT change .paris 1829.
- La croix ,N1270 , Di manche 23 Lundi 24 juillet 1922 , Croibayar – paris.

- La venir de lest gazette algérienne , journal républicai

indépendants, organe de intérêt du département Constantin 1901>

- SOMIFER : SOCEITE DES MNES DE PHOSPHATE DJAEB ONK.

المجلات

- مجلة عصور ، العدد 6 ، 7جوان – ديسمبر 2005 - \و القعدة 1426

- طاعة سعد ، البنية الاجتماعية والاقتصادية للريف الجزائري 1930 - 1954، مجلة المصادر، العدد 17، قسم التاريخ، المركز الجامعي، معسكر.
- شبوب عثمان ، مجلة الأصالة ، العدد 14 و 15 ، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية ، قسنطينة : الجزائر ، 1393 ه – 1973م .

المذكرات

- يزيز عيسى ، السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830 – 1914،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، قسم التاريخ ، اشراف الغالي غربي ، 2008 – 2009.

- عبور علي ، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض 1830 – 1899 القطاع ألوهراني نموذجا ، رسالة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الانسانية و الحضارة الإسلامية ، قسم التاريخ وعلم الآثار ، جامعة وهران ، اشراف محمد موفق ، 2013 – 2014.
- عسول صالح ، اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة 1956 – 1962 م ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ، اشراف يوسف مناصرية ، قسم التاريخ وعلم الآثار،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ،جامعة الحج لخضر باتنة ، 2008 – 2009 .

- عبيد مصطفى ، التأثير الفرنسي في الحضارة الشرقية من خلال موسوعتي وصف مصر واستكشاف الجزائر ، أطروحة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ ، كلية العلوم الانسانية ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر 2 ، اشراف جمال يحياوي ، 2013-2014

- شلالي عبد الوهاب ، دور عمال المناجم في ثورة التحرير الجزائرية (1954 – 1962) المنطقة الحدودية الشرقي نموذجا ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ

الحديث والمعاصر ، قسم العلوم والاثار ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة منتوري قسنطينة ، اشراف عبد الكريم بوصفصاف ، 2010 – 2011 .

- شلي أمال، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية(1954 – 1956) ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، قسم التاريخ والآثار ، جامعة العقيد الحاج لخضر ، باتنة ، 2005 – 2006 ،

الملتقيات

- جمال قنان،التوسع الاستعماري ظاهرة عدوانية تسلطية واستغلالية ، أعمال الملتقى الدولي حول الاستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي، منشورات وزارة المجاهدين المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 54، ،الجزائر، 2007 .

-أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830 - 1962) ،منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2007 .

الأطالس

- لعروق محمد الهادي ، أطلس الجزائر والعالم ، دار الهدى ، عين مليلة : الجزائر.

- تراي محمد فخر الدين ، الأطلس الشامل للجزائر والمغرب العربي بشريا – جغرافيا – تاريخيا – اقتصاديا ، منشورات العوادي ، عين البيضاء : الجزائر ، 2011.

الموسوعات

- زيدي مفيد ، موسوعة تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر ، دار أسامة ، الأردن : عمان 2004 .
- حداد حليم ميشال ، موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية تاريخية – جغرافية – حضارية وأدبية تونس– الجزائر ، 1999 .

أشرطة وثائقية :

-لكحل العربي ، تاريخ المناجم الجزائرية 1830 -1962 التلفزيون الجزائري ،

قائمة المصادر والمراجع

الفهرس

فهرس الموضوعات

المـــــــحـتـــــوى	الصفحة
البسملة	
شكر وعرفان	
مقدمة	أ- ز
الفصل التمهيدي: الثورة الصناعية في اوروبا عوامل تأخرها ونتائجها على فرنسا	
أولا-العوامل الداخلية	10
أ- طبيعة النظام الإقطاعي وضعف الملكية في فرنسا	10
ب - عدم الاستقرار السياسي	12
ثانيا-العوامل الخارجية	15
أ- الحظر الانجليزي على الآلة	15
ب- فشل الحملة الفرنسية على مصر	17
ثالثا- نتائج الثورة الصناعية على فرنسا	19
أ- سياسيا	
ب-. اقتصاديا	20
ج – اجتماعيا	21

فهرس الموضوعات

الفصل الأول: مظاهر السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر خلال القرن 19م	
أولا– الاستيطان الفرنسي في مرحلة التردد 1830 – 1834 .	28
أ–مصادرة الأوقاف.	28
ب – مصادرة الأراضي	31
ج – سياسة السلب والنهب	34
ثانيا– الاستيطان في مرحلة الاحتلال المحدود1834 - 1840	37
أ– التنظيمات الزراعية	37
ب – التجارة	49
ج –السياسة الضريبية	51
ثالثا– التشريعات العقارية في مرحلة مابين 1840 – 1850	53
ا–المراسيم العقارية ما بين 1841 – 1846	53
ب– مرسوم 19 سبتمبر 1848 .	57
الفصل الثاني:المشاريع الفرنسية لاستغلال المناجم في المنطقة الحدودية الشرقية .	64
أولا– الموقع والكشف الجغرافي لمنطقة الحدود الشرقية الجزائرية	64
ا- الموقع الجغرافي للمنطقة	64
ب- الرحالات الاستكشافية للمنطقة .	66

ثانيا- بداية استغلال مناجم الحديد	70
فهرس الموضوعات	
ا - النشاط المنجمي في جبل الونزة	70
ب- اكتشاف منجم بوخضرة	72
ثالثا-الكشف عن مناجم الفوسفات واستغلالها	75
ا- المشاريع الفرنسية في منجم الكويف	76
ب-اكتشاف منجم جبل العنق	78
رابعا- اكتشاف مناجم الزنك والرصاص واليد العاملة المنجمية مشاريع السكة الحديدية	79
ا- منجم خنقة الموحاد ومنجم المسلولة	79
ب – الوضعية العامة لليد العاملة المنجمية	81
ب - مشاريع السكك الحديدية لنقل معادن المنطقة	88
الخاتمة	94
ملاحق	95
قائمة المصادر والمراجع	104
فهرس الموضوعات	117